

المسابقة الرابعة عشر للبحث العلمي المنظمة من طرف المنظمة العربية للأجهزة العليا
للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي)

حول موضوع:

تقييم البرامج والسياسات العمومية - أفضل التجارب والممارسات

تقييم سياسة إنشاء مدن جديدة في الجزائر في إطار الهدف 11 من أهداف التنمية
المستدامة

دراسة حالة: المدينة الجديدة "سيدي عبد الله"

من إعداد السيدة:

بلهوشات هالة

مدققة مالية بمجلس المحاسبة الجزائري

ملخص الدراسة

يتناول هذا البحث تقييم سياسة إنشاء مدن جديدة في الجزائر من قبل الجهاز الأعلى للرقابة، وذلك في إطار الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على مدينة سيدي عبد الله كنموذج للدراسة.

تأتي مدينة سيدي عبد الله الجديدة كواحدة من المشاريع الطموحة التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة. تعتبر المدن الجديدة وسيلة فعّالة لمواجهة التحديات الحضرية المتنامية وتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان. تسعى هذه المدينة إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال توفير بنية تحتية متكاملة ومرافق حديثة.

يعكس هذا البحث جهود مجلس المحاسبة الجزائري في تقييم هذه السياسة، بالتركيز على أفضل الممارسات التي اعتمدها وأهم النتائج التي توصل إليها. حيث يمثل مجلس المحاسبة الهيئة الرقابية العليا في الجزائر، ويتولى بناء على ذلك عملية الرقابة على شروط استخدام الأموال العمومية، كما يقوم أيضا بتقييم البرامج والسياسات العمومية. تحظى الهيئات العليا للرقابة بضمانات قانونية تكفل استقلاليتها وموضوعيتها. هذه الضمانات تتيح لها العمل بحرية تامة بعيداً عن التأثيرات الخارجية، مما يضمن دقة ونزاهة تقاريرها وتقييماتها.

تبرز أهمية هذا البحث في تحسين تنفيذ السياسات الحكومية في مجال التنمية الحضرية، وتحسين جودة الحياة في المدن الجديدة، وتعزيز التنمية المستدامة على المدى الطويل. كما يتيح المجلس للجهات المعنية من خلال توصياته فرصة لتحسين تنفيذ هذه السياسة وتصحيح مسارها.

استخدمت الدراسة منهجية وصفية تحليلية مستندة إلى البيانات والتقارير الرسمية، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع الأطراف المعنية وتحليل الاستبيانات. وتقييم الأثر البيئي والاقتصادي والاجتماعي للسياسة المعتمدة.

من خلال هذا البحث توصل الجهاز الأعلى للرقابة إلى نتائج تشير إلى تقدم مشاريع الإسكان على حساب مشاريع الاستثمار، مما أثر على الجاذبية الاقتصادية للمدينة، بالإضافة إلى عدم الامتثال الكامل للجدول الزمني المخطط له وتأثير التغييرات التي طرأت على التنفيذ الفعال للبرامج الإسكانية، وأيضاً غياب مشاركة المجتمع المدني، والتباين الكبير بين التوقعات والإنجازات الفعلية للمساحات الخضراء. بناءً على هذه النتائج، قدم مجلس المحاسبة توصيات على المستويين الاستراتيجي والعملي، تتمثل في ضرورة تسريع تنفيذ مشاريع الاستثمار وتحسين التخطيط الحضري، مع زيادة إشراك المجتمع المدني لضمان الشفافية والشمولية في عملية التنمية، تطوير مراكز تدريب متخصصة، والإشارة إلى أهمية تصنيف وتسيير المساحات

الخضراء. يُعد التزام الجهات المعنية بتنفيذ هذه التوصيات ضروريًا لتحقيق تنمية مستدامة شاملة في المدن الجديدة.

مما سبق وبلوغ هذا البحث غايته فقد اشتمل على جانبين (جانب نظري وجانب تطبيقي):

ا. الجانب النظري

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

- ✓ المبحث الأول: إنشاء المدن الجديدة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة
- ✓ المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للسياسات العمومية
- ✓ المبحث الثالث: تقييم السياسات العمومية من طرف الأجهزة العليا للرقابة

ii. الجانب التطبيقي

الفصل الثاني: تقييم مجلس المحاسبة الجزائري لسياسة انشاء مدن جديدة في الجزائر في إطار الهدف

11 من أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة " المدينة الجديدة سيدي عبد الله "

- ✓ المبحث الأول: تقديم مجلس المحاسبة الجزائري
- ✓ المبحث الثاني: أهم ممارسات مجلس المحاسبة في مجال تقييم سياسة انشاء المدن الجديدة
- ✓ المبحث الثالث: نتائج تقييم سياسة إحداث المدينة الجديدة "سيدي عبد الله" في إطار الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة

الكلمات المفتاحية: تقييم سياسات عمومية، انشاء مدن جديدة، التخطيط الحضري، المجتمع المدني، الهدف

11 من أهداف التنمية المستدامة، الأجهزة العليا للرقابة، مجلس المحاسبة الجزائري.

الفهرس

2	ملخص الدراسة
6	مقدمة
9	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة
10	تمهيد:
11	المبحث الأول: إنشاء المدن الجديدة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة
11	المطلب الأول: مفهوم المدن الجديدة مبادئها وأهدافها
15	المطلب الثاني: التخطيط الحضري للمدن ودوره تحقيق أهداف التنمية المستدامة
21	المطلب الثالث: تجارب عالمية ناجحة في إنشاء مدن جديدة
27	المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للسياسات العمومية
27	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياسات العمومية
32	المطلب الثاني: تصميم وتنفيذ السياسات العمومية
40	المطلب الثالث: شروط نجاح السياسات العمومية
41	المبحث الثالث: تقييم السياسات العمومية من طرف الأجهزة العليا للرقابة
41	المطلب الأول: مفهوم تقييم السياسات العمومية
	المطلب الثاني: مكانة الهيئات العليا للرقابة بين مختلف الفاعلين في مجال تقييم السياسات العمومية.
46	
46	الفرع الأول: الفاعلون في عملية التقييم
48	الفرع الثاني: تميز الهيئات العليا للرقابة في مجال تقييم السياسات العمومية
49	المطلب الثالث: تقييم السياسات العمومية من طرف الأجهزة العليا للرقابة
49	الفرع الأول: التخطيط لعملية التقييم
52	الفرع الثاني: تنفيذ عملية التقييم
53	الفرع الثالث: وضع الصيغة النهائية للنتائج

الفصل الثاني: تقييم مجلس المحاسبة الجزائري لسياسة إحداث مدن جديدة في الجزائر في إطار الهدف	
11 من أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة " المدينة الجديدة سيدي عبد الله "	56
تمهيد:	57
المبحث الأول: تقديم مجلس المحاسبة الجزائري	58
المطلب الأول: تعريف مجلس المحاسبة الجزائري	58
المطلب الثاني: تنظيم مجلس المحاسبة	59
المطلب الثالث: صلاحيات مجلس المحاسبة	60
المبحث الثاني: أهم ممارسات مجلس المحاسبة لتقييم سياسة إحداث المدينة الجديدة "سيدي عبد الله" .	61
المطلب الأول: إعداد مذكرة دراسة جدوى التقييم	61
المطلب الثاني: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لسياسة انشاء المدينة الجديدة "سيدي عبد الله" بالجزائر	66
المطلب الثالث: التحقيق عن طريق الاستبيانات والمقابلات	70
المبحث الثالث: نتائج تقييم المدينة الجديدة سيدي عبد الله في إطار أهداف التنمية المستدامة.	74
المطلب الأول: تقييم الحوكمة والقيادة	74
المطلب الثاني: تقييم البعد البيئي	80
المطلب الثالث: تقييم البعد الاجتماعي والاقتصادي للإنشاء المدن الجديدة	82
الخاتمة	87
قائمة المراجع	89
الملاحق	92

مقدمة

في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، تبرز الحاجة الملحة إلى تبني سياسات وبرامج عمومية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز رفاهية المجتمعات. تلعب السياسات العمومية دوراً حيوياً في تحديد مسار التنمية والتقدم في مختلف الدول، حيث تسعى إلى مواجهة التحديات المتعددة، بدءاً من الفقر والبطالة وصولاً إلى التغير المناخي والتحضر المستدام.

تمثل أهداف التنمية المستدامة، التي أقرتها الأمم المتحدة في عام 2015، إطاراً شاملاً يهدف إلى تحسين جودة الحياة على مستوى العالم بحلول عام 2030. ويعد الهدف 11، الذي يركز على جعل المدن والمجتمعات المحلية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، واحداً من الأهداف المحورية التي تتطلب تنفيذ سياسات فعالة ومبتكرة لتحقيقها.

في هذا السياق، تعتبر سياسة إنشاء المدن الجديدة أحد الأدوات الرئيسية التي تعتمدها العديد من الدول للتعامل مع النمو السكاني السريع، وتخفيف الضغط على المدن القائمة، وتوفير فرص اقتصادية جديدة. في الجزائر، تبرز سياسة إنشاء المدن الجديدة كجزء من الاستراتيجية الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تهدف إلى إنشاء مجتمعات حضرية تلبي احتياجات السكان وتوفر بيئة مستدامة ومتكاملة. ومع ذلك، تظل فعالية هذه السياسة مرهونة بقدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة والاستجابة للتحديات المتغيرة.

علاوة على ذلك، يُعد المجتمع المدني عنصراً أساسياً في جميع مراحل تصميم وتنفيذ السياسات العمومية. يساهم إشراك المجتمع المدني في ضمان شمولية هذه السياسات، وزيادة قبولها وفعاليتها. فمن خلال مشاركته الفعالة، يمكن تحقيق توافق أوسع وتحسين جودة الحياة بشكل مباشر.

تحتل تقييم السياسات العمومية مكانة مركزية في التأكد من مدى فعالية هذه السياسات ونجاحها في تحقيق الأهداف المسطرة. يعد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أداة حيوية في هذا السياق، حيث يلعب دوراً أساسياً في تقييم ومراقبة الأداء المالي والإداري للمشاريع والبرامج الحكومية، مما يضمن استخدام الموارد العامة بكفاءة وفعالية.

يهدف هذا البحث إلى تقييم سياسة إنشاء المدن الجديدة في الجزائر ضمن إطار الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، من خلال تقييم مدى فعالية هذه السياسة في تحقيق الأهداف المرجوة واستعراض أفضل التجارب والممارسات التي قام بها مجلس المحاسبة الجزائري في هذا المجال. سيتناول البحث دراسة حالة لإحدى المدن الجديدة في الجزائر، مستنداً إلى البيانات والتقارير الرسمية وعدة مقابلات مع مختلف الجهات

الحكومية، بالإضافة إلى تقديم توصيات مبنية على التجارب الدولية الناجحة لضمان تحسين هذه السياسة وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة. كما سيسلط الضوء على أهمية إشراك المجتمع المدني في جميع مراحل هذه العملية لضمان تحقيق النتائج المرجوة وتعزيز الشفافية والمساءلة.

الإشكالية التالية:

"كيف يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بتقييم سياسة إنشاء مدن جديدة في الجزائر في إطار الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة وماهي أبرز النتائج والتوصيات التي توصل إليها؟

الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي سياسة احداث مدن جديدة في الجزائر؟
2. فيما يتمثل الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة؟
3. ما هي الخطوات العملية التي يمكن أن يتخذها الجهاز الأعلى للرقابة لإجراء التقييم؟
4. كيف يمكن للجهاز الأعلى للرقابة ضمان شمولية التقييم ومشاركة جميع الفاعلين المعنيين في عملية الرقابة؟
5. كيف يمكن أن يساهم المجتمع المدني في تحسين تنفيذ سياسة إحداث المدن الجديدة وكيف يمكن تعزيز مشاركتهم؟

الفرضيات:

1. سياسة إنشاء مدن جديدة في الجزائر تهدف إلى تخفيف الضغط على المدن الكبرى وتعزيز التنمية المستدامة من خلال تخطيط عمراني شامل، وتوفير بنية تحتية متكاملة، وتشجيع الاستثمارات الاقتصادية، وضمان الاستدامة البيئية، مما يساهم في تحسين جودة الحياة وتوزيع النمو الإقليمي.
2. تمر عملية التقييم التي يجريها الجهاز الأعلى للرقابة بعدة مراحل وتتمثل في: مرحلة البرمجة، مرحلة التخطيط، مرحلة تنفيذ عملية التقييم ومرحلة صياغة التقرير ونشره واستغلاله.
3. لضمان شمولية التقييم ومشاركة جميع الفاعلين المعنيين، ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة وضع خطة عمل شاملة للتقييم تتضمن كافة المجالات والجهات المعنية، وتحديد الأطراف الفاعلة مثل الجهات الحكومية والهيئات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وإشراكهم من خلال اجتماعات وورش عمل وقنوات تواصل فعالة. يجب التنسيق مع مختلف الفاعلين، واستخدام تقنيات تحليل متقدمة لضمان دقة التقييم، وتدريب المدققين على أفضل الممارسات، وضمان الشفافية والمساءلة بنشر النتائج للجمهور.

أهمية الدراسة:

- تقييم مدى نجاح السياسات الحكومية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- مشاركة تجربة مجلس المحاسبة في تقييم البرامج والسياسات العمومية.
- تقديم توصيات لتحسين السياسات المستقبلية في مجال التنمية الحضرية المستدامة.

أهداف الدراسة:

- تقييم مدى فعالية هذه السياسة في تحقيق الأهداف المسطرة.
- عرض أفضل التجارب والممارسات التي قام بها مجلس المحاسبة الجزائري في هذا الشأن.
- دراسة تأثير سياسة إنشاء المدن الجديدة على أهداف التنمية المستدامة.
- تقديم توصيات لضمان تحسين هذه السياسة وتعزيز دور المجتمع المدني.

منهج الدراسة:

- استخدام المنهج الوصفي التحليلي.
- تحليل البيانات المتاحة من المصادر الحكومية والتقارير الرسمية.
- إجراء مقابلات مع المسؤولين ومختلف الجمعيات.
- توزيع استبيانات وجمعها وتحليلها.
- العمل وفقا لدليل تقييم السياسات العمومية لمجلس المحاسبة الجزائري.
- الاعتماد على دليل 9020 للانتوساي المتعلق بتقييم السياسات العمومية.

الصعوبات:

- التحديات المتعلقة بالوصول إلى آراء ووجهات نظر المواطن.
- نقص البيانات والمعلومات المحيطة.
- القيود الزمنية والمادية لإجراء البحث.

الفصل الأول:
الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد:

تعد سياسة إحداث مدن جديدة وتطوير التخطيط الحضري من الاستراتيجيات المهمة التي تتبناها الحكومات لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المجتمعات. يتجلى دور التخطيط الحضري في توجيه التنمية العمرانية وتنظيم استخدام الأراضي وتوزيع المرافق العامة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل.

وفي هذا السياق، تأتي أهمية تقييم السياسات العمومية المطبقة، حيث تسعى الأجهزة العليا للرقابة إلى تقييم فعالية السياسات والبرامج المتبعة والمطبقة في مجال إحداث المدن الجديدة وتنمية التخطيط الحضري، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسينها وتطويرها، بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل وأكثر فاعلية.

ومن خلال ما سبق ولمعرفة الإطار المفاهيمي للدراسة، جاء هذا الفصل مقسماً إلى ثلاث مباحث وهي:

- ✓ المبحث الأول: إنشاء المدن الجديدة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة،
- ✓ المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للسياسات العمومية،
- ✓ المبحث الثالث: تقييم السياسات العمومية من طرف الأجهزة العليا للرقابة.

المبحث الأول: إنشاء المدن الجديدة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة

تساهم المدن الجديدة، التي يتم تصميمها وتنفيذها بعناية، في تحسين جودة الحياة، حيث يسهم التخطيط الحضري المستدام على تحقيق توازن بين التطور الاقتصادي والحفاظ على البيئة، مما يعزز من رفاهية السكان ويدعم استخدام الموارد بكفاءة. ولفهم أفضل لموضوعنا قسمنا هذا المبحث الى ثلاث مطالب حيث يعالج **المطلب الأول** مفهوم المدن الجديدة مبادئها وأهدافها أما فيما يخص **المطلب الثاني** تم التطرق الى التخطيط الحضري للمدن ودوره في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وفي **المطلب الثالث** والأخير تم عرض أهم التجارب العالمية الناجحة في إنشاء المدن الجديدة.

المطلب الأول: مفهوم المدن الجديدة مبادئها وأهدافها

تعتبر المدن الجديدة نتاجًا لتخطيط مدروس وموجه يهدف إلى إنشاء مجتمعات نموذجية، تهدف إلى تقليل مشكلات المجتمعات التقليدية مثل التخلف، ومعالجة بعض تحديات التنمية الوطنية، وبالأخص مشكلة الإسكان.

الفرع الأول: تعريف المدن الجديدة

استخدمت عدة مصطلحات لوصف المجتمعات العمرانية الجديدة مثل: (New city, New town) وغيرها ويستعمل مصطلح المدن الجديدة في تعريف العديد من المجتمعات التي تختلف عن بعضها من ناحية الأهداف والوظيفة والحجم، ويختلف مفهوم المدن الجديدة من بلد لآخر ويعود ذلك لأسباب حضرية إدارية تمويلية فمنها ما يتعلق بحجم المدن وتموضعها، التهيئة الداخلية نوع السكن السائد، طبيعة صاحب المشروع والتمويل ... الخ¹.

¹ سهام وناسي وريمة زنانرة، 2022، "سياسة المدن الجديدة في الجزائر ومشكلاتها"، مجلة أفق للعلوم، المجلد 07 العدد 03 (2022)، ص

تذهب مريم مصطفى وعبد الله محمد في تعريفهما للمدينة الجديدة من خلال تعريفهما للمجتمع الجديد والذي هو مجتمع له مقومات المجتمع القديم من حيث بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لبقائه،²

ومنه فان المدن الجديدة ومنه فان المدن الجديدة مخططة بناء على قرارات حكومية، وبطريقة موجهة، الهدف منها استيعاب الزيادة السكانية، وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى. فهي صيغة جديدة في التخطيط العمراني تبنتها الدول المتقدمة والنامية، لحل أزمتها الحضرية من خلال خلق مجتمع يحقق مستوى اقتصادي واجتماعي وثقافي.

يعرف MERLIN PIERRE المدينة الجديدة: مدينة مخططة يتم أنشاؤها في إطار سياسة تهيئة الإقليم، وتكون المدينة مكتفية ذاتيا من حيث فرص العمالة والإسكان والخدمات اللازمة للعاملين، كما تضم مختلف التجهيزات والأنشطة.³

ويعرفها المشرع الجزائري وفق القانون رقم 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها⁴ في مادته الثانية المدينة الجديدة على أنها "كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة وتشكل المدن الجديدة مراكز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما يوفر من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز.

كما تعرف المدن الجديدة أحيانا بطرق إحصائية ذلك أن التجمع الحضري هو فضاء حضري يشمل على الأقل خمسة آلاف (5000) نسمة. فزيادة على تصنيفها حسب الحجم السكاني، تصنف المدن حسب وظائفها ومستوى اتساعها المحلي والجهوي والوطني والدولي، وعلى وجه الخصوص تراثها التاريخي والثقافي والمعماري وإن كان يظهر من هذه التعاريف الاتجاه إلى تحقيق أهداف معينة من وراء هذا الإنشاء إلا أنهم يختلفون في طريقة الانتقال لإعمار هذه المدن الجديدة، وهل هو انتقال طوعي من خلال عملية الجذب التي تمارسها هذه المدن الجديدة كما يرى المشرع الجزائري أم هو إجباري كما يظهر من سياق كتابات الدكتورة مريم أحمد مصطفى، على أننا في دراستنا هذه سنأخذ بالتعريف الذي جاء به المشرع الجزائري.⁵

² مريم أحمد مصطفى وعبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، 2001، ص ص 54،55.

³ مصطفى عوفي، رواجي سناء (2019)، المدن الجديدة حلم الأمل وأزمة المستقبل، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد

11(01) / 2019 الجزائر: جامعة قاصدي مرياح ورقلة، ص 71.

⁴ القانون رقم 02-08 المؤرخ في 8 ماي 2002 والمتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها.

⁵ د. السعيد رشيد و د. كريمة فلاح (2020)، المدن الجديدة وإشكالية الفعل التنموي في الجزائر حالة المدينة الجديدة علي منجلي قسنطينة،

مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12(1)2010، ص 145.

الفرع الثاني: مبادئ إنشاء المدن الجديدة

الهدف من إنشاء المدن الجديدة هو الوصول إلى مستوى اجتماعي واقتصادي وثقافي يمكن من التغلب على المشاكل التي طرحها الواقع في المدن القديمة، لهذا وإن كانت مشاكل المجتمع تختلف من مجتمع إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى، فإن التخطيط ضروري لتوجيه التغيير في الاتجاهات التي يمكن ان نتوقعها. لذلك فإن هناك مجموعة من المبادئ التي يركز عليها قيام المدن الجديدة:

- المدن الجديدة لا ينبغي أن تكون ذات طابع سكني فحسب، لأن المدن الجديدة تقام أساسا لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة.
- ضمان تكامل الخدمات واستكمالها قبل البدء في عملية التهجير والتوطين. فلا شك أن مستوى الخدمات الذي يعد انعكاسا لمستوى الرفاهية في المجتمع من شأنه أن يساهم في التأثير على طبيعة المشاركة الجماهيرية في استكمال مسيرة التنمية في المجتمع الجديد.
- ضمان قدرة المشروعات التنموية على سد الحاجيات الأساسية والمباشرة للأفراد، لكي لا يبقى الأفراد مرتبطين بالمدن الأصلية.
- المدن الجديدة هي نموذج يحتذى به ويمكن الاستفادة منه في المجتمعات التقليدية خاصة في بناء نمط جديد من العلاقات تقوم على ساس الاتفاق والوحدة.
- نجاح المدن الجديدة مرتبط بالقيادات والكفاءات ووسائل التغيير وقدرتهم على عملية التوجيه والتوعية والإقناع.
- ينبغي أن تنطلق عمليات التغيير والتنمية في المدن الجديدة من خلال خطة شمولية تراعي الإمكانيات والطاقات والأهداف المحلية باعتبارها جزء متكامل مع الأهداف العامة للدولة ككل.
- نجاح المدن الجديدة مرتبط بتحقيق التوازن الاجتماعي بين الجماعات بعضها ببعض وبين التنظيمات المختلفة داخل المجتمع.
- جانب كبير من تحقيق التكامل يرجع إلى إحياء القيم الأصلية للمجتمع التي يشترك فيها الجميع.
- ضمان توفير المناخ الملائم والبيئة الملائمة للمشاركة الجماهيرية في تنمية المدن الجديدة.⁶

الفرع الثالث: أهداف إنشاء المدن الجديدة

⁶ د. السعيد رشيدوي و د. كريمة فلاح (2020)، المدن الجديدة وإشكالية الفعل التنموي في الجزائر حالة المدينة الجديدة علي منجلي قسنطينة، مرجع سابق، ص145.

لما كانت سياسة المدن الجديدة تستهدف في المقام الأول، جذب الأنشطة الاقتصادية المتمركزة في المراكز الحضرية الكبرى، وتوفير فرص العمل، فإنها تعتبر اتجاها هاما لتنظيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية، فلا يمكن أن تقتصر المدن الجديدة على وظيفة معينة، فهي وإن أنشأت للقيام بوظيفة معينة فإنها على المدى البعيد ستتنوع أنشطتها وتتوسع أهدافها. ومنه فإن الأبعاد التي تبين لنا طبيعة نشأة ونمو المدن الجديدة هي:

- **بعد ديمغرافي:** يهدف إلى إعادة توزيع السكان والتقليل من تركيزهم في المراكز الحضرية الرئيسية
- **بعد اقتصادي:** يهدف إلى استغلال الموارد البيئية اقتصاديا، وإعادة توزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على خريطة الدولة.
- **بعد اجتماعي:** هدفه إشباع الحاجات الأساسية للأعداد المتزايدة من السكان.⁷

في ضوء ما سبق يمكن أن نستخلص أهداف إنشاء المدن الجديدة كما يلي:

- **أهداف عمرانية:** وتتمثل في تخفيض التركز الحصري على المدن الكبرى وخاصة العواصم التي أصبحت تعاني من مشاكل التضخم والتراحم والعشوائية وخلق بعض التوازن وتوفير السكن اللائق حيث أن الزيادة السكانية قد تؤثر على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وإتاحة الفرصة للقلق السياسي،⁸
- **أهداف سياسية:** فيتمثل في ايجاد وتحقيق التوازن الإداري وغالبا ما يحدث في تغيير عاصمة البلاد باختيار الموقع الذي يتميز بالحماية الطبيعية والإدارية،
- **أهداف بيئية:** ونعني بها تهوية مراكز المدن الكبرى عن طريق تخفيض عدد السكان وزيادة المساحات الخضراء مما يساعد على الإقلال من التلوث الصوتي والضجيج،
- **أهداف اجتماعية:** تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية لأعداد متزايدة من السكان، والحد من التمايز الاجتماعي السائد في المدن الكبرى، وتوفير إطار حياتي مقبول لغالبية شرائح المجتمع وخلق نشاطات تخدم الغرض،

⁷ خلف لله بوجمة، العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ص 124.

⁸ Richard SANDUROOK, *The politics of Basic Needs*, urban aspects of assaulting poverty in Africa, Heinemann, London, 1982, pp2-6.

- **أهداف اقتصادية:** إقامة مدن صناعية تستقطب الصناعات الكبيرة والمتوسطة، بدلا من تمركزها في المدن الكبرى، وخلق فرص عمل جديدة عن طريق تنوع الوظائف والنشاطات الاقتصادية، وبرمجة التجهيزات المختلف الضرورية للسكن.⁹

المطلب الثاني: التخطيط الحضري للمدن ودوره تحقيق أهداف التنمية المستدامة

في الحقيقة إن الحديث عن المدينة هو بالضرورة الحديث عن التخطيط الحضري الذي يشكل مطلبا حيويا بالنسبة للدول التي تسعى إلى إنشاء مدن جديدة على أسس تخطيطية حديثة، لذا ارتئينا الانطلاقة في هذا المطلب إلى إعطاء تعريف شامل للتخطيط الحضري وتحديد إجراءاته وإبراز دوره في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأول: تعريف التخطيط الحضري وإجراءاته

يقصد بالتخطيط الحضري توجيه النشاط الذي يقوم بتعمير منطقة معينة لتحقيق مستوى أداء راقى عند تعمير مدينة جديدة أو ترقية مدينة من المدن القديمة وتطويرها ورفع مستوى العمران فيها، وذلك عن طريق وضع مختلف الأسس العلمية لتنفيذ المشروع وتحديد عناصره بما يتوافق ومتطلبات العصر.¹⁰

كما يعرف أيضا بأنه إستراتيجية أو مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي للسكان وأكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية.¹¹

ومن بين أكثر التعاريف تداولاً لمفهوم التخطيط الحضري: هو التطبيق الفعلي لرؤية معينة من أجل بلوغ أهداف محددة مسبقاً ترتبط بتنمية المناطق الحضرية.¹²

➤ إجراءات التخطيط الحضري

يمر التخطيط الحضري بعدد من الخطوات نوجزها في ثلاث مراحل كالتالي:

✓ مرحلة إعداد وصياغة الخطة:

⁹ مصطفى عوفي، رواجي سناء (2019)، المدن الجديدة حلم الأمل وأزمة المستقبل، مرجع سابق، ص 72.
¹⁰ عايش حسيبة، التخطيط الحضري ودوره في تحقيق أهداف التنمية الحضرية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، العدد 03، 2020، ص 248.
¹¹ عبد إله أبو عياش (1979)، الجوانب السلوكية للتخطيط الحضري لدول الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج، السنة الخامسة.
¹² عبد الهادي محمد والي (1983)، التخطيط الحضري، تحليل نظري وملاحظات واقعية، مصر: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 20.

حيث يتم في هذه المرحلة دراسة وتحليل المشكلة المخطط لها، وتحديد الأجهزة الأساسية المشاركة في عملية التخطيط، والتي يترتب عليها وضع تفاصيل الخطة وصياغتها في إطارها النهائي وهذا وفق ثلاث مراحل:

- **إعداد الخطة:** وهي أهم مرحلة في التخطيط فهي حجر الأساس الذي يتوقف عليه نجاح أو فشل الخطة ويتم فيها:
 - جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بظروف المجتمع وأوضاعه الطبيعية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وحصر الموارد المادية والبشرية بشكل دقيق يسمح بالتقدير الفعلي للواقع وحسن التنبؤ بالمستقبل.
 - تحديد الأجهزة المعنية بالتخطيط والتي يقع على عاتقها مهمة إعداد الخطة وتنفيذها وتقييمها ويتم توزيع الأدوار بينها وتحديد مهامها ومسئولياتها وفقا للتشريعات والقوانين.
 - تحديد أهداف التخطيط وترتيبها حسب الأولويات ووفق جدول زمني تحدد فيه أجال التنفيذ.
- **تقرير الخطة:** أي إعداد الإطار العام للخطة كمشروع أول يحوي مجموعة من المقترحات يعرض للتشاور والنقاش على اللجان المركزية للتخطيط وهذا للاستشارة قبل المصادقة عليه.
- **صياغة الخطة في شكلها النهائي:** في هذه المرحلة تقوم اللجان المركزية للتخطيط بدراسة المقترحات المقدمة إليها بدقة وتقديم تقرير مفصل عن رأيها فيها، بعدها يتم صياغة تقرير نهائي حولها ويتم اعتماده والمصادقة عليه رسميا وإرساله إلى المؤسسات والأجهزة المعنية بالتنفيذ¹³.

✓ **مرحلة التنفيذ:**

يتم في هذه المرحلة ترجمة الخطة إلى تطبيق فعلي على أرض الواقع وتنفيذ البرامج المسطرة، حسب محتوى ومضمون الخطة النهائية. تعد هذه المرحلة أساسية في عملية التخطيط، إذ يتوقف عليها نجاح العملية التخطيطية أو فشلها، وترتبط هذه المرحلة بالإجراءات الفعلية في المرحلتين السابقتين، وتتمثل في ترجمة الخطة والبرامج المتضمنة فيها على السلوك التطبيقي ومن الضروري هنا التأكد من مستوى الكفاية الإدارية والفنية لأجهزة التنفيذ ضمانا لحسن تنفيذ البرامج المخططة.¹⁴

✓ **مرحلة المتابعة والتقييم:**

¹³ عايش حسيبة، (2020)، التخطيط الحضري ودوره في تحقيق أهداف التنمية الحضرية، مرجع سابق، ص 253.
¹⁴ مهور باشا (2015)، التخطيط الحضري، مطبوعة الدعم البيداغوجي لطلبة سنة أولى ماستر علم اجتماع حضري، الجزائر: جامعة سطيف-2، ص 160.

تعني متابعة تنفيذ الخطة مراقبة مستويات التقدم في مراحل المشاريع المبرمجة والالتزام بالأجال المحددة بشكل مستمر. تتطلب فعالية التنفيذ تحديد العقبات ونقاط الضعف التي واجهت عملية التنفيذ وتقييمها بشكل دوري، بالإضافة إلى قياس نسبة نجاح الخطة في تحقيق الأهداف المرجوة.

يتطلب التخطيط متابعة مستمرة لجميع مكوناته بالتعاون مع الجهات المسؤولة عن التنفيذ، مع تحديد الانحرافات التي قد تظهر بين المخطط والمحقق ووضع استراتيجيات لمعالجتها. كما تتطلب هذه المرحلة وجود فريق من المختصين الذين يقيمون ما تم تنفيذه بشكل دوري لتحديد السلبيات وجوانب القصور في الخطة. وتشمل هذه المرحلة إعداد تقارير دورية (ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية) تهدف إلى رصد العقبات التي ظهرت أثناء تنفيذ الخطة، والأخطاء التي حدثت وأسبابها، بهدف تجنب السلبيات عند وضع الخطة التالية¹⁵.

الفرع الثاني: عرض الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة

يتمثل الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة في: "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"

تُعتبر المدن محاور رئيسية للأفكار والتجارة والثقافة والعلوم، مما يعزز التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ومع ذلك، تواجه المدن تحديات مثل الازدحام السكاني، نقص التمويل، قلة المساكن الملائمة، وتدهور البنية التحتية. يمكن التغلب على هذه التحديات بتحسين استخدام الموارد والحد من التلوث والفقر. الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة هو إنشاء مدن شاملة توفر الخدمات الأساسية، الطاقة، الإسكان، والنقل للجميع، مما يضمن استدامتها وازدهارها.

لقد تبنت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأهداف الـ 17 في عام 2015، في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي انبثقت عنها خطة مدتها 15 عامًا لتحقيق هذه الأهداف.

ما يميز أهداف التنمية المستدامة عن غيرها من الأهداف أنها تركز على شمولية الجميع، حيث لا يمكن لدولة أن تعمل لوحدها لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل حدودها فقط، بل يجب على الدول أن تتكاتف وتتعاون لضمان تحقيق الأهداف والاستدامة للعالم أجمع. وهي توفر مبادئ وغايات واضحة لجميع

¹⁵ مهور باشا (2015)، نفس المرجع السابق، ص 161.

البلدان لتعتمدها وفقا لأولوياتها وخططها الوطنية مع تسليط الضوء على التحديات البيئية التي يواجهها العالم بأسره.¹⁶ وفيما يلي توضيح لأبعاد التنمية المستدامة:

1. البعد الاقتصادي: يتعلق هذا البعد بضمان النمو الاقتصادي المستدام والشامل. يشمل ذلك تعزيز الاستثمارات والابتكار وتطوير الصناعات المستدامة وتوفير فرص العمل اللائقة وتعزيز التجارة العادلة والاقتصاد الأخضر.

2. البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة والعدالة الاجتماعية. كما يهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وحقوق الأقليات.

3. البعد البيئي: يتعلق هذا البعد بالحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية

4. البعد المؤسسي: يهدف هذا البعد إلى تعزيز الحوكمة الفعالة والشفافة وتعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

5. البعد الثقافي: يشمل تعزيز التعددية الثقافية وحماية التراث الثقافي المهدد.

• **الجدول التالي يوضح غايات الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة:**

¹⁶ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2015). التحول نحو التنمية المستدامة: أهداف التنمية المستدامة. تم الاسترجاع من :

<https://www.undp.org/sustainable-development-goals>

الفرع الثالث: مساهمة التخطيط الحضري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

رقم الغاية	الغاية
1.11	ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030
2.11	توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشّة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030
3.11	تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030
4.11	تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي
5.11	التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام 2030
6.11	الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030
7.11	توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030
11.a	دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية
11.b	العمل بحلول عام 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030
11.c	دعم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقدرة على الصمود باستخدام المواد المحلية.

يسهم التخطيط الحضري بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى بناء مجتمعات حضرية صحية، مرنة، ومستدامة قادرة على مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المستقبل. للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يركز التخطيط الحضري على العناصر التالية:

• الطاقة الخضراء

يعمل التخطيط الحضري على دمج مصادر الطاقة المتجددة في تصميم المدن والبنية التحتية. يتمثل ذلك في تخطيط مواقع تركيب الألواح الشمسية وتوربينات الرياح في المدن الحضرية، وتشجيع استخدام الطاقة الشمسية في المباني السكنية والتجارية. لتلبية احتياجات الكهرباء وتقليل الانبعاثات الضارة. بالإضافة إلى ذلك، يدعم التخطيط الحضري تركيب محطات شحن السيارات الكهربائية، مما يسهل التحول نحو استخدام الطاقة النظيفة.

• النقل المستدام

يقوم التخطيط الحضري بتطوير أنظمة نقل عامة فعالة وصديقة للبيئة، مثل القطارات الكهربائية ووسائل النقل العام البيئية. يتم تصميم شبكات النقل بطريقة تعزز الوصول إلى وسائل النقل العامة وتقليل الاعتماد على السيارات الخاصة، من خلال توفير ممرات آمنة للمشاة وراكبي الدراجات. كما يشجع التخطيط الحضري على توسيع بنية التحتية لدعم المركبات الكهربائية، مثل توفير محطات الشحن العامة.

• الإسكان الصديق للبيئة

يعمل التخطيط الحضري على تعزيز معايير البناء المستدامة التي تشمل استخدام مواد بناء صديقة للبيئة وتقنيات توفير الطاقة. يتم تصميم الأحياء السكنية لتكون متكاملة مع الطبيعة، بما في ذلك توفير مساحات خضراء وأنظمة جمع مياه الأمطار. كما يشجع التخطيط الحضري على استخدام أنظمة الطاقة المتجددة في المباني، مثل الألواح الشمسية وأنظمة التدفئة والتبريد بالطاقة الشمسية.

• توفير مساحات خضراء

يخصص التخطيط الحضري مساحات واسعة للحدائق العامة والمتنزهات والمناطق الطبيعية داخل المدن. يساهم في تخطيط وتصميم هذه المساحات لتحسين جودة الهواء، والمياه، وتوفير بيئة صحية وأماكن ترفيهية ونقاط تجمع للسكان. كما يدعم الحفاظ على الغابات والأراضي الزراعية الموجودة وتطويرها كجزء من النظام البيئي الحضري.

• تمكين المجتمعات

يشمل التخطيط الحضري إشراك المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار من خلال ورش العمل، والمنتديات العامة، واستطلاعات الرأي. يساعد في تصميم مبادرات ومشاريع تعزز من دور السكان في تطوير مجتمعاتهم وتحسينها. يسهم ذلك في خلق مجتمعات أكثر تماسكًا وقدرة على التكيف مع التغيرات، حيث يشعر المواطنون بالانتماء والمسؤولية تجاه بيئتهم.

• الاقتصاد المستدام

يعزز التخطيط الحضري من تطوير المناطق الاقتصادية التي تعتمد على الطاقة النظيفة والتقنيات الحديثة. يدعم إنشاء مناطق صناعية خضراء تشجع على إعادة التدوير واستخدام المواد الصديقة للبيئة. كما يعمل على تطوير سياسات تحفز الشركات على اتباع ممارسات مستدامة وتقليل الانبعاثات الكربونية، مما يسهم في خلق اقتصاد متوازن ومستدام يحد من التأثيرات البيئية السلبية.

المطلب الثالث: تجارب عالمية ناجحة في إنشاء مدن جديدة

تبلورت فكرة إنشاء المدن الجديدة، في أوائل القرن العشرين من خلال كتابات (إيبينزر هوارد). عالميا كان هناك تباين في الأهداف وراء بناء المدن الجديدة، فمنها من كان هدفها نشر التنمية الصناعية وتخفيف فجوات التباين في مستويات التنمية في الاقاليم، كما هو الحال في انجلترا، ومنها ما أنشأ للتخفيف من الضغط على المدن الكبرى، كما هو الحال في فرنسا والجزائر، وأخرى لإنشاء عواصم جديدة للدول مثل أستراليا والبرازيل وغيرها، وفيما يلي عرض لملامح بعض تلك التجارب:

الجدول رقم (1): أسس اختيار التجارب العالمية

الدولة	فرنسا	إنجلترا	فنزويلا	البرازيل	السعودية
أسباب الاختيار	مسؤولية اتخاذ قرار إنشاء مدينة جديدة	المخططون في المقام الأول (قرار تخطيطي جماعي)	الحكومة المركزية	الحكومة المركزية بحيث تكون السلطة التنفيذية في أيدي رئيس الدولة ويشاركة فيها رئيس الحكومة ورئيس الولاية	الحكومة المركزية
الظروف العمرانية	التركز الشديد للسكان في الخدمات بالعاصمة	تركيزات عمرانية وصناعية شديدة بالمدن الكبرى	التركيز الشديد للسكان والخدمات بالعاصمة	التركيز الشديد للسكان والخدمات الساحلية خاصة الكبرى العاصمة	التركيز السكاني والاقتصادي في ثلاث أقاليم دون باقي المملكة
الظروف الإدارية والاجتماعية	انفراد العاصمة بكونها المركز الإداري والثقافي والسياسي والاقتصادي	مركزية صارخة يعبر عنها بانفراد العاصمة بكونها المركز الإداري والثقافي والسياسي	العاصمة تسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية	ارتفاع الكثافة السكانية ملحوظ بالمدن الساحلية الكبرى تقابله كثافات سكانية منخفضة جدا كلما اتجهنا الى الداخل	تركز الأنشطة الثقافية والتجارية والسياحية في ثلاث أقاليم وفي إقليم مكة والمدينة على وجه الخصوص نظرا لتفردهما بالسياحة الدينية.
تصنيف الدولة	دولة متقدمة ذات تجربة رائدة في مجال انشاء المدن الجديدة	دولة متقدمة ذات تجربة رائدة في مجال انشاء المدن الجديدة	دولة نامية	دولة نامية تميزها تجربة انشاء العاصمة الجديدة	دولة نامية من أقوى التجارب في انشاء المدن الجديدة على مستوى الدول النامية خاصة في الفترة الأخيرة

المصدر: سهام وناسي وريمه زانارة، 2022، "سياسة المدن الجديدة في الجزائر ومشكلاتها"، مرجع سابق، ص 171.

الفرع الأول: تجرجه فرنسا في تطبيق سياسة انشاء المدن الجديدة

تعتبر فرنسا من اهم الدول الكبرى التي خاضت تجربة انشاء المدن الجديدة لذا تعتبر تجربتها في هذا المجال من التجارب الرائدة الجديرة بالدراسة.

أولاً: اهمية دراسة التجربة

تكمن اهمية التجربة الفرنسية في وجود وجهان هاما للتشابه بين تجربة فرنسا والجزائر أولهما أن فرنسا تمثل الجزائر في خاصية عمرانية اساسية وهي تمركز شديد للسكان بالعاصمة أما وجه التشابه الثاني هو انفراد العاصمة بكونها المركز الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي والاداري للدولة وأن الجدير بالذكر أن القوانين والتشريعات العمرانية المعمول بها في الجزائر معظمها مترجم من القانون الفرنسي الأمر الذي يعظم أهمية دراسة التجربة الفرنسية بوجه عام.

ثانياً: الأسباب التي أدت إلى إنشاء المدن الجديدة

عانت باريس بعد الحرب العالمية الثانية من عدة مشاكل معظمها مترتبة على تمركز شديد للسكان والخدمات بالعاصمة ومن أهم هذه المشكلات:

- ارتفاع الكثافة السكانية خاصة بالعاصمة وسوء الأحوال السكنية في معظم المناطق بوجه عام.
- تفاقم آثار ارتفاع أعداد السكان وظهور عدة مشكلات أبرزها الازدحام المروري في الشوارع والطرق مع زيادة استهلاك المياه والصرف الصحي والكهرباء وما ينتج عن هذه الزيادات من آثار سلبية على البيئة العمرانية والثقافية والسياحية للمدينة.
- وجود فوارق ضخمة في مستوى الخدمات ومستوى الدخل والحركة الاقتصادية بين العاصمة وبقية انحاء الدولة.

ثالثاً: أهم النتائج المتحصّل عليها من تجربة فرنسا

- ارتباط الهدف الاساسي من انشاء المدن الجديدة باختيار مواقع تلك المدن، حيث كان الهدف من انشاء المدن الجديدة حول مدينة باريس هو التقليل من التمرکز الشديد للأنشطة المختلفة داخل باريس وتحويل المدينة الى اقليم حضري يضم المركز الرئيسي ومراكز أخرى متعددة لذلك تم إختيار مواقع المدن الجديدة على بعد لا يزيد عن 50 كلم من مدينه باريس لتظل تابعه لها.
- التزام الدولة التام بتوفير التمويل اللازم لإنشاء المدن الجديدة والذي يشمل نفقات شراء الأرض والخدمات العامة والبنية التحتية.

- اهتمام الحكومة بربط كافة انحاء الإقليم، وهذا عن طريق إنشاء شبكه طرق رئيسية وإقليمية وسكك حديدية بهدف خدمة المدن الجديدة وضمان سهولة الانتقال لسكان تلك المدن.
- وضع وتفعيل مجموعة من الشروط والقوانين القوية تضمن عدم إقامة أنشطة صناعية أو تجارية بالمدينة الأم بهدف جذب مثل هذه الأنشطة للمدن الجديدة للمساهمة في تنميتها.

الفرع الثاني: تجربة إنجلترا في تطبيق سياسة انشاء المدن الجديدة

تعتبر المملكة المتحدة من أهم الدول الرائدة في مجال انشاء المدن الجديدة، وقد انفردت تجربة بريطانيا في انشاء المدن الجديدة بعدة ملامح مميزة تجعلها جديرة بالذكر.

أولاً: أهمية دراسة التجربة

تعتبر التجربة البريطانية النموذج الأول في ميدان المدن الجديدة والذي تم تعميمه فيما بعد وقد كانت الانطلاقة الفعلية مع تزايد إنشاء 14 مدينة جديدة ما بين 1946 - 1950 ثمانية منها خططت حول العاصمة لندن واثنان في كل من شمال شرق إنجلترا وضاحية غلاسكو بإسكتلندا أو بالقرب من كريف في بلاد الغال وبعد ذلك وبموجب قرارات جديدة وصل عدد هذه المدن في بريطانيا إلى 32 مدينة.¹⁷

ثانياً: الأسباب التي أدت إلى الاتجاه إلى إنشاء المدن الجديدة

بدأت فكرة المدن الجديدة في بريطانيا بهدف تحسين أحوال السكن الحضري بوجه عام فكانت فكرة المدينة الحداثية، ثم أعقب ذلك الاتجاه نحو إنشاء مجتمعات جديدة بعد الحرب العالمية الثانية بهدف امتصاص الزيادة السكانية من المدن الكبرى وبالأخص لندن العاصمة والتي عانت من التوسع الصناعي وما تبعه من مشكلات عديدة أهمها:

- تضاعف أعداد السكان مع عدم تضاعف فرص العمل.
- ارتفاع الكثافة السكانية بشكل عام.
- مشكلات تلوث الهواء الناتجة عن تكديس الصناعات داخل المدن الكبرى.
- مشكلة تدهور أوضاع الإسكان وتكدس المباني السكنية المهترئة.
- مشكلة الاختناق المروري وطول مسافات الانتقال نظراً للتركز السكاني وتمركز الخدمات في مناطق محدودة.
- الارتفاع الملحوظ في أسعار الأراضي.
- ندرة الأماكن المفتوحة والمنتزهات الطبيعية.

¹⁷ السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2004، ص279.

ثالثاً: أهم النتائج المتحصل عليها من تجربة بريطانيا

- **اختيار المواقع:** تم اختيار مواقع المدن الجديدة بالقرب من المدن القائمة لضمان توافر الخدمات والبنية الأساسية، كما حدث مع مدينة ستيفينج، التي اختير موقعها بجوار مدينة ستيفينج القديمة لضمان تنمية المرحلة الأولى.
- **الحزام الأخضر:** تم احترام الحزام الأخضر المحيط بلندن عن طريق اختيار مواقع المدن الجديدة على بعد 32 كم من لندن، لضمان عدم التعدي عليه، مما يعكس الاهتمام بالبعد البيئي في التخطيط.
- **جذب الصناعات:** تم توفير مساحات كبيرة للصناعات مزودة بالبنية التحتية والخدمات، ومتصلة بالمدن الأخرى بوسائل المواصلات وشبكات الطرق، كما تمكنت الحكومة من التحكم في أسعار الأراضي من خلال شرائها للمنفعة العامة وتثبيت أسعارها.
- **مركزية التخطيط واللامركزية التنفيذ:** تميزت التجربة البريطانية بمركزية التخطيط واللامركزية الإدارة والتنفيذ في المجتمعات العمرانية الجديدة.
- **التوافق الاقتصادي والخدماتي والقانوني:** نجح المخطط بالتعاون مع الحكومة في خلق ظروف اقتصادية وخدمية وقانونية متوافقة تساعد في تحقيق أهداف التخطيط.

الفرع 3: تجربة المملكة العربية السعودية في تطبيق سياسة إنشاء المدن الجديدة

تلعب المملكة العربية السعودية ثلاثة أدوار بارزة على الساحة الدولية فهي أكبر مصدر للنفط حيث يمثل احتياطي النفط بها ربع امدادات النفط المثبتة في العالم، وتمثل المملكة قلب العالم الاسلامي كما انها عضو في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

أولاً: أهمية دراسة التجربة

تكمن أهمية دراسة تلك التجربة في أنها إحدى الدول العربية النامية ذات الثقل الديني والسياسي، كما أنها تعتبر من أسبق الدول العربية في مجال مشروعات التنمية العمرانية حيث بدأت حركة التنمية منذ السبعينات وبالأخص في منطقة الرياض

ثانياً: الأسباب التي أدت إلى الاتجاه إلى إنشاء المدن الجديدة

أظهرت نتائج تعداد السكان في المملكة عام 2004 أن إجمالي السكان ارتفع إلى 20.8 مليون نسمة بمعدل زيادة سنوية قدرها 1.3%. بناءً على ذلك، كان من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى حوالي 39 مليون نسمة بحلول عام 2019، مما يعني تضاعف العدد خلال عشرين عاماً. هذا النمو يعتبر إيجابياً لأنه يزيد

من القوى البشرية الوطنية، وهو أمر ضروري لمساحة المملكة الكبيرة التي تبلغ 2.2 مليون كم²، كما يدعم الحاجة إلى استبدال العمالة الوافدة بالعمالة الوطنية.

ومع ذلك، تشير المؤشرات العمرانية إلى تزايد التركيز الحضري والسكاني في عدد محدود من المراكز الحضرية الكبرى مثل الرياض، حاضرة الدمام، وجدة، نتيجة الهجرة من الريف إلى المدن. هذا التركيز يؤدي إلى زيادة الفوارق التنموية والحضرية بين المناطق الثلاث (الرياض، المنطقة الشرقية، ومنطقة مكة المكرمة) وباقي المناطق الإدارية العشر في المملكة.¹⁸

ثالثاً: أهم النتائج المتحصل عليها من تجربة المملكة العربية السعودية

- طبقت المملكة مبدأ التنمية العمرانية بفكر محاور التنمية والذي يضمن رفع المستوى العمراني والاقتصادي والخدمات على مستوى الدولة ككل.
- توافر الموارد والامكانيات بالدولة لعب دورا اساسيا في تحديد اسلوب التنمية وتوزيع الادوار بين الدولة والقطاع الخاص في مشروعات انشاء المدن الجديدة.
- ارتباط الهدف من انشاء المدينة الجديدة بوظيفتها المقررة وبأسس اختيار موقعها.
- اختيار موقع المدينة الجديدة بالقرب من القاعدة الاقتصادية التي ستقوم عليها المدينة والتي ستوفر من خلالها الأنشطة وفرص العمل وتعمل في الوقت نفسه كنقطة جاذبة للسكان والعمالة والأنشطة الثانوية المكملة للقاعدة الاقتصادية.
- اختيار مواقع المدن الجديدة بالقرب من مدن كبيرة قائمة لتستفيد المدينة الجديدة بالبنية التحتية ووسائل النقل والمواصلات الخاصة بالمدينة القائمة.
- اختيار موقع مدينتي الجبيل وينبع في مواقع ساحلية لتسهيل نشاط التصدير المكمل للنشاط الصناعي الذي هو الوظيفة الأساسية لكل من المدينتين الأمر الذي يفتح مجالاً لتنوع الأنشطة الاقتصادية وبالتالي زيادة فرص العمل.
- العمل على تنوع القاعدة الاقتصادية ففي مدينة الجبيل تم اضافة النشاط السياحي والترفيهي للنشاط الصناعي لتنوع وظيفة المدينة وبالتالي تنوع فئات العمالة والسكان.
- موارد الدولة وكيانها الاقتصادي من اهم العناصر في تحديد سياسات التنمية الاقتصادية للمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة حيث ان اقامة مدينة جديدة يمكن ان يعمل كجزء من حل لمشكلة عمرانية.

¹⁸ أ.د.م/ محمود أمين علي - الأدوار الوظيفية للمدن والمجتمعات الجديدة في إطار السياسات القومية والاقليمية للتنمية العمرانية الشاملة - ورقة بحثية - المؤتمر الدولي لسياسات تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة - مكتبة الاسكندرية- 2009.

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للسياسات العمومية

يعالج هذا المبحث كل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسات العمومية، من خلال ثلاثة مطالب، المطلب الأول يتمحور حول مفهوم السياسة العمومية، أما المطلب الثاني يتعلق بكيفية تصميم وتنفيذ السياسات العمومية وفي المطلب الثالث تم عرض شروط نجاح السياسات العمومية وقد تمت معالجته كما يلي:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياسات العمومية

سنتصدى لهذا المطلب من خلال ثلاث فروع، نتطرق في الفرع الأول إلى مفهوم السياسات العمومية، أما الفرع الثاني نوضح عناصر السياسة العمومية والفرع الثالث نلقي الضوء على العوامل المؤثرة على السياسات العمومية.

الفرع الأول: تعريف السياسات العمومية

- هناك العديد من التعاريف لمفهوم السياسة العمومية يمكن التذكير ببعضها.
- تشكل السياسات العمومية استجابة رسمية من طرف السلطات العمومية المختصة (الدولة أو الجماعات المحلية) لوضعيات صعبة في المجتمع (مشكلة أو احتياجات مجتمعية).
 - السياسة العمومية هي تدخّل الدولة لحل مشكلة اجتماعية.
 - السياسة العمومية هي سلسلة من قرارات ونشاطات ذات انسجام مقصود يتخذها مختلف الفاعلين العموميين من أجل حل مشكلة جماعية.
 - السياسة العمومية هي اختيار الحكومات لما تفضله أو تمتنع عن فعله إزاء قضية تهم المجتمع.
 - السياسة العمومية هي نتاج نشاط أجهزة معينة تحوز السلطة العمومية والشرعية الحكومية.
 - توجد سياسة عمومية عندما تحاول السلطة السياسية المحلية أو الوطنية، من خلال برنامج عمل منسق، تغيير البيئة الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية للفاعلين الاجتماعيين الذين يتم الرجوع إليهم بشكل عام بمنطق قطاعي¹⁹.
- على الرغم من تنوع هذه التعريفات، فإنها تميل إلى التركيز إما على الفاعلين الحائزين على السلطة العمومية، أو على المشكلات الاجتماعية التي يجب حلها، أو على إجراءات الدولة المتخذة.

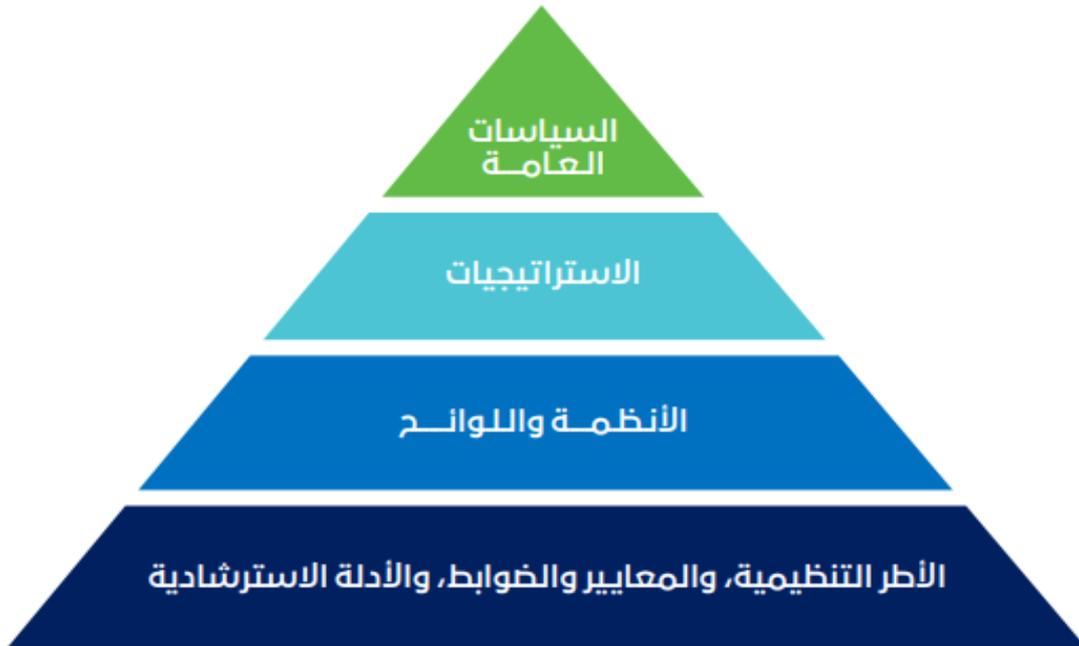
¹⁹ خليلي فوزي، (2020)، مفاهيم عامة حول تقييم السياسة العمومية، مداخلة في لقاء تدريبي حول موضوع "تقييم السياسات العمومية"، مجلس المحاسبة، الغرفة الإقليمية لعنابة، الجزائر، 14-17 ديسمبر. اللقاء نظم باستخدام تقنية التحاضر المرئي عن بعد بالتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أرابوساي).

تشير السياسة العمومية إلى التزام السلطات العمومية بمنطق عمل، ويمثل هذا الأخير مجموعة متنوعة من الأنشطة والاجراءات التنظيمية أو السياسات، البرامج أو المشاريع التي تعرفُ على النحو التالي:

- **السياسة:** مجموعة معقدة من البرامج والمشاريع والاجراءات والمعايير والتنظيمات التي تخدم نفس الغرض العام.
- **البرنامج (او المشروع):** مجموعة من الأعمال (أو المشاريع) المحددة بدقة في وسائلها وأهدافها والمحدودة في الوقت والتي تعمل سوية على تحقيق الهدف العام.
- **النشاط:** عملية غير قابلة للقسم، محددة بوضوح من حيث الأهداف والوسائل وكيفية التنفيذ.

من المهم أن يكون هناك مواءمة وتكامل بين السياسة العامة وغيرها من القرارات، باعتبار أن السياسة هي المبادئ العامة التي تنبثق منها الخطط الاستراتيجية، البرامج التنفيذية، الأنظمة وما يتبعها من لوائح وترتيبات تنظيمية أخرى. حيث أن السياسة العامة بمجملها عبارة عن مجموعة قرارات تتخذها الحكومة؛ فيجب ألا يكون هناك تعارض أو تناقض بين هذه القرارات وما في حكمها، ومراعاة الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية السارية، ومدى التقاطع مع هذه الاتفاقيات²⁰.

الشكل رقم 01: العلاقة بين السياسات العامة والاستراتيجيات والأنظمة والأطر التنظيمية والمعايير بالتدرج



المصدر: الدليل الإرشادي لتطوير السياسات العامة- 2022

²⁰ الدليل الإرشادي لتطوير السياسة العامة، وزارة الاتصال وتقنية المعلومات، المملكة العربية السعودية، ص 10

الفرع الثاني: عناصر السياسات العمومية

بعد أن تطرقنا فيما سبق لمفاهيم السياسة العامة وتطورها، سوف نقوم في هذا الجانب بتسليط الضوء على عناصر السياسة العامة، فهيكلة السياسة العمومية ترتبط وتتشكل عبر مجموعة من العناصر، والتي تتمثل فيما يلي:

• المطالب السياسية Political Demands

وتتمثل المطالب في كل ما يطرح على المسؤولين في الحكومة من قبل الفاعلين الرسميين أو غير الرسميين، والتي تحث الحكومة على التحرك إزاء القضية المعروضة أمامها. تأتي هذه المطالب من قبل الأفراد والمواطنين بصرف النظر عن هويتهم وأجناسهم وانتمايتهم، والتي تمثل الاحتياجات الاجتماعية المختلفة والمتنوعة، وتختلف هذه المطالب في طبيعتها، فقد تكون رغبة المواطنين أو المشرعين بأن تقوم الحكومة بعمل شيء معين.

• القرارات السياسية Policy Decisions

وتتمثل في كل ما يصدر عن المسؤولين الحكوميين المخولين قانوناً من الأوامر والتوجيهات التي تعبر عن محتويات وإجراءات السياسة العمومية، وعن إرادة الحكومة المستجيبة مع المطالب المقدمة إليها أو المتماسكة معها، وتشتمل تلك القرارات على التشريعات المتخذة من طبيعة القوانين أو إصدار الأوامر لأغراض التنفيذ ومباشرة التطبيق أو وضع اللوائح الإدارية والقواعد التنظيمية الموجهة لأعمال الإدارة والمنظمات، أو تقديم التفسيرات الإجرائية للعملية القضائية حيال تطبيق القانون، وهذا كله يرتبط بماهية النتائج والآثار المقصودة وما قد يترتب عنها من آثار غير مقصودة في السياسة العامة، بحيث يجعل توجيهها إزاء قضية معينة مدعاة لنهوض سياسة أخرى في مجالات وقضايا أخرى²¹.

• إعلان محتويات السياسة Policy Contents Advertisement

وتتمثل في الخطابات والإعلانات الرسمية والتصريحات الحكومية التي توحى للرأي العام بأن هناك توجهاً معيناً نحو قضية ما قد بت فيها وجرى التعامل معها من قبل الحكومة، وهذا الإعلان قد يتخذ صيغاً عديدة من حيث اشتماله على الصفة الرسمية وعلى نية الجهات المسؤولة نحو القيام بعمل ما، والهدف المرجو منه، أو من حيث كونه متأثراً بصيغة أوامر وتعليمات موجهة للأجهزة الإدارية في الدولة.

²¹ السيد ياسين، السياسة العامة: القضايا النظرية والمنهجية، بحث ضمن كتاب: تحليل السياسة العامة، على الدين هلال، مصر، مكتبة النهضة المصرية، 1988 م، ص 7.

• مخرجات السياسة Policy Output

وتتمثل في النتائج أو المعطيات الملموسة الناجمة عن السياسة العمومية، في ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يلمسها المواطنون من الأعمال الحكومية، ولا تشمل الوعود والنوايا، فالمخرجات تعبر عن الفارق الذي يكون بين ما أعلنته الحكومة من وعد بالعمل والتنفيذ وما تحقق فعلاً.

• أثر السياسة Policy Impact

وتشمل كل العوائد المتحصل عليها والنتائج المقاسة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة من جراء تطبيق السياسة العمومية التي تبين موقف الحكومة إزاء قضية معينة. فلكل سياسة عمومية جرى تنفيذها لها آثار معينة قد تكون ايجابية أو سلبية، تحتاج هي الأخرى إلى تبني سياسات عامة جديدة أو ملحقة بسابقتها²².

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على السياسة العمومية

1. العوامل السياسية

✓ السياسة العمومية كمتغير تابع

يقصد بالسياسة العمومية كمتغير تابع بأنها تتأثر بالعوامل السياسية، فقد ينظر إلى السياسة العمومية على أنها استجابة للنظام السياسي. فالنظام السياسي كما عرفه ديفيد إيستن بأنه "مركب يضم مؤسسات وأنشطة مترابطة ومحددة في المجتمع تصنع قرارات ملزمة التنفيذ من قبل المجتمع.

ولعل أبرز العناصر الأساسية المكونة للنظام هي كل من المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية العكسية، وأن هذه العناصر تعتبر من أهم خصائص النظام المفتوح والتي يتم بموجبها تحويل المدخلات إلى مخرجات لكي يستفيد منها المجتمع. وبصفة عامة النظام السياسي هو جمع من العناصر ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، أي التي ترتبط فيما بينها بعلاقات معينة، فإذا حدث تغير في أي من هذه العلاقات، فإن بقية العلاقات تتغير وفقاً لذلك، ومن ثم يتخذ الكل شكلاً جديداً. وبناء على هذا فإن الفئة ذات التفوق السياسي في الدولة قد تلعب دور كبير في توجيه الدائرة المالية للنشاط الحكومي سواء عن طريق سياسة الإنفاق الحكومي أو بواسطة سياسة الضرائب.

²² د. النعمي السائح العالم، مفهوم صنع السياسة العامة، مجلة الأستاذ، جامعة طرابلس، ليبيا، العدد 11 (2016)، ص 159.

وكما للوقائع التاريخية والسياسية من حروب عسكرية وحملات انتخابية انعكاسات على سير السياسات العمومية خاصة من ناحية المالية العامة للدولة، فهذه العوامل تتطلب زيادة الإنفاق الحكومي. وبالإضافة إلى هذا، فإن قضية محاربة الفساد وزيادة التزام الدولة اتجاه القضايا الدولية كلها اهتمامات تتطلب نفقات حكومية جديدة.

✓ السياسة العمومية كمتغير مستقل

يمكن أن ينظر إلى السياسة العمومية على أنها متغير مستقل أي أنها تؤثر على الحياة السياسية من خلال السلطة السياسية، كون هذه الأخيرة تمثل ركنا جوهريا و أساسيا في قيام الدولة، وهي أيضا ضرورية لكونها الوسيلة التي بواسطتها تستطيع الدولة القيام بوظائفها سواء الداخلية أو الخارجية، فالسلطة السياسية التي يتمتع بها متخذي السياسات العمومية و على وجه الخصوص السلطة البرلمانية هي سلطة دستورية مباشرة للتصرف، أي أن البرلمان لا ينتظر تفويضا من أي جهة رسمية فمثلا بعد المصادقة على ميزانية الدولة من طرف السلطة التشريعية (في أغلب دول العالم) تقوم مباشرة الهيئات الإدارية بتنفيذها في الميدان و أخيرا تخلص إلى أن فعالية أداء السياسات العمومية تكون أكبر في إطار النظم السياسية التي تسود فيها "الديمقراطية".

2. العوامل الإدارية

قد يتجلى تأثير العوامل الإدارية في السياسات العمومية خاصة مع تطور مهام دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة (Etat interventionniste) ، فتوسع الجهاز الإداري الحكومي وازدياد هيئاته ومؤسساته وارتفاع عدد الموظفين العاملين به، اقتضي زيادة النفقات العامة لمواجهة التكاليف الزائدة من جراء إقامة هذه المؤسسات مع دفع مرتبات وأجور الموظفين الجدد بها.

وكما تتأثر السياسات العمومية بالعوامل الإدارية فإنها تؤثر فيها من خلال منحها للمؤسسات الإدارية سلطة قائمة على الاستقلالية المالية (ذمة مالية مستقلة)، وذلك من أجل إعطاءها الفعالية والمردودية والديناميكية المطلوبة في إطار التسيير الحديث²³.

²³ مدوري عبد الرزاق، 2012، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، ص ص: 7-9.

المطلب الثاني: تصميم وتنفيذ السياسات العمومية

يعتبر تصميم وتنفيذ السياسات العمومية مرحلة حاسمة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، حيث تتطلب هذه العملية تخطيطاً دقيقاً وتنسيقاً فعالاً بين مختلف الجهات الحكومية والمجتمع المدني لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، ولفهم هذا الموضوع أكثر تم التطرق في هذا المطلب إلى أدوات تصميم السياسات العمومية، كيفية تنفيذها وأهم شروط نجاح هذه السياسات.

الفرع الأول: أدوات تصميم السياسات العمومية

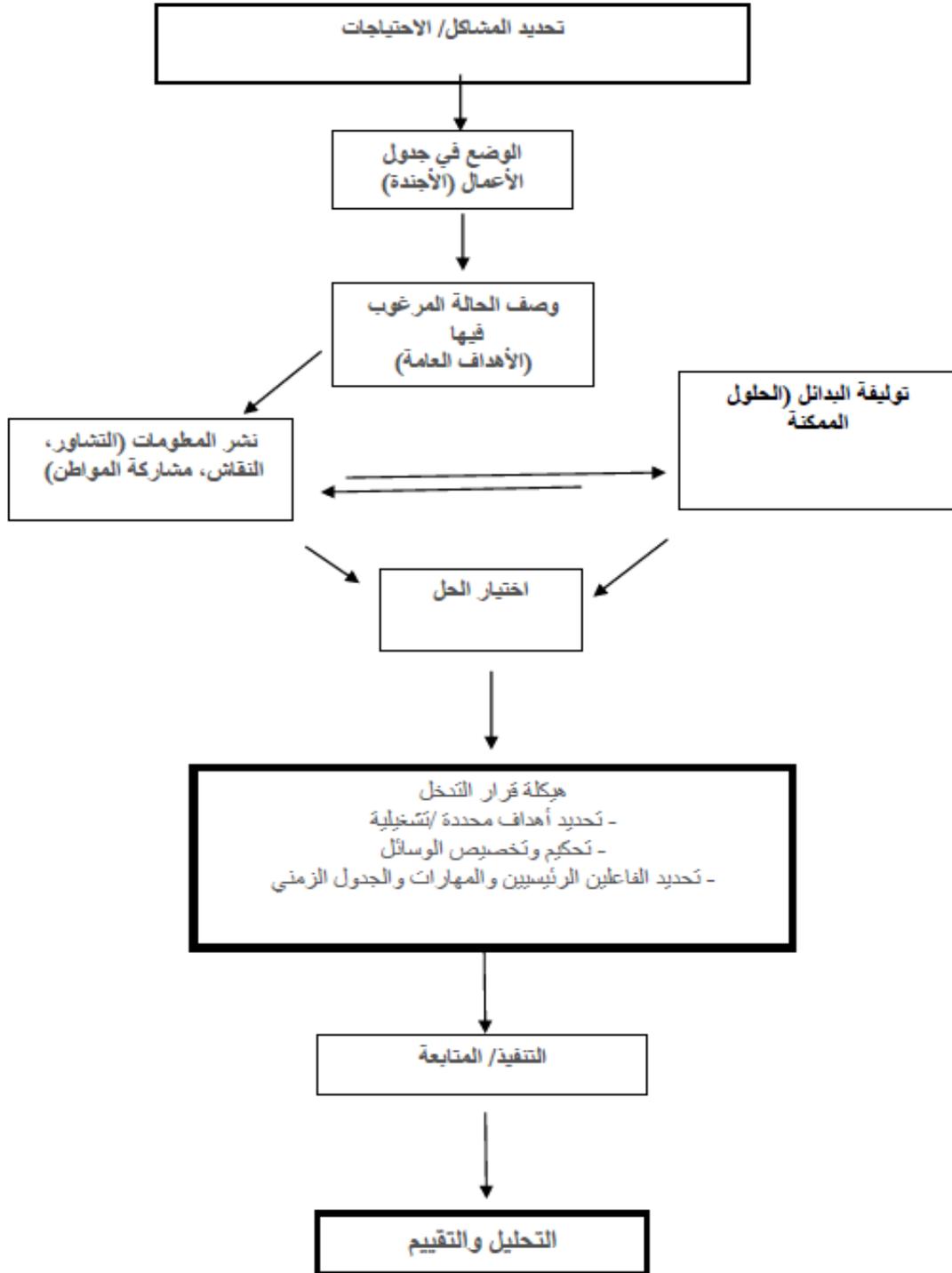
1) دورة السياسات العمومية²⁴:

تحكم دورة السياسات العمومية المراحل الخمس المتوالية:

1. تحديد المشكلة: وتسجل في أجندة السلطة العمومية
2. صياغة الحلول: أجوبة مدروسة ومصاغة بعد تفاوض لإعداد مجموعة خيارات وأنشطة للسلطة العمومية
3. اتخاذ القرار: اختيار الحل الذي يصبح سياسة مشروعة
4. التنفيذ: العمل على تحقيق الأهداف المسطرة
5. التقييم: معرفة مدى فعالية السياسة المنفذة

²⁴ تقييم السياسات العمومية (GUID 9020)، لقاء تدريبي بتقنية التحاضر عن بعد من 14 الى 17 ديسمبر 2020، تقييم السياسات العمومية من طرف الهيئات العليا للرقابة، الجلسة الأولى، الوحدة 1.

الشكل رقم 02: يوضح دورة السياسات والبرامج العمومية



المصدر: دليل تقييم السياسات العمومية لمجلس المحاسبة الجزائري، ص71.

2) تحليل المشاكل والأهداف والأطراف الفاعلة

أ. تحليل المشاكل:

يسمح تحليل المشاكل بفهم وتحديد الجوانب السلبية لحالة أو وضعية موجودة كما يحدد العلاقة السببية السبب بالأثر" بين مختلف المشاكل المطروحة.

إنها المرحلة الحاسمة جدا في تصميم التدخل العمومي (سياسة، برنامج، أو مشروع) بحيث أنها تؤثر في كل التحليلات والقرارات الاستراتيجية الواجب أخذها لاحقا.

تتضمن الخطوة:

- تحديد إطار وموضوع التحليل؛
- تحديد المشاكل الرئيسية التي تمت مواجهتها من طرف المجموعات المستهدفة والمرسل إليهم: ما هي المشاكل؟ ومن يعاني منها؟
- تصور المشاكل تحت شكل رسم بياني يسمى "شجرة المشاكل" من أجل تسهيل تحليل وتوضيح علاقة السبب بالأثر. يأخذ التنفيذ المسار التالي²⁵:

الخطوة 1: التفكير في المشاكل التي تعتبرها الجهات الفاعلة على أنها ذات أولوية.

الخطوة 2: اختيار مشكل انطلاق من بين تلك المشاكل التي تم الكشف عنها خلال ممارسة التفكير المعمق.

الخطوة 3: البحث عن المشاكل المتعلقة بمشكل الانطلاق.

الخطوة 4: البدء في تحديد سلم الأسباب والآثار. توضع المشاكل التي ينشأ منها مباشرة المشكلة الأولى في الأعلى. أما المشاكل التي تشكل آثار مباشرة للمشكلة الأولى فتوضع في الأسفل.

الخطوة 5: يتم فرز المشاكل الأخرى بعد ذلك بنفس الشكل. السؤال التوجيهي المطروح هو: ما هو سبب ذلك؟ إذا وجدت أسباب عديدة مدمجة تكون نتيجة لأثر ما ينبغي وضعها في نفس المستوى على الرسم البياني.

الخطوة 6: ربط المشاكل عن طريق أسهم الأسباب بغرض إظهار بوضوح الروابط الرئيسية.

²⁵ دليل تقييم السياسات العمومية، مجلس المحاسبة الجزائري، ص72.

الخطوة 7: إعادة النظر في الرسم البياني والتحقق مما إذا كان صحيحا وكاملا. التساؤل وطرح الأسئلة على المجموعة من أجل معرفة ما إذا كانت هناك مشاكل مهمة لم تتم الإشارة إليها بع. عند الاقتضاء، ينبغي تحديد نوع هذه المشاكل وادراجها في الرسم البياني.

الخطوة 8: إعادة كتابة الرسم البياني مع الاحتفاظ به كمرجع ونشره (عند الاقتضاء) من أجل جمع التعليقات والمعلومات

ب. تحليل الأهداف:

ان تحليل الأهداف هو عبارة عن مقارنة منهجية تستعمل ل²⁶:

- وصف الحالة المستقبلية التي ستسود حينما تكون المشاكل قد حلت، مع مشاركة الأطراف الفاعلة.
- التحقق من سلم ترتيب الأهداف.
- توضيح العلاقات بين الأنشطة والتحويلات المنتظرة في شكل رسم بياني.
- نُحول "الحالات السلبية" لشجرة المشاكل إلى حلول، والتي يعبر عنها في شكل "قوائم إيجابية". على سبيل المثال: " نوعية مياه النهر تتدهور "تتحول إلى " تحسين نوعية مياه النهر".
- تعطي شجرة الأهداف بمجرد الانتهاء من تصميمها، نظرة عن حالة مستقبلية مرجوة تتضمن المسار بين النشاطات المبرمجة والانجازات والنتائج والآثار المرجوة.
- يمكن للأهداف أن تكون كمية (100.000 وحدة سكنية) أو نوعية (تحسين ظروف معيشة الأشخاص المسنين أو تحسين شروط إدماج الشباب، وينبغي ربط الأهداف بالمؤشرات لقياسها.
- تستخدم المؤشرات في البداية في التعبير عن الأهداف التي ترمي السياسة إلى بلوغها، ومن ثم قياس درجة إنجازها. علاوة على ذلك، يعتمد هذا القياس على نوعية نظام المعلومات الذي يتم وضعه.

ملاحظة: على الأهداف أن تكون دقيقة وقابلة للإنجاز وقابلة للقياس، فليست أهدافا بكل ما تحمله العبارة من معنى: التغلب على البطالة وانشاء إطار قانوني واجتماعي للشغل وترقية التكوين على مدى الحياة.

■ من مخطط المشاكل إلى مخطط الأهداف:

- المشكل المركزي - - - - - < الأهداف العامة
- السبب الوسيط - - - - - < الهدف الوسيط
- السبب العميق - - - - - < الهدف التشغيلي

²⁶ دليل تقييم السياسات العمومية، مجلس المحاسبة الجزائري، ص74.

- من مخطط الأهداف إلى المخطط المنطقي للتأثيرات:
الأهداف < الإنجازات المحققة < النتائج المتوقعة على المدى القصير < التأثيرات المتوقعة.

ج. تحليل الأطراف الفاعلة:

الأطراف الفاعلة تعني " كل فرد، أو مجموعة أفراد، أو جماعات محلية كالبليات مقررين، مسيرين، ممولين، جمعيات، مستفيدين تكون معنية بنجاح أو فشل السياسة العمومية والأطراف الفاعلة لها انشغالات ومصالح مختلفة لهذا يجب اخذ آراءهم بعين الاعتبار واشراكهم:

- عند تصميم السياسة

- وعند تقييمها

لذا يجب إشراك الأطراف الفاعلة لزيادة الانعكاسات الايجابية للسياسة على المستفيدين وضمان نجاحها، والتقليل من أثارها السلبية ومنها الصراعات بين الأطراف الفاعلة.

(3) الإطار المنطقي وتحليل الاستراتيجية:

من أجل فهم شمولية السياسة العمومية المقيّمة، قد يكون من الضروري وضع إطار منطقي لهذه السياسة logical framework توفر هذه الأداة وصفاً عملياً ومفهوماً لأهم جوانب التدخل العمومي. يتم تحديده في بعض الأحيان من قبل مصممي السياسة العمومية (ممارسة شائعة عند المنظمات الدولية التي تدير المشاريع) ولكن، إذا لم يكن موجوداً، يمكن إعادة تشكيله بناء على طلب من المقيم. يسمح الإطار المنطقي ب:

- فهم استراتيجية التدخل العمومي (سبب التدخل- الاحتياجات أو المشاكل المراد حلها- منطق التدخل - الأهداف -الأنشطة والانجازات والنتائج المنتظرة)
- تحديد الأولويات الواضحة للأهداف المنشودة؛
- تحديد الروابط السببية بين الأهداف المنشودة والوسائل المخصصة؛
- تحديد، ابتداء من مرحلة تصميم المشروع، معايير النجاح والمخاطر ووسائل تحقيق الأهداف المسطرة.
- الإطار المنطقي يسمح بتوضيح منطق عمل برنامج أو مشروع. وهو مناسب بشكل خاص لتقييم السياسات العمومية البسيطة، التي يمكن تحديد أهدافها والفاعلين فيها بسهولة كما يساعد في تحديد الأسئلة التقييمية.

يمكن تمثيل الإطار المنطقي كمصفوفة كالتالي:

■ **الإطار المنطقي لسياسة او برنامج او مشروع**

الفرضيات	مصادر التأكد والتدقيق	مؤشرات قابلة للتأكد بموضوعية	وصف التدخل	الآثار
				الهدف الاستراتيجي (الأثر الكلي)
				الأهداف الخاصة
				النتائج (الفعلية)
				الأنشطة (الإنجازات)
		الكلفة	الموارد	

إن إعادة بناء منطق التدخل ضروري من أجل:

- معرفة تاريخ وسلسلة عمل السياسة المُقيّمة؛
- المساعدة على كشف وتوضيح الأهداف والآثار المتوقعة؛
- إظهار توقعات ودوافع صانعي القرار في غياب الأهداف الواضحة؛
- اقتراح أسئلة حول الآثار؛
- المساعدة في الحكم على الانسجام الداخلي للتدخل؛
- صياغة الأسئلة التقييمية، التي سيتم تنظيمها وفقاً لمعايير التقييم واثرائها بالمؤشرات.
- يعتمد التقييم على إعادة بناء الإطار المنطقي للتدخل المقرر تقييمه. هذه المصفوفة، التي هي في الأساس أداة تصميم وتسيير، تساعد على إجراء التقييم.

ملاحظة: من المفيد تحديد العوامل الخارجية الرئيسية التي تضع شروطاً للتدخل أو تقيد تنفيذه.

■ **كيفية إعادة بناء منطق التدخل**

- جمع وتحليل الوثائق الرسمية الأساسية للتدخل (وثائق البرمجة أو التخطيط)
- تحديد الأنشطة الرئيسية
- تحديد أهداف التدخل
- ترجمة الأهداف في شكل نتائج وتأثيرات متوقعة.
- ربط الأنشطة بالتأثيرات المتوقعة من خلال إعادة بناء علاقات السبب بالآثار.
- التحقق من أن العلاقات السببية منطقية.

- مناقشة المنطق المعاد بناؤه مع بعض المعلومات الأساسية التي يقدمها مصمم ومسيرة البرنامج ومع الخبراء في هذا المجال.

ملاحظة: يقوم فريق التقييم بدراسة الإطار المنطقي الذي تم إعداده في بداية التدخل. في حالة عدم وجود مثل هذه الوثيقة، يجب إعادة بنائها من قبل فريق المقيمين مع الأطراف ذات الصلة في السياسة العمومية المقيّمة.

الفرع الثاني: تنفيذ السياسات العمومية

نتناول هذا فرع من خلال العناصر التالية:

1. مفهوم تنفيذ السياسة العمومية

تنفيذ السياسة العامة هو تلك العملية التي يتم من خلالها تجسيد قرارات السياسة العامة في شكل برامج ومشاريع بواسطة الأجهزة الإدارية المعنية أو الهيئات المستحدثة بغرض تنفيذ السياسات العامة والوصول الى غاياتها التي وضعت من أجلها، لذلك فإن وسائل وأنشطة التنفيذ يجب أن تتكيف مع كل ما يستجد على مستوى غايات السياسة العامة ونتائجها.

يمكن التأكيد بأن التنفيذ هو تلك الأنشطة التي تمكن من تحقيق البرامج المعدة وتظهر نتائجها ومفعولها على مستوى المجتمع عامة والفئات المستهدفة على الخصوص.²⁷

2. متطلبات تنفيذ السياسة العمومية

يتطلب تنفيذ السياسة العامة مجموعة عناصر تتمثل في الآتي:

- معرفة ما يراد فعله من السياسة العامة ومن تنفيذها.
 - توفير الإمكانيات الضرورية للتنفيذ.
 - القدرة على التنظيم من أجل تحقيق أهداف السياسة المحددة.
 - ضبط أسلوب الأداء والتأكد من القدرة على إنجاز الأعمال المتعلقة بتنفيذ السياسة.
- يمكن أن تنفذ السياسة العامة من خلال أسلوب الطاعة والإذعان، أو من خلال أسلوب التهديد والتحفيز أو من خلال أسلوب التنفيذ عبر المشاريع، أو من خلال أسلوب التفقيش والضبط.

²⁷ فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، ط1، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، قطر، الدوحة،

3. الجهات المتدخلة في تنفيذ السياسة العمومية²⁸

➤ الفاعلون الرسميون في تنفيذ السياسات العمومية:

1. **السلطة التنفيذية:** تصوغ السياسات العامة وتنفذها تحت إشراف رئيس الحكومة، الوزراء مسؤولون عن تنفيذ السياسات في قطاعاتهم.

2. **السلطة التشريعية:** تتكون من مجلس النواب والمستشارين. تقوم بتشريع القوانين وتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. تمثل البرلمان كممبر لإيصال مطالب المواطنين ومراقبة الحكومة.

3. **السلطة القضائية: (القضاء الدستوري):** يضمن دستورية القوانين ويؤثر في تنفيذ السياسات العامة من خلال أحكامه. يتمتع باستقلالية نسبية ويعتبر جهازاً حاسماً في التأكد من دستورية التشريعات.

➤ الفاعلون غير الرسميين:

تتضمن مجموعة من المؤسسات والأفراد الذين يؤثرون على الفاعلين الرسميين، ومن أبرزهم:

1. **جماعات الضغط (اللوبيات):** تلعب دوراً كبيراً في التأثير على السياسات العامة عبر الضغط على الحكومة والبرلمان لتحقيق مصالحها كما تعمل كوسيط بين المجتمع المدني والسلطات، وتحمي مصالحها باستخدام قنوات متعددة كالسياسة والإعلام، وأحياناً وسائل غير مشروعة.

2. **الأحزاب السياسية:** تختلف فعاليتها حسب النظام السياسي. في الدول الديمقراطية، تلعب دوراً مهماً في صنع السياسات العامة عبر تمثيل المواطنين، مثالا عن ذلك في الولايات المتحدة، تؤثر الأحزاب بشكل كبير على السياسات عبر الكونغرس والرئاسة.

3. **المجتمع المدني:** تتجاوز أدواره العمل التطوعي ليشمل تقييم السياسات العامة تنفيذها ومتابعتها.

4. **وسائل الإعلام:** تؤثر بشكل كبير على السياسات العامة عبر إيصال القضايا إلى أجنحة الحكومة وتوعية المواطنين.

²⁸ د. جيمس أندرسون، ترجمة: د. عامر الكبسي، صنع السياسات العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، 1991، ص 124

المطلب الثالث: شروط نجاح السياسات العمومية

يمكن لعوامل نجاح أو فشل السياسات العمومية أن يتم تحديدها وتحليلها عبر أسئلة تتعلق بمرحلة صياغة السياسة العمومية ومن ثم مرحلة تنفيذها.²⁹

1) شروط نجاح السياسة العمومية خلال مرحلة الصياغة

- هل تم تحليل الإشكالية الاجتماعية التي يفترض أن يعالجها التدخل العمومي؟ يعد سوء تصميم وصياغة المشكلة مصدرا هاما لفشل التدخل العمومي.
- هل تم تحليل وفهم بشكل صحيح العوامل (الأسباب) التي تعد مصدر الإشكالية الاجتماعية؟
- هل تم تحديد الأهداف بطريقة واضحة ومحددة بما فيه الكفاية بشكل يسمح بتحقيقها؟
- هل للتدخل العمومي مستوى من الجدوى "السياسية" (اللتبني)؟
- هل يمكن تنفيذ التدخل العمومي تقنيا من قبل الأفراد والمنظمات المكلفة بهذه المهمة؟ (عقبات الوقت وتوفر - المعارف والمعطيات والتنظيم، ومهارة التنفيذ)؟
- أليس من المحتمل للتدخل العمومي أن يولد آثار وتأثيرات سلبية؟ حتى ولو كانت الإنجازات والنتائج تبدو إيجابية .
- هل تم توقع الصعوبات المتعلقة بتنفيذ التدخل العمومي منذ مرحلة الصياغة؟ (تحديد النقاط الحرجة).
- هل الموارد والوسائل البشرية المخصصة لتدخل عمومي معين يتم تقييمها وتكييفها بشكل صحيح مع الأهداف المنشودة؟ (هل الموارد والوسائل كافية لتحقيق الأهداف)؟
- كلما كان التدخل العمومي بسيطا، كلما قل عدد الأطراف الفاعلة والمراحل، وكلما زاد احتمال النجاح.

2) شروط نجاح السياسة العمومية خلال مرحلة التنفيذ

- هل تم توضيح الخدمات المتوقعة من مختلف الفاعلين المكلفين بالتنفيذ بما فيه الكفاية؟ قد تحول الأخطاء في التفسير أو الأهداف الغامضة، وغياب المعارف والإرادة، وفقدان السلطة، والاختلافات بين الأهداف المحددة والتطبيق على أرض الواقع، دون تحقيق الأهداف وبلوغها.

²⁹ تقييم السياسات العمومية (GUID 9020)، لقاء تدريبي بتقنية التحاضر عن بعد من 14 الى 17 ديسمبر 2020، مرجع سابق. الجلسة الأولى، الوحدة 1.

- هل لدى الهيئة التي تدير التدخل القدرة والإرادة على إدارة وتقييم طريقة تنفيذ التدخل وأدائه فيما يتعلق بالإشكاليات المجتمعية التي يجب معالجتها؟

المبحث الثالث: تقييم السياسات العمومية من طرف الأجهزة العليا للرقابة

أصبحت السلطات العمومية تولي أهمية بالغة لتقييم السياسات العمومية حتى تتمكن من تحديد الأسباب التي أدت إلى فشلها، أو حالت دون استجابة هذه الأخيرة لكل الاحتياجات التي صممت من أجلها. ونظرا للمكانة التي تحتلها الهيئات العليا للرقابة، وللضمانات التي تميز عملها، وللخبرة التي اكتسبتها في تقييم العمل الحكومي فإن هذه الهيئات تعتبر من أهم الفاعلين في مجال تقييم السياسات العمومية.

ولمعالجة هذا الموضوع قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، **المطلب الأول** تطرقنا فيه الى مفهوم تقييم السياسات العمومية، ومن خلال **المطلب الثاني** عرضنا مكانة الهيئات العليا للرقابة بين مختلف الفاعلين في مجال تقييم السياسات العمومية اما في **المطلب الثالث** قمنا بتوضيح كيفية تقييم السياسات العمومية من طرف الأجهزة العليا للرقابة.

المطلب الأول: مفهوم تقييم السياسات العمومية

سنسلط الضوء في هذا المطلب على تعريف تقييم السياسات العمومية، أنواعها والهدف من تقييم هذه السياسات ويمكن توضيحها كما يلي: ³⁰

الفرع الأول: تعريف تقييم السياسات العمومية

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) تقييم السياسات العمومية على أنه " تقييم منهجي وموضوعي بغرض تقديم رأي حول قيمة مشروع أو برنامج أو سياسة. يهدف تقييم السياسات العمومية إلى:

- التحقق من ملاءمة وتناسق الأهداف المحددة مسبقا.
- تقييم استعمال الوسائل ومدى تلاؤمها مع الأهداف
- تقدير فعالية التدخل، مدى تحقيق الأهداف.
- تقدير مدى استدامة الآثار الملاحظة.

أما منظمة الإنتوساي فقد عرفت تقييم السياسات العمومية من خلال الخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية في جويلية 2016 على أنه الدراسة المنجزة بهدف تقدير قيمة هذه السياسة من حيث أهدافها

³⁰ معاشو نبيلة. (2020). مفاهيم عامة حول تقييم السياسة العمومية. مداخلة في لقاء التدريري حول موضوع "تقييم السياسات العمومية"، مجلس المحاسبة الجزائري بالتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ارابواساي)، باستخدام تقنية التحاضر المرئي عن بعد، 14-17 ديسمبر 2020.

وطرق تنزيلها على أرض الواقع ونتائجها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وقياس مستوى الأداء، وذلك كله من أجل تقدير مدى وجاهة هذه السياسة.

أما الدليل الذي أعده مجلس المحاسبة الجزائري والمتعلق بتقييم السياسات العمومية فقد عرف تقييم السياسات العمومية على أنه تقييم للتدخلات بناءً على نتائجها وتأثيراتها والاحتياجات التي تهدف إلى تلبيتها.

يهدف تقييم السياسات العمومية إلى وضع رؤية مشتركة للسياسة وتقييم فعاليتها على أساس المعايير المناسبة والصريحة، والتي تكون حول أهدافها المتبعة، منطقتدخلها، مواردها المستخدمة والآثار الناتجة سواء أكانت مقصودة أو لا. ويستند التقييم المطلوب على نوعية التدخل، مع الأخذ في الاعتبار عدة معايير هما وجاهته وفعالته ونجاعته وأهميته وتأثيراته واستدامة الآثار.

إن المقصود بالتقييم ليس فقط اثبات ما إذا كانت الأهداف قد تحققت، بل السعي إلى تحديد تأثيرات السياسة العمومية، أي مجموع التأثيرات لسياسة ما (على المجتمع في معناه الأوسع) والتمييز بين الآثار التي تنتج عن النشاط العمومي موضوع عملية التقييم وتأثير العوامل الخارجية (سياسات أو تدخلات أخرى).

ولا يهدف التقييم إلى الحكم على الأشخاص، ولكن إلى تحسين السياسات العمومية كما أن التقييم ليس رقابة: فهو لا يتم تقديره حسب قواعد محددة مسبقاً لمعاقبة الفوارق؛ إنما يبنى على معايير التقييم المناسبة وعلى نهج تشاوري مع الأطراف ذات الصلة في السياسة العمومية المُقيّمة.

يتفرع تقييم السياسات إلى أنواع وذلك نسبة إلى زمن تنفيذه وكذلك إلى أهدافه، فيمكن أن تقييم السياسة العمومية في مرحلة تصميمها ويكون التقييم بذلك قبلها، كما يمكن إجراء التقييم أثناء تنفيذ السياسة العمومية ويكون بذلك آنياً، ويمكن إجراء التقييم بعد الانتهاء من تنفيذ السياسة العمومية فإما أن يكون التقييم نهائياً إذا تم مباشرة بعد الانتهاء من تنفيذ السياسة أو البرنامج واما أن يكون التقييم بعدياً وذلك عندما يتم بعد مرور عدة سنوات من تنفيذ السياسة أو البرنامج.

الفرع الثاني: الهدف من تقييم السياسات العمومية

وقبل الخوض في امكانية انجاز عملية تقييم سياسة عمومية، لابد من التطرق إلى الفائدة والنفع الناجمين عن هذه السياسة على السلطات العمومية من جهة وعلى المواطن من جهة أخرى. ولا تكون عملية التقييم ذات فائدة إلا إذا كانت³¹:

³¹ تقييم السياسات العمومية (GUID 9020)، لقاء تدريبي بتقنية التحاضر عن بعد من 14 الى 17 ديسمبر 2020، مرجع سابق. الجلسة الأولى، الوحدة 2.

• ذات مشروعية:

من خلال جودة وشفافية الطرق والتقنيات المستعملة، وكذا من خلال الموضوعية والشفافية والحياد التي يتسم بها العمل التقييمي.

• ملائمة:

✓ ذات توقيت مناسب: القيام بعملية التقييم في الوقت المناسب وذلك مادامت تستقطب اهتمام السلطات العمومية واهتمام المواطن الذي يتطلع إلى معرفة أسباب فشل سياسة عمومية لم تكن في مستوى تطلعاته.

✓ الأسئلة التقييمية للسياسة تستجيب لانشغالات جميع الأطراف ذات الصلة.

• يسهل الاطلاع عليها

✓ العرض الكامل والواضح والمفصل لنتائج التقييم.

✓ جودة التقرير من حيث الدقة والوضوح.

يهدف تقييم السياسات العمومية إلى إنتاج ثم تحليل أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الأعمال الحكومية ومستويات أدائها، لا سيما فيما يتعلق بآثارها، وذلك من خلال:

• إنتاج المعارف لفهم سيرورة التدخلات العمومية بما يعطى قراءة واضحة عن الانجازات والنتائج والآثار والمستفيدين

• الحكم على قيمة التدخل العمومي: يتم تحليل المعطيات التي تم جمعها للحكم على تنفيذ واثار السياسة العمومية المعنية.

• المساعدة في اتخاذ القرار: من خلال الاستنتاجات والتوصيات الموضوعية يمكن تصحيح الاختلالات او تقادي اسباب عدم النجاح او تحسين الاداء او توقيف تنفيذ البرنامج او اعادة توجيهه.

• تحسين الاداء العمومي: لا سيما من خلال حسن استعمال الموارد والوسائل وتحسين وجهة وفعالية تصميم وتنفيذ السياسات العمومية.

لتقييم السياسات العمومية ميزات خاصة يستمدّها من خصوصية وأهمية المبادئ التي يقوم عليها والمتمثلة أساساً فيما يلي:

- الاعتداد بآراء ووجهات نظر الأطراف ذات الصلة والمعنية بالسياسة العمومية: صناع القرار (الوزارات، الولايات، المؤسسات العمومية)، الفاعلين الذين يتولون تنفيذ السياسة العمومية، المواطن، المنتخب المحلي، الجمعيات، إلخ.
- الامتثال الصارم لمبادئ الاستقلالية والموضوعية.
- ضرورة تكوين فريق رقابي يملك المهارات وخبرات متعددة التخصصات.
- تملك كل عملية رقابية بعدين اثنتين: بعد رجعي من خلاله تستخلص الدروس من التجربة، وبعد تطلعي يقدم من خلاله توصيات مفيدة لتحسين التدخلات العمومية في المستقبل.

الفرع الثالث: معايير تقييم السياسات العمومية

تقيم السياسات العمومية بناء على مجموعة من المعايير التقييمية التي تبنى عليها، جدوى ويمكن ايجازها فيما يلي: ³²

- ✓ **معياري الفعالية:** والذي عرف من خلال المبادئ الأساسية لرقابة الأداء 300 ISSAI على أنه تحقيق الأهداف المحددة والنتائج المرجوة. لذلك فإن تقييم الفعالية يكون بالبحث في مدى تحقيق الأهداف المسطرة وذلك عن طريق مقارنة الأهداف المحددة عند تصميم السياسة العمومية مع النتائج المحققة عند نهاية تنفيذ السياسة العمومية.
- ✓ **معياري النجاعة:** والذي أطلق عليه اسم (الكفاءة) في المعيار 300 والمتضمن المبادئ الأساسية لرقابة الأداء، حيث عرفه ذات المصدر على أنه استغلال الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن، وأنه يعنى بالعلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات الناتجة من حيث الكمية والنوعية والوقت. وعليه فإن تقييم النجاعة يكون بتقييم العلاقة بين النتائج والوسائل.
- ✓ **معياري الاقتصاد:** وقد عرف بدوره في المعيار 300 على أنه الحد من تكاليف الموارد، شريطة أن تكون الموارد المستخدمة متوفرة في الوقت اللازم وبالكمية والنوعية المناسبين وبأفضل الأسعار.

³² تقييم السياسات العمومية (GUID 9020)، لقاء تدريبي بتقنية التحاضر عن بعد من 14 الى 17 ديسمبر 2020، مرجع سابق. الجلسة

✓ **مقياس ملاءمة (وجاهة) السياسة:** عندما تحصي السلطات العمومية احتياجات معينة للسكان تسعى للاستجابة لها وذلك عن طريق تصميم سياسة عمومية.

لذلك تكون السياسة العمومية ملائمة إذا كانت أهدافها الصريحة تستجيب للمشاكل أو المشاكل التي يفترض أن يتم حلها. وقد عرفت من خلال الخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية على أنها التوفيق بين أهداف السياسة والحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي كانت وراء اعتمادها. إذا فتقييم الملاءمة يتمثل في مدى مناسبة الأهداف (الصريحة أو الضمنية) مع الاحتياجات المعبر عنها.

✓ **مقياس جدوى السياسة:** وقد عرفته منظمة الإنتوساي من خلال الخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية على أنه مدى التقارب بين أثر السياسة والحاجيات التي تسعى للاستجابة إليها.

✓ **مقياس التناسق:** ويتكون من معيارين فرعيين التناسق الداخلي والتناسق الخارجي:

- أما مقياس التناسق الداخلي فيتمثل في فحص مدى تناسق أهداف السياسة مع بعضها البعض.
- وأما مقياس التناسق الخارجي: فيتحقق من تناسق أهداف السياسة العمومية مع التدخلات العمومية الأخرى.

✓ **مقياس الأثر:** حيث أن تقييم السياسات العمومية يتعدى تقييم النتائج ليمتد إلى تقييم الأثر حيث أن الخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية كانت قد ميزت بين النتائج والآثار كما يلي:

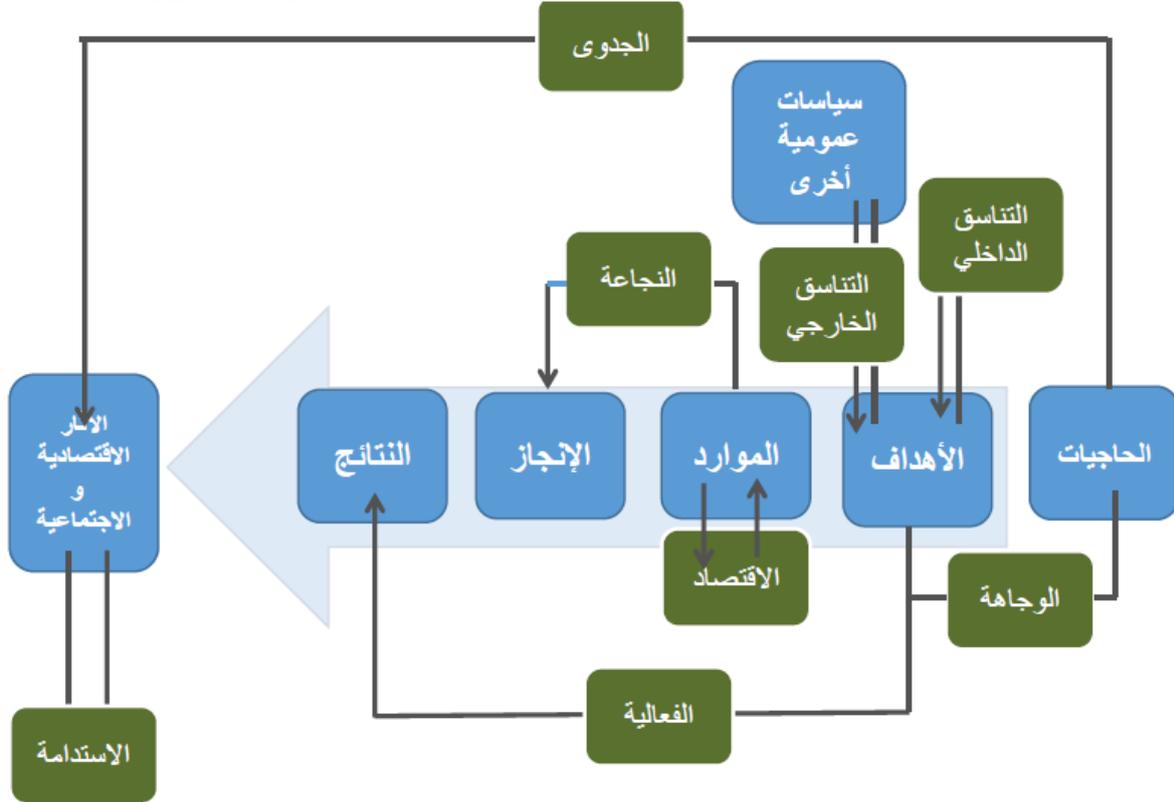
- **نتائج السياسة العمومية:** هي الآثار المباشرة والفورية أو على المدى القصير والتي تخص المستفيدين المباشرين.

- **آثار السياسة العمومية:** هي الآثار المتأخرة أو التي تحدث على المدى المتوسط أو البعيد والتي يحس بها أشخاص غير المستفيدين المباشرين.

إذ يسمح بتقدير النتائج الشاملة (الآثار طويلة الأجل، الإيجابية والسلبية، المباشرة أو غير المباشرة، المتوقعة أو غير المتوقعة) وكذلك التغيرات والتحويلات التي طرأت على حياة المواطنين (المستفيدين المباشرين وغير المباشرين) جراء التدخل العمومي.

✓ **مقياس الاستدامة (الاستمرارية، الديمومة):** يتمثل في فحص مدى استدامة التدخل العمومي وذلك عن طريق تقدير ديمومة النتائج والآثار الملحوظة، أي خاصية الآثار الاستمرارية والاستدامة على المدى الطويل حتى بعد نهاية التدخل العمومي.

الشكل رقم 03: يوضح معايير تقييم السياسات العمومية والعلاقة بينهم



المصدر: دليل تقييم السياسات العمومية، مجلس المحاسبة الجزائري، ص 37.

المطلب الثاني: مكانة الهيئات العليا للرقابة بين مختلف الفاعلين في مجال تقييم السياسات العمومية.

الفرع الأول: الفاعلون في عملية التقييم

إن الأجهزة العليا للرقابة ليست الفاعل الوحيد في مجال تقييم السياسات العمومية فهي لا تنفرد بهذه المهمة، وإنما تتقاسمها مع عدة فاعلين آخرين منهم جهات رسمية وجهات غير رسمية:

أ. الجهات الرسمية: حيث تتولى عملية التقييم مجموعة من الأجهزة الرسمية ومنها:

1. المجالس البرلمانية: تعد مهمة الرقابة وتقييم البرامج والمشاريع التي ترسمها وتنفذها الحكومة من أهم الوظائف التي تقوم بها المجالس البرلمانية في الدول الديمقراطية، فهي الجهة المخولة بتشريع

الأنظمة والقوانين، وهي المكلفة بالمصادقة على البرامج والمشاريع التي تقترحها الإدارات التنفيذية لمعالجة المشاكل وتلبية المطالب العامة للمواطنين.

2. **الإدارات التنفيذية:** تقوم الإدارات التنفيذية نفسها كالوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بإجراء العمليات الرقابية وتقييم البرامج والمشاريع التي تتولى عملية تنفيذها بنفسها، للتأكد من مطابقة التنفيذ لما هو مخطط والقيام بالإجراءات التصحيحية من أجل تجاذب المساءلة من طرف الجهات المكلفة بالتقييم.

3. **الهيئات والمؤسسات الدستورية المستقلة الاستشارية:** منها الأجهزة العليا للرقابة، المجلس الاقتصادي والبيئي، هيئات مكافحة الفساد وغيرها هذه الهيئات تعمل على تعزيز الحوكمة الرشيدة والمساءلة والشفافية في إدارة الشؤون العامة من خلال تقديم تقييمات مستقلة وتوصيات مبنية على دراسات وتحليلات موضوعية.

ب. الجهات غير الرسمية: ونجد فيها

1. **المواطنون:** حيث يقوم المواطن بالحكم على مدى نجاح أو فشل سياسة معينة باعتبار أن هذه السياسات تمسه وبالتالي يكون قادرا على إصدار أحكام تقييمية، بالرغم من عدم امتلاكه للمعلومات الكافية والتي تخص صنع وتنفيذ السياسات المختلفة إضافة إلى عدم استخدام الأدوات العلمية التي تستلزمها العملية.

2. **وسائل الإعلام والاتصال:** نتيجة للتطور الكبير الذي حصل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فقد ازداد بشكل كبير الدور المؤثر لوسائل الاتصال ليس في مجال نشر المعرفة والتوعية والتنوير فقط بل في مجال تشكيل الرأي العام وتوجيهه، إضافة إلى تسليط الضوء على أعمال الحكومة والآراء المختلفة حول السياسات المتبناة.

3. **الأحزاب والنخب السياسية وجماعات الضغط:** حيث تمارس دورا مهما في عملية تقييم البرامج والمشاريع، وذلك لاستخدامها كوسيلة للضغط على الحكومة للحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لمصلحتها

الفرع الثاني: تميز الهيئات العليا للرقابة في مجال تقييم السياسات العمومية

تتمتع الأجهزة العليا للرقابة بميزات وخصائص تجعلها الفاعل الأهم في مجال تقييم السياسات العمومية. وتتيح هذه الميزات للأجهزة القدرة على تقديم تقييمات دقيقة وموضوعية، مما يعزز من فعالية وكفاءة السياسات المتبعة. سنستعرض هذه الميزات والخصائص بشيء من التفصيل.

1. موقع ومكانة مجلس المحاسبة بين مؤسسات الدولة

يتمتع مجلس المحاسبة بموقع استراتيجي ضمن هرم مؤسسات الدولة باعتباره مؤسسة دستورية، مما يمكنه من الوصول إلى جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالسياسات العمومية. هذه المكانة تمنحه سلطة ونفوذاً يؤهله للتدخل بفعالية في عمليات التقييم والمراجعة، مما يعزز من مصداقية وفاعلية نتائجه.

2. ضمانات الاستقلالية والموضوعية

تحظى الهيئات العليا للرقابة بضمانات قانونية تكفل استقلاليتها وموضوعيتها. هذه الضمانات تتيح لها العمل بحرية تامة بعيداً عن التأثيرات الخارجية، مما يضمن دقة ونزاهة تقاريرها وتقييماتها. تُعتبر الاستقلالية الركيزة الأساسية لعمل هذه الهيئات، إذ تتيح لها التركيز على المصلحة العامة دون التعرض لضغوط سياسية أو اقتصادية.

3. المعرفة المتعمقة بالفاعلين والتدخلات العمومية

تكتسب الهيئات العليا للرقابة فهماً شاملاً ومتعمقاً بالفاعلين والتدخلات العمومية من خلال ممارستها لأنواع مختلفة من الرقابة، بما في ذلك رقابة الأداء. هذه المعرفة تُمكنها من إجراء تحليلات متكاملة للسياسات العمومية، وفهم التأثيرات المتبادلة بين مختلف الفاعلين والسياسات، مما يعزز من دقة تقييماتها.

4. التقارب بين مهام رقابة الأداء وتقييم السياسات العمومية

تتداخل مهام الهيئات العليا للرقابة في مجال رقابة الأداء مع مهام تقييم السياسات العمومية، مما يتيح لها استخدام أدوات ومنهجيات رقابة الأداء لتقديم تقييمات أكثر شمولية وعمقاً. هذا التقارب يساهم في تعزيز قدرة الهيئات على تقديم توصيات قابلة للتطبيق وذات أثر إيجابي على تحسين السياسات.

5. العمل الرقابي المتعدد التخصصات

نظراً لكثرة الفاعلين في مراحل حياة السياسة العمومية من التصميم إلى التنفيذ ونظراً لكون السياسة العمومية تمس قطاعات مختلفة ونظراً لكونها عادة ما تصمم على المستوى المركزي وتنفذ على المستوى الإقليمي، فغالبا ما تلجأ هذه الأجهزة للقيام بمهام رقابية متعددة التخصصات أي تنفيذ عمليات التقييم من طرف مجموعة من الغرف: وطنية منها وإقليمية.

هذا التعدد يتيح لها النظر إلى السياسات العمومية من زوايا متعددة، مما يعزز من شمولية ودقة التقييمات ويضمن مراعاة كافة الجوانب المتعلقة بالسياسات قيد الدراسة.

6. الاستعانة بالخبرة الخارجية

تملك الهيئات العليا للرقابة القدرة على الاستفادة من الخبرات الخارجية عند الحاجة، سواء كانت محلية أو دولية. اللجوء إلى الخبرة الخارجية يساهم في تعزيز قدراتها على تقييم السياسات العمومية بشكل مستقل ومحادي، ويوفر لها منظورات جديدة وأدوات تحليل متقدمة.

7. سهولة الوصول إلى المعلومات

تتمتع الهيئات العليا للرقابة بقدرة عالية على الوصول إلى المعلومات من الجهات الخاضعة للتقييم. هذا الوصول السهل والسريع للمعلومات يضمن أن تكون تقييماتها مبنية على بيانات دقيقة وحديثة، مما يعزز من مصداقيتها وفعاليتها توصياتها.

المطلب الثالث: تقييم السياسات العمومية من طرف الأجهزة العليا للرقابة

تعمل الأجهزة العليا للرقابة على تعزيز الحوكمة الرشيدة والمساءلة والشفافية في إدارة الشؤون العامة من خلال عملية رقابية شاملة تتضمن عدة مراحل. تبدأ هذه العملية بمرحلة التخطيط، حيث يتم فيها اختيار الموضوع وتحديد الأهداف والمعايير والمناهج المستخدمة في عملية التقييم. يلي ذلك مرحلة التنفيذ، التي تتضمن جمع البيانات والمعلومات وإجراء الدراسات والتحليلات الموضوعية والمقابلات. بعد ذلك، يتم وضع الصيغة النهائية للنتائج، حيث يتم تحليل البيانات وتقييم النتائج وصياغتها في تقرير. وأخيراً، تُقدّم التوصيات المبنية على هذه النتائج إلى الجهات المعنية، بهدف تحسين السياسات والممارسات العامة وضمان تحقيق الأهداف المرجوة، ويمكن تفصيل سير عملية التقييم كما يلي:

الفرع الأول: التخطيط لعملية التقييم

1) اختيار الموضوع:

يتم اختيار مواضيع التقييم مسبقاً في إطار البرمجة متعددة السنوات على أساس معايير يتم تحديدها وفقاً لمدى فائدة السياسات العمومية وأهميتها. يتم تأكيد الخيار أثناء البرمجة السنوية، بناء على استنتاجات مذكرة الجدوى التفصيلية التي يتم وضعها قبل ذلك لكل مشروع تقييم مقترح .

تتمثل المرحلة الأولى لأي تقييم في إعداد مقترح تقييم يهدف إلى تحديد هل من شأن موضوع ما (سياسة، برنامج، إلخ)، قد يكون هذا الاختيار مصحوباً ببرمجة مذكرة الجدوى، خاصة في البرمجة متعددة السنوات³³.

ويكون اختيار موضوع التقييم بناء على معايير مثل:

- أهمية السياسة أو البرنامج ورهانات وحجم الغلاف المالي المخصص.
- الأثر على السكان أو الأداء العمومي.
- تحليل الأخطار والفرص الوقتية.
- تعزيز الشفافية وتقدير حسن استعمال المال العام.

(2) اعداد مذكرة جدوى التقييم:

لا تستوجب كل سياسة عمومية إجراء تقييم، ولذلك من الضروري البحث بشكل منهجي ودقيق في مذكرة الجدوى حول فائدة اللجوء إلى التقييم، وحول صياغة الأسئلة التقييمية وكذا حول إمكانية جمع البيانات اللازمة للتقديم الإجابة عن ذلك³⁴.

وتعد مذكرة التقييم أهم ركيزة وخصوصية للعملية التقييمية بالمقارنة مع الأعمال الرقابية الأخرى، فلا يمكن الشروع في عملية التقييم الموضوع ما بدون انجاز مرحلة تحليل الجدوى التي على ضوءها يمكن تسجيلها ضمن البرنامج الرقابي السنوي بعد موافقة الغرفة عليها، كما أن نتائج مذكرة جدوى التقييم يمكن أن تقضي إلى التخلي عن إجراء العملية التقييمية.

هي المرحلة الإلزامية الأولى لكل نشاط تقييم وهي تسبق الإنجاز الفعلي للتقييم، ومن المهم بشكل خاص إجراء فحص في البداية لرؤية ما إذا كان تحديد أثار السياسة العمومية وقياسها وتصنيفها ممكناً أو على الأقل، قابلة للوصول إليها، لأن هذه العناصر تشترط إمكانية تقييم هذه السياسة.

وبناء عليه على مذكرة دراسة جدوى التقييم أن تسمح بـ:

³³ دليل تقييم السياسات العمومية، مجلس المحاسبة الجزائري، ص17

³⁴ دليل تقييم السياسات العمومية، نفس المرجع السابق، ص17

- تحديد أهداف رهانات ونطاق التقييم
- تحديد مجموعة أسئلة تقييمية
- تقدير الصعوبات واقتراح الحلول من أجل تخطيها (المهارات المطلوبة من المقررين، تدخل الخبراء...)
- تقدير الصعوبات واقتراح الحلول من أجل تخطيها (المهارات المطلوبة من المقررين، تدخل الخبراء...)

- إعداد منهجية التقييم؛
- تحديد مصادر الوثائق والمعطيات المتاحة والناقصة الضرورية للتقييم؛
- تتبع سلسلة أهداف (اللوجيزرام أو المخطط المنطقي للأثر) النشاط العمومي الذي سيتم تقييمه؛
- تحديد الأطراف الفاعلة في السياسة العمومية الخاضعة للتقييم وتحديد درجة التشاور / المشاركة في التقييم؛
- تخطيط المراحل المختلفة للتقييم؛
- تقدير الوسائل اللازمة لتنفيذه بنجاح (أيام العمل...).

وبالتالي يجب أن تمكن مذكرة الجدوى من الحكم على قابلية تقييم السياسة العمومية. يجب الا تتردد المذكرة في الإشارة إلى أن السياسة لا يمكن تقييمها حقا لأسباب مثل:

- النقص الواضح في القدرة على قياس الآثار وتقديرها؛
 - غياب الرغبة في إشراك الأطراف الفاعلة؛
 - وجود تقييم حديث أو قيد التنفيذ لهذه السياسة؛
 - ملاءمة اللجوء إلى الأساليب الكلاسيكية للرقابة أو التدقيق؛
 - عجز المجلس عن إجراء التقييم في آجال معقولة.
- هذه الصعوبات يمكن أن تؤدي إلى التنازل عن انجاز التقييم أو تغيير نطاقه لجعل تقييم هذه السياسة ممكنا، أو لتفضيل طريقة أخرى.

أ. انشاء لجنة المرافقة

يتمثل الدور الرئيسي للجنة المرافقة (لجنة قيادة التقييم) في تسهيل إجراء التقييم، ولا سيما من خلال السماح بإعلام جيد لمختلف المتدخلين.

وهي تعطي رأيها بشأن مذكرة الجدوى وتصادق على خطة التقييم ودليل التقييم فيما يتعلق بالموضوع المختار، كما أنها تشارك في صياغة أسئلة تقييمية وتعطي رأيا استشاريا بشأن الطريقة المتوخاة لجمع البيانات. وهي ترافق أشغال التقييم وصياغة الاستنتاجات والتوصيات وتشارك أيضا في تقدير جودة التقييم.

يجوز للجنة، التي يرأسها رئيس الغرفة أو رئيس الفرع، الاستعانة بخبراء في مجال السياسة الخاضعة للتقييم. وهي لا تعد تشكيلة مداولة، تفحص تشكيلة الغرفة مشروع تقرير التقييم وتصادق عليه³⁵.

ب. تشكيل فريق التقييم

يجب أن يكون فريق المقررين المكلف بإجراء التقييم على دراية بالمجال المتعلق بالموضوع المراد تقييمه وأن يتم تكوينه على الكيفيات الخاصة للتقييم. إذا لزم الأمر، يمكن أن يستفيد الفريق أيضا من تكوين خاص يتعلق بهذا الموضوع. ويمكن إعداد دليل خاص لتوجيهه وتأطير أشغال التقييم انطلاقا من هذا الدليل، كما يجوز لفريق التقييم، عند الاقتضاء، الاستعانة بمساعدة خبير أو خبراء خارجيين. إن اختيار المقرر المنسق من أجل توجيه أشغال فريق التقييم وتأطيرها هو شرط لنجاح المشروع.

3) إعداد خطة التقييم

يتم وضع خطة التقييم أثناء تحضير التقييم لتحديد المجال التقديري للأشغال ويمكن تعديلها أثناء التقييم إذا كانت هناك عناصر مهمة تبرر ذلك. يتم تبرير التعديلات التي أدخلت على خطة التقييم وإضفاء الطابع الرسمي عليها في ملف دعم تقرير التقييم.

يتم إعداد برنامج التقييم بمجرد فحص مذكرة الجدوى من طرف التشكيلة المداولة، وتتم الموافقة عليه من قبل رئيس الغرفة³⁶.

الفرع الثاني: تنفيذ عملية التقييم

1) التبليغ عن التقييم

يتم إطلاع الفاعلين الرئيسيين المعنيين بالتقييم على مباشرة أشغال التقييم وكيفياتها عن طريق رسالة إشعار موقعة من رئيس الغرفة تتضمن رسالة الإبلاغ المعلومات التالية :

– الأساس القانوني الاختصاص المجلس؛

– الغرض من التقييم ونطاقه؛

³⁵ دليل تقييم السياسات العمومية، مجلس المحاسبة الجزائري، ص18

³⁶ دليل تقييم السياسات العمومية، نفس المرجع السابق، ص18

- الفترة التي يغطيها التقييم؛
 - هوية أعضاء فريق المقرر بين المسؤولين عن التقييم .
- تشير الرسالة أيضا عند الاقتضاء، إلى حق الفريق في الوصول إلى المعلومات والمستندات المفيدة للأشغال.

(2) مقابلات الافتتاح

في بداية أشغال التقييم، ينبغي إجراء المقابلات مع الأشخاص المعنيين برسائل الإشعار. وتهدف هذه الأخيرة إلى شرح إشكالية التقييم والمنهجية المتوخاة والآجال وكيفيات اشراك الأطراف الفاعلة. إنها تسمح باستقاء نظرة الأطراف الفاعلة بشأن السياسة الخاضعة للتقييم.

(3) سير التحقيق

يتضمن التحقيق تنفيذ التقنيات والأدوات المنصوص عليها في برنامج التقييم وفقا للجدول الزمني المبرمج. إذا لزم الأمر، يمكن للمقررين أن يقترحوا على المشرفين عليهم التعديلات الضرورية في البرنامج. وعموما، تتمثل أشغال التقييم في جمع البيانات وتحليلها من أجل الحصول على العناصر الثبوتية التي على أساسها تبنى المعاينات والاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير. وهي تشرك، بقدر الإمكان، الأطراف الرئيسية ذات الصلة. تستخدم أثناء عملية التقييم مختلف تقنيات جمع البيانات الكمية والنوعية من مصادر مختلفة. يتعلق الأمر بالخصوص بتحليل مستندي وتصفح قواعد البيانات، والاستبيانات، والمقابلات، والدراسات الاستقصائية، ومجموعات التركيز، والملاحظات الاثنوجرافية المباشرة، و وضع العلامات المرجعية (parangonnages) القطاعية أو الدولية، والتأكيدات الخارجية والمقارنات القطاعية أو الدولية.

ليس مطلوبا من فريق المقررين المكلف بالتقييم اللجوء إلى هذه الأساليب بشكل شامل. ويختار ويوثق أساليب الجمع وفقا لخصائص السياسة الخاضعة للتقييم والتساؤلات المستخلصة من خطة التقييم. إن استقراء النتائج التي تم الحصول عليها مشروط باختيار الأسلوب والعينة المختارة³⁷.

الفرع الثالث: وضع الصيغة النهائية للنتائج

(1) صياغة التقرير

- تؤدي أشغال التقييم إلى صياغة المعاينات والاستنتاجات (الأحكام التقييمية) والتوصيات.
- يظهر تقرير التقييم - بقدر المكان- المعاينات بشكل منفصل، التي يتم استخلاصها فقط من الحقائق والتحليلات، والاستنتاجات، والتي تشمل الحكم على القيمة.

³⁷ دليل تقييم السياسات العمومية، مجلس المحاسبة الجزائري، ص19

- يجب أن تكون الاستنتاجات هرمية ومدعومة بالمعاينات والتحليلات المتينة (المنطق: المعاينة - الاستنتاج. ويمكن أن يستند الاستنتاج إلى عدة معاينات .
- تقدم الاستنتاجات إجابات واضحة لأسئلة التقييم التي طرحت في بداية التقييم. وهي تركز على مزايا التدخل المقيم، وليس على الأشخاص الذين ينفذونه أو يستفيدون منه.
- يستند الاستنتاج إلى نظام مرجعي للحكم والذي يشمل معيار الحكم ومؤشر مستهدفاً والامثل هو ان يطبق الاستنتاج هذا النظام المرجعي على معاينات التقييم .
- يمكن للاستنتاج الواحد أن يجيب على العديد من الأسئلة، ويمكن للعديد من الاستنتاجات أن تجيب على سؤال واحد. يفسر الاستنتاج المشكلة (المشكلات) التي تم تحديدها، والفوارق المسجلة مقارنة بالأهداف المنشودة وأسبابها ونقاط الضعف و / أو نقاط القوة، والمخاطر، ومواطن الفشل التي كشفها التقييم، وآثارها على السياسة أو البرنامج³⁸.

(2) التوصيات

ان التوصيات مستمدة من الاستنتاجات؛ وهي تهدف إلى تحسين أو إصلاح التدخل المقيم أو استخلاص الدروس واعداد تصميم تدخل جديد. يتم اقتراح هذه التوصيات من المكلفين التقييم، وتعرض حتى تبدي لجنة المتابعة رأياً فيها، إن أمكن، قبل عرض التقرير على الغرفة أو تشكيلة المجلس من أجل تنوير مداولاتها. يكون هذا الرأي محل تلخيص في وقت عرض التقرير على الغرفة.

يجب أن تكون التوصيات معقولة العدد (أقل من 20)، وأن تكون مرتبة حسب الأولوية ومفيدة وواقعية وقابلة للتحقيق، ليس بالضرورة أن يحتوي التقييم دائماً على توصيات.

(3) مقابلة ختامية

يتعين في نهاية التحقيق والتقييم إجراء مقابلة مع الفاعلين المعنيين من أجل تعزيز المعاينات والاستنتاجات التي ينبغي صياغتها وكذلك اتجاه التوصيات وجمع وجهات نظرهم أو ردود افعالهم.

(4) تسيير الاجراء الحضوري (حق الرد)

بمجرد المصادقة عليه، يتم تبليغ التقرير كاملاً أو في شكل مقاطع للمعنيين بالأمر للحصول على ردودهم -سواء تعلق الأمر بإظهار موافقتهم أو معارضتهم لكل التقرير أو لجزء منه. ويتم إعداد تقرير نهائي على أساس الإجابات.

³⁸ دليل تقييم السياسات العمومية، مجلس المحاسبة الجزائري، ص 20

5) نشر التقرير واستغلاله

يتم نشر التقرير لضمان الشفافية وتوفير المعلومات للجمهور والجهات المعنية، مما يساعد في متابعة تنفيذ التوصيات وممارسة الضغط العام لتحسين الأداء والسياسات العامة. يمكن أيضًا استخدام التقرير في المداخلات والندوات والمناقشات العامة لتعزيز الوعي وتحفيز التغيير الإيجابي.



الفصل الثاني:

تقييم مجلس المحاسبة الجزائري لسياسة إحداه مدن جديدة في
الجزائر في إطار الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة دراسة حالة
" المدينة الجديدة سيدي عبد الله "

تمهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي تشهدها الجزائر، برزت أهمية المدن الجديدة كوسيلة فعالة لمواجهة التحديات الحضرية وتلبية احتياجات السكان المتزايدة. تعد مدينة سيدي عبد الله الجديدة واحدة من هذه المشاريع الطموحة التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير بنية تحتية متكاملة ومرافق حديثة تسهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية دور مجلس المحاسبة الجزائري في تقييم مدى توافق الخطط الحكومية مع احتياجات المواطنين، ومدى تحقيق الأهداف المرسومة في المخطط الوطني لإنشاء المدن الجديدة. يعتبر مجلس المحاسبة الجزائري من أبرز الهيئات الرقابية في الجزائر، حيث يضطلع بمهمة رقابة وتقييم استخدام الموارد العامة لضمان الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة.

ومن خلال ما سبق ولمعرفة أهم ممارسات مجلس المحاسبة في عملية التقييم وأهم النتائج والتوصيات المستخلصة، جاء هذا الفصل مقسما إلى ثلاث مباحث وهي:

- ✓ المبحث الأول: تقديم مجلس المحاسبة الجزائري،
- ✓ المبحث الثاني: أهم ممارسات مجلس المحاسبة لتقييم سياسة انشاء المدينة الجديدة "سيدي عبد الله"،
- ✓ المبحث الثالث: اهم نتائج تقييم المدينة الجديدة سيدي عبد الله في إطار أهداف التنمية المستدامة.

المبحث الأول: تقديم مجلس المحاسبة الجزائري

يمثل مجلس المحاسبة الهيئة الرقابية العليا في الجزائر، ويتولى بناء على ذلك عملية الرقابة على شروط استخدام الأموال العمومية، كما يقوم أيضا بتقييم البرامج والسياسات العمومية. قمنا من خلال هذا المبحث بتقديم مجلس المحاسبة الجزائري وذلك بتعريف مجلس المحاسبة في **المطلب الأول** عرض تنظيمه في **المطلب الثاني** والتطرق الى صلاحياته في **المطلب الثالث**.

المطلب الأول: تعريف مجلس المحاسبة الجزائري

يعتبر مجلس المحاسبة الجزائري مؤسسة دستورية وهو مؤسسة عليا مستقلة للرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية ورؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة. ومن أجل الانفتاح على العالم وبغرض الاطلاع على الخبرات والممارسات الدولية في مجال الرقابة والاستفادة منها، فان مجلس المحاسبة يعتبر عضوا في منظمة الإنتوساي (INTOSAI) التي تضم الهيئات الرقابية العليا لمختلف دول العالم، ويقوم بتطبيق المبادئ والمعايير المتفق عليها.

1) الإطار الدستوري والقانوني:

- أُسس مجلس المحاسبة بموجب المادة 190 من دستور 1976 ونصّت عليه المواد 160 من دستور 1989 و170 من دستور 1996، وكُرّس بموجب المادة 192 من دستور 2016، كما عزّزت المادة 199 من الدستور الحالي دور واستقلالية المجلس،
- يحدّد صلاحيات المجلس حاليا وطرق تنظيمه وسيره والجزاء المترتبة عن تحرياته على الصعيدين الإداري والقضائي الأمر 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت 2010.³⁹

2) مهام المجلس وأهدافه

➤ المهام:

- يدقق المجلس في شروط استعمال الهيئات العمومية للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية،
- يقيم تسيير الهيئات العمومية ويتأكد من مطابقة عملياتها المالية والمحاسبية للقوانين والتنظيمات.

³⁹ الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت 2010، المتضمن تنظيم مجلس المحاسبة.

➤ الأهداف:

- يشجع الاستعمال الفعال والناجع للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية،
- يعمل على ترقية وجوب تقديم الحسابات، ويساهم في تطوير الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العمومية وتعزيز الوقاية ومكافحة الغش والممارسات غير القانونية التي تشكل تقصيرا في الأخلاقيات أو الضارة بالتملكات والأموال العمومية.

المطلب الثاني: تنظيم مجلس المحاسبة

يتمتع مجلس المحاسبة بالاستقلالية في التسيير ويخضع لقواعد المحاسبة العمومية، يدير المجلس رئيس يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية، ويساعده في ذلك نائب رئيس، كما ينظم مجلس المحاسبة في شكل غرف ذات اختصاص وطني (8 غرف) وغرف ذات اختصاص إقليمي (9 غرف) ، وغرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

■ رئيس مجلس المحاسبة

- يتولّى إدارة مجلس المحاسبة رئيس ويساعده في مهمته نائب الرئيس،
- يمثل الرئيس المجلس ويتولى علاقاته الخارجية ويسهر على حسن سير أشغاله. ويوافق على برامج النشاط السنوية وكذا الكشف التقديري للنفقات،
- يساعد نائب الرئيس رئيس المجلس في تنسيق أشغاله ومتابعتها وتقييم فعاليتها.

■ الأمين العام

يتولّى الأمين العام، تحت سلطة رئيس مجلس المحاسبة، تنشيط ومتابعة نشاطات الأقسام التقنية والمصالح الإدارية للمجلس، والتنسيق بينها.

■ الأقسام التقنية والمصالح الإدارية

- يتولّى قسم تقنيات التحليل والرقابة وقسم الدراسات ومعالجة المعلومات تقديم الدعم الضروري للقيام بمهام المجلس والمساهمة في تحسين أداءه،
- تتولّى مديرية الإدارة والوسائل تسيير مالية المجلس ومستخدميه ووسائله المادية.

■ الناظر العام

- يؤدّي دور النيابة العامة من خلال متابعة ممارسة الصلاحيات القضائية للمجلس بمساعده نُظَّار،
- يسهر على تقديم الحسابات بانتظام ويطلب تطبيق الغرامات في حالة التأخر أو الرفض أو التعطيل أو في حالة التدخل في شؤون وظيفة المحاسب العمومي،

- يطلب تنفيذ الإجراءات القضائية بخصوص الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية،
- يتابع تنفيذ قرارات المجلس ويتأكد من مدى تنفيذ أوامره.
- الغرف الوطنية والإقليمية
- تتولّى الغرف الوطنية، حسب اختصاصها القطاعي، رقابة السلطات العمومية والمؤسسات الوطنية والقطاعات الوزارية، وتراقب قطاعات التجارة والبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والشركات العمومية القابضة،
- تتولّى الغرف الإقليمية، في دائرة اختصاصها الجغرافي، رقابة مالية الجماعات المحلية والهيئات والمؤسسات التابعة لها.
- غرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية
- تُنظّم في تشكيلة للتحقيق وتشكيلة للحكم، كما تتكفل بالتحريات والملفات ذات الصلة بالانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية للأعوان المكلفين بتنفيذ النفقات العمومية.
- كتابة الضبط
- تتولّى استلام الحسابات والمستندات الثبوتية والردود والطعون وأية مستندات أخرى،
- إعداد جدول أعمال جلسات المجلس وتدوين القرارات المتخذة،
- تبليغ التقارير والمقررات والقرارات التي يصدرها المجلس،
- حفظ الأرشيف المتعلق بممارسة صلاحيات المجلس.

المطلب الثالث: صلاحيات مجلس المحاسبة

يتمتع مجلس المحاسبة الجزائري بصلاحيات إدارية، قضائية وأخرى استشارية؛

➤ الصلاحيات الإدارية: 40

- يراقب ويقيم حسن استعمال الموارد والأموال والقيم والوسائل المادية على مستوى الهيئات العمومية،
- يقيم نوعية تسيير الهيئات العمومية على مستوى الفعالية والنجاعة والاقتصاد.
- يوصي في نهاية تحرياته وتحقيقاته بكل الإجراءات التي يراها ملائمة من أجل تحسين ذلك؛

40 المادة 06 من الأمر 20/95 المؤرخ في 17/07/1995 المتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم.

➤ الصلاحيات القضائية: 41

- يتأكد من مدى احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها في الهيئات العمومية في مجال:
 - ✓ تقديم الحسابات،
 - ✓ مراجعة حسابات المحاسبين العموميين والمحاسبين الفعليين،
 - ✓ الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية.
- يصدر أحكاما جزائية على المخالفات والأخطاء المثبتة أثناء ممارسة صلاحياته القضائية.

➤ صلاحيات استشارية:

- يستشار في المشاريع التمهيدية لقوانين ضبط الميزانية والمشاريع التمهيدية للنصوص المتعلقة بالأموال العمومية،
- يدرس الملفات ذات الأهمية الوطنية التي تدخل ضمن اختصاصه وتعرض عليه من طرف رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الأمة أو رئيس المجلس الشعبي الوطني أو الوزير الأول،
- يُعدّ تقريرا سنويا يتولّى نشره رئيس المجلس ويرفعه إلى رئيس الجمهورية.

المبحث الثاني: أهم ممارسات مجلس المحاسبة لتقييم سياسة احداث المدينة الجديدة "سيدي عبد الله"

تتمثل أهمية مجلس المحاسبة الجزائري في قدرته على تقديم تقييمات مستقلة وموضوعية للسياسات والمشاريع العمومية، ولتوضيح أهم الممارسات التي قام بها المجلس في عملية التقييم جاء هذا المبحث مقسما الى ثلاث مطالب، عرض مذكرة جدوى التقييم في **المطلب الأول**، تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات لسياسة انشاء المدينة الجديدة "سيدي عبد الله" بالجزائر في **المطلب الثاني**، التحقيق عن طريق الاستبيان والمقابلات في **المطلب الثالث**.

المطلب الأول: إعداد مذكرة دراسة جدوى التقييم

تم عرض مذكرة الجدوى على الغرفة السادسة لمجلس المحاسبة كون موضوع التقييم يندرج ضمن مجال تخصصها، وبعدها تم عرضها على لجنة البرامج والتقارير لمناقشتها وبعد موافقتهم عليها والانتقال إلى مرحلة تنفيذ المهمة، تقرر إدراج تحقيق التقييم في البرنامج السنوي لمجلس المحاسبة الجزائري.

41 المادة 06، الفقرة الثانية من الأمر 20/95 المؤرخ في 17/07/1995 المتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم.

وفيما يلي عرض لأهم العناصر التي أشارت إليها مذكرة الجدوى:

الفرع الأول: برمجة مهمة التقييم

(1) اختيار الموضوع: في إطار مساهمة مجلس المحاسبة الجزائري في تعزيز التنمية المستدامة، ومشاركته في برنامج شراكة II مع مجلس المحاسبة الهولندي، قام مجلس المحاسبة سنة 2023 ببرمجة عملية تقييم للمدينة الجديدة سيدي عبد الله في إطار تنفيذ الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمدن والمجتمعات المستدامة، والذي يندرج ضمن الأولوية الاستراتيجية رقم III.

(2) منهجية التقييم: تمت عملية التقييم وفقاً للمعايير المهنية التي اعتمدها مجلس المحاسبة الجزائري ووفقاً لدليل تقييم السياسات العمومية وهذا بالتعاون مع خبيرين هولنديين "السيدة أمبر جيميكي باحثة رئيسية، والسيد هينك - جان أوسترفيلد باحث رئيسي.

(3) تعيين الفريق المقيمين: تم تنفيذ مهمة الرقابة، على أساس الوثائق وفي الموقع، على مستوى مختلف المديرية التابعة لوزارة السكن والعمران والمدينة والمؤسسات تحت الوصاية، وذلك وفقاً للأمر رقم 01 الصادر في 02 فبراير 2021، تحت إشراف السيد رئيس الغرفة السادسة، الذي قام بدوره بتعيين قاضي مقرر للقيام بمهمة التقييم، بمساعدة قاضيين ومدققة مالية.

الفرع الثاني: الهدف من التقييم

الغرض من التقييم هو "تقييم المدينة الجديدة سيدي عبد الله (VNSA) في إطار الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة".

- الأهداف التي يسعى هذا التقييم تحقيقها هي:
- إلى أي مدى استجابت استراتيجية الحكومة لمتطلبات واحتياجات المواطن في تنفيذ المدينة الجديدة سيدي عبد الله؟
- درجة إتمام انجاز برامج الإسكان؛
- الصيغ الإسكانية المطبقة ومدى استعادة شرائح المجتمع منها؟
- المساحات الخضراء المنجزة وطرق إدارتها وصيانتها.
- مدى مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ وإدارة برامج الإسكان.
- توجه المدينة ومدى توافقها مع أقطاب الاستثمار.

يجب أن يعزز إنشاء المدن الجديدة التطبيق الفعلي لنهج التنمية المستدامة من خلال أبعاده الأساسية:

- الأسس القانونية والمؤسسية؛

- الجودة الحضرية؛

- الكفاءة والحماية البيئية؛

- الإنصاف والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

الفرع الثالث: الأسئلة التقييمية

تكمن الإشكالية المطروحة فيما يلي: " مدى استفادات مواطني المدينة الجديدة سيدي عبد الله من المساكن والمساحات الخضراء العامة التي تم إنجازها"

ينبثق من هذه الإشكالية أسئلة رئيسية وأسئلة ثانوية:

إلى أي مدى استجابت استراتيجية الحكومة لمتطلبات وحاجيات المواطن في إنجاز المدينة الجديدة سيدي عبد الله؟

• ماهي الأطر القانونية المنظمة لإنشاء المدن الجديدة؟

• ما مدى توافق الاستراتيجية مع متطلبات وحاجيات المواطنين بخصوص المدينة الجديدة سيدي عبد الله؟

• ما هي الهيئات المشرفة على انشاء وتسيير المدينة الجديدة سيدي عبد الله؟

إلى أي مدى تم إنجاز البرامج السكنية المسطرة؟

• ماهي مختلف البرامج السكنية المسطرة لإنجاز المدينة الجديدة سيدي عبد الله (5 صيغ)؟

• ما هي المؤسسات المكلفة بالدراسات وإنجاز مختلف البرامج السكنية؟

• ما هي مختلف الصيغ السكنية التي تم إنجازها وهل تم احترام الدراسات المتعلقة بها؟

• ما هي المعايير التي تم اعتمادها في إنجاز المشاريع السكنية (نضج الدراسات، تعميم، أهداف

التنمية المستدامة، الكوارث والمخاطر، معدل شغل الأراضي، معدل شغل السكنات)؟

• ماهي الأسباب التي حالت دون تحقيق البرامج السكنية المسطرة كليا؟

• ماهي الاجراءات المتخذة بخصوص الأحياء القديمة والسكنات الهشة؟

ما هي الصيغ السكنية التي تم إنجازها ومدى استفادة المجتمع منها؟

- ما مدى استفادة شرائح المجتمع من مختلف البرامج السكنية؟
- ما هي المعايير المعتمدة في تحديد الفئات المستفيدة من البرامج السكنية؟
- هل تم توزيع مختلف السكنات (بما فيها السكنات الشاغرة)؟
- ما مدى توافق مختلف المرافق العمومية المنجزة لمتطلبات وحاجيات سكان المدينة (صحية، أمنية، تربية، رياضية، ترفيهية، خدماتية...)?

ما هي المساحات الخضراء التي تم إنجازها؟

- ما هو الإطار القانوني المنظم للمساحات الخضراء؟
- ماهي المساحات الخضراء التي تم برمجتها في المدينة الجديدة سيدي عبد الله؟
- ما هي أصناف المساحات الخضراء المنجزة بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله وماهي المؤسسات المشرفة على إنجازها؟

كيف يتم تسيير هذه المساحات الخضراء وصيانتها؟

- ما هي المؤسسات والهيئات المكلفة بتسيير وصيانة المساحات الخضراء المنجزة؟
- كيف يتم تسيير، صيانة وحماية المساحات الخضراء المنجزة على مستوى المدينة؟
- ما مدى إشراك منظمات المجتمع المدني في تسيير وصيانة المساحات الخضراء؟
- ما هي الحملات التحسيسية التي تم القيام بها لصيانة والمحافظة على المساحات الخضراء؟
- ما هي الإجراءات المتخذة لضمان ديمومة المساحات الخضراء؟

ولإجابة على هذه الأسئلة تم استخدام طرق مختلفة لجمع ومعالجة المعلومات. من خلال تنظيم رحلات ميدانية وإجراء مقابلات مع الأطراف المتدخلة في تصميم وتنفيذ البرنامج، بما في ذلك وزارة السكن والعمران والمدينة.

الفرع الرابع: تحديد الأطراف الفاعلة

من أجل ضمان حسن سير عملية التقييم، ينبغي تحديد جميع الأطراف الفاعلة المعنية ودورها بالشكل المناسب أي ينبغي تحديد الأطراف الفاعلة التي تساهم في هذا التدخل وأيضا الجهات المستفيدة والأطراف المعنية الأخرى وبهذا الصدد ولتنفيذ مهمة تقييم سياسة انشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله، قام الفريق الرقابي لمجلس المحاسبة الجزائري بتحديد جميع الأطراف المعنية بالتقييم،

تلخص المصنوفة مختلف الهيئات والمؤسسات المعنية بعملية التقييم، دورها ودرجة اولويتها في التقييم ويمكن توضيح ذلك وفق ما يلي:

رقم	الأطراف الفاعلة	الدور	أولوية عملية التدقيق
01	المواطنون: المجتمع المدني	تمثيل المواطنين، المشاركة في حماية وتطوير المدينة، تقديم حلول للمشكلات اليومية، خلق أنشطة في المدينة	عالية
02	وزارة السكن والعمران والمدينة المديرية العامة للبناء ووسائل الإنجاز، المديرية العامة للمدينة	تطوير سياسات المدينة، إعداد التشريعات، تحسين التنسيق بين الجهات، متابعة تنفيذ المشاريع، تحسين جودة الحياة، تخطيط عمراني.	عالية
03	الولاية المنتدبة لسيدي عبد الله	تنسيق ومراقبة أنشطة البلديات، تطوير الخدمات العامة، تنفيذ القوانين، الحفاظ على النظام والأمن	عالية
04	المؤسسة العمومية لتهيئة المدينة الجديدة لسيدي عبد الله	شراء وتطوير العقارات، إجراء العمليات التجارية والمالية، توفير البيانات والمعلومات، تمثيل المدينة.	عالية
05	المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة في البناء : (CNERIB)	إدارة المشاريع (PDAU , POS) ، الترويج العقاري، البحث التطبيقي، تقديم الاستشارات التقنية	متوسطة
06	الوكالة الوطنية للتعمرير: (ANURB)	دعم المشاريع العمرانية، إجراء التحليلات، تقديم الدعم التقني، اقتراح التشريعات، إدارة المشاريع،	متوسطة
07	الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره (AADL)	تنفيذ برامج السكن بنظام الإيجار-البيع، تطوير السوق العقاري، تجديد الأحياء القديمة، نشر المعلومات حول العقارات والبناء .	عالية
08	المؤسسة الوطنية للترقية العقارية: (ENPI)	شراء وتطوير الأراضي والعقارات، إدارة الممتلكات، تقديم الاستشارات في إدارة العقارات، تنفيذ برامج السكن الترقوي العمومي.(LPP)	عالية
09	الخبراء: الباحثون والمتخصصون	تقديم المشورة الفنية والمعرفة في مجالات العمران والتخطيط الحضري والبيئة	عالية

المطلب الثاني: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات لسياسة إنشاء المدينة الجديدة "سيدي عبد الله" بالجزائر

الفرع الأول: تقديم مشروع المدينة الجديدة سيدي عبد الله

مشروع المدينة الجديدة لسيدي عبد الله يأتي في إطار سياسة حضرية متكاملة تهدف إلى تقليل التركيز السكاني المفرط في العاصمة الجزائرية، الذي تسبب في تحديات كبيرة لتسيير المدينة مثل البنية التحتية، وحركة المرور. يسعى المشروع إلى وقف التوسع العمراني المستمر على المنطقة وإنشاء مركز حضري شامل ومتطور يساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لدعم مدينة الجزائر العاصمة.

(1) الهدف من إنشاء المدينة الجديدة:

- تحفيز ديناميكية الجاذبية،
- تقليل الازدحام،
- السيطرة على التوسع الحضري،
- إعادة توازن الهيكل الحضري والتنظيم الاقليمي،
- استضافة قطب تنافسي ومتميز.

(2) وظيفة المدينة:

- التكنولوجيات المتقدمة،
- البحوث العلمية والتكوين،
- وظائف الدعم ذات الصلة.

(3) معايير اختيار الموقع:

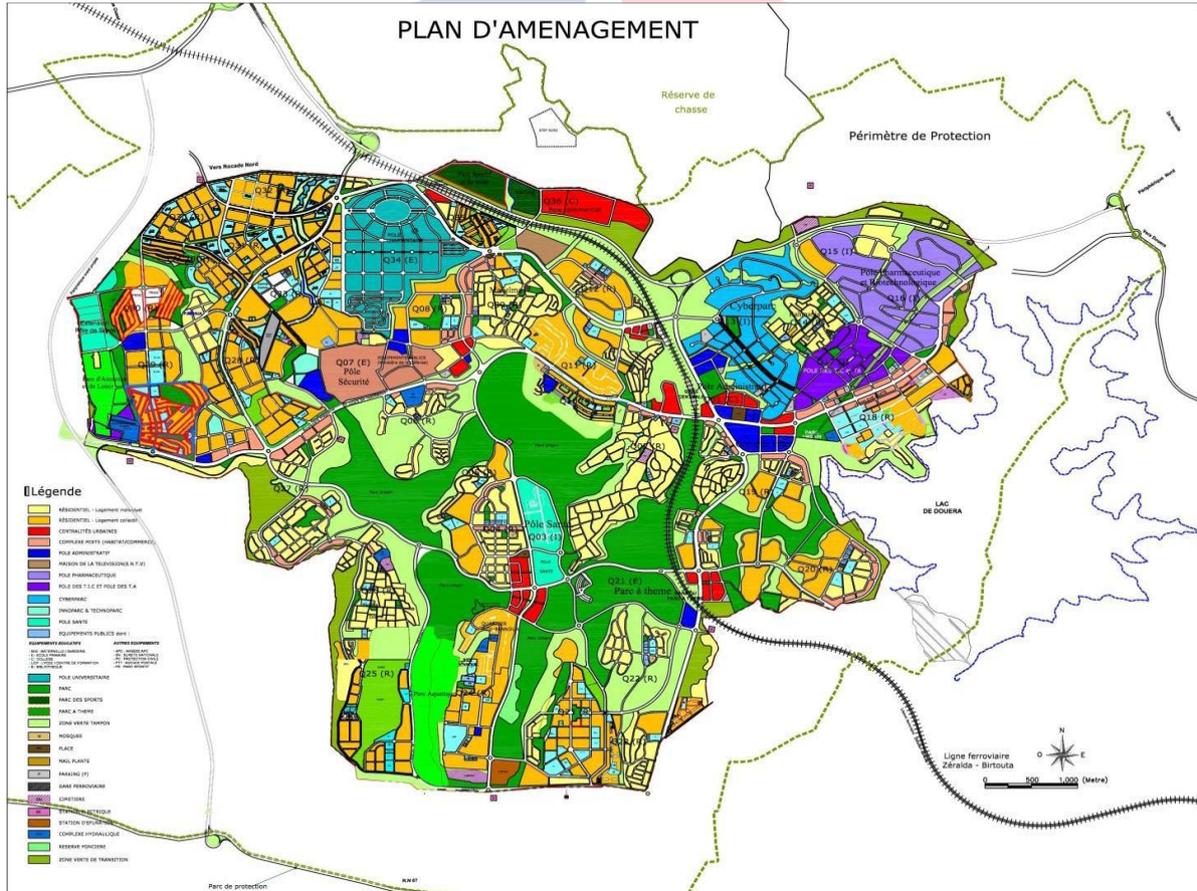
- القرب من الجزائر العاصمة،
- توفر العديد من فرص التنمية،
- البنية التحتية الأساسية الملائمة،
- الاتجاه المستمر لتطوير الجزائر نحو الغرب.

(4) البرنامج الشامل للمدينة الجديدة

- برنامج الإسكان
- الحديقة الحضرية
- المعهد الجامعي

- مركز البحث والتطوير
- التجهيزات الطبية والصحية
- الحديقة السيرانية
- منطقة النشاط

الشكل رقم 04 : يوضح مخطط تهيئة المدينة الجديدة سيدي عبد الله



الفرع الثاني: التعريف بالمدينة الجديدة "سيدي عبد الله"

البطاقة التعريفية للمدينة الجديدة "سيدي عبد الله"

- صاحب المشروع: وزارة السكن والعمران والمدينة.
- VNSA: الهيئة المسؤولة عن تسيير المدينة الجديدة.
- مرسوم الإنشاء: رقم 20-296 مؤرخ 12 أكتوبر 2020، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 04-275 مؤرخ 05 سبتمبر 2004.
- مرسوم المصادقة على مخطط التهيئة: رقم 16-216 مؤرخ 11 أوت 2016.
- تحسين النسيج العمراني المتواجد ب: معالمة، الرحمانية (400 هكتار).
- تاريخ الانتهاء من انجاز المدينة الجديدة: 2030 (يندرج ضمن الخطة الوطنية لتهيئة الإقليم 2030).
- الموقع: تقع على بعد 25 كم غرب العاصمة (ولاية الجزائر).
- امكانية الوصول - : الطريق الاجتبابي الشمالي - زرالدة بطول 4.8 كم، خط السكة الحديدية بئر توتة - سيدي عبد الله - زرالدة بطول 21 كم.
- الغرض: البحوث الجامعية، التدريب، وظائف الدعم، التكنولوجيا المتقدمة.
- محيط المدينة الجديدة: 7000 هكتار.
- المحيط الحضري: 3158 هكتار.
- محيط الحماية: 3842 هكتار.
- المساحة المصرحة منفعة عمومية: 2288 هكتار.

الفرع الثالث: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات للمدينة الجديدة سيدي عبد الله:

يسمح تحليل (SWOT) من حيث التقييم بوضع سياق لتحليل سياسة إنشاء المدن الجديدة واصدار توجهات أو توصيات مستقبلية من أجل تحسين استراتيجية السياسة العمومية. ويعتبر هذا التحليل واحدة من الأدوات التي تسمح بدراسة ملائمة وانسجام السياسات العمومية.

تحليل المدينة الجديدة سيدي عبد الله - نموذج SWOT-

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> - موقع استراتيجي: تقع مدينة سيدي عبد الله في موقع استراتيجي قريب من العاصمة الجزائرية، مما يعزز من جاذبيتها كوجهة للاستثمار والعيش. - بنية تحتية متطورة: تتمتع المدينة ببنية تحتية متطورة تشمل طرق ممتازة وخدمات عامة متكاملة، مما يجذب المستثمرين والمقيمين. - جاذبية سياحية: يتمتع المكان بمناظر طبيعية خلابة مثل الشواطئ والحدائق، مما يجذب السياح ويعزز القطاع السياحي. - تحقيق أهداف التنمية المستدامة: التوجه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 11.1، 11.2، 11.3، و11.7. 	<ul style="list-style-type: none"> - نقص في التمويل: قد يواجه المشاريع في مدينة سيدي عبد الله تحديات بسبب نقص التمويل، مما يؤثر على سير الأعمال وتقدم المشاريع. - صعوبات التسيير: فهناك صعوبات في الإدارة الفعالة للمشاريع والبرامج، مما يؤثر على جدولة التسليم وجودة الخدمات المقدمة. - قيود بيئية: قد تفرض القيود البيئية تحديات على تطوير المشاريع والصناعات في المنطقة، مما يتطلب اتخاذ إجراءات للحفاظ على البيئة والتوازن البيئي. - نقص في الخدمات الصحية والاجتماعية: هناك نقص في الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية في المدينة، مما يؤثر على جودة الحياة ويعيق التنمية المستدامة.
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> - التنمية الصناعية: يمكن استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في المنطقة لتطوير الصناعات. - السياحة البيئية: يمكن تسويق المدينة كوجهة سياحية بيئية مستدامة مما يعزز الدخل ويخلق فرص عمل جديدة. - الابتكار التكنولوجي: يمكن للمدينة استقطاب الشركات التكنولوجية وتطوير مراكز بحثية وتطويرية، مما يدعم الابتكار ويخلق فرص عمل عالية القيمة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تغير المناخ: قد تتعرض المدينة لتحديات بسبب تغيرات المناخ مثل الفيضانات والجفاف، مما يستدعي اتخاذ إجراءات للتكيف والوقاية. - البطالة: قد تشكل معدلات البطالة التي تعاني منها بعض الفئات تحديًا اقتصاديًا واجتماعيًا، مما يستدعي تطوير برامج لتعزيز التوظيف وتوفير الفرص للشباب. • التنمية غير المتوازنة: قد تواجه المدينة تحديات في توزيع الثروة وتوفير الخدمات العامة بشكل متساوٍ، مما يؤثر على الاستقرار والتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: التحقيق عن طريق الاستبيانات والمقابلات

الفرع الأول: التحقيق عن طريق الاستبيان

- تمت صياغة الأسئلة المطروحة في الاستبيان على أساس إشكالية الدراسة وهي "مدى استفادة سكان المدينة الجديدة سيدي عبد الله من السكنات والمرافق العمومية بما فيها المساحات الخضراء"، والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.
- تم تنسيق الاستبيان وتعديله في شكله النهائي مع منظمة المجتمع المدني (جمعية المدينة الجديدة سيدي عبد الله). احتوى النموذج على سبعة وثلاثين (37) سؤالاً موزعة على سبعة (7) محاور.
- يمكن الاطلاع على نتائج الاستبيان في الملحق.

العينة وكيفية اختيارها:

- ✓ **العينة:** حتى يتسنى لنا معرفة وضعية السكان والإسكان في هذه المدينة الجديدة وهل استطاعت أن تستقطب السكان لها وتحظى برضاهم للعيش فيها وتمكنهم من التكيف مع محيطها الجديد وبالتالي تخفيف الضغط على المدينة الأم وخاصة في مجال الإسكان، وبما أننا لا نستطيع القيام بالدراسة الميدانية على كافة مجتمع البحث ويرجع ذلك إلى صعوبة الإحاطة والإلمام بهم جميعاً، اعتمدنا على عينة عشوائية منتظمة.
- ✓ **اختيار العينة:** لقد تم اختيار العينة من عدة أحياء مع الأخذ بعين الاعتبار معظم الصيغ السكنية الموجودة بالمدينة الجديدة، وعندما أخذنا نسبة من مجموع السكنات المنجزة والمأهولة، وهي النسبة المئوية التي نراها قادرة على تمثيل خصائص مجتمع الدراسة الكلي، وعليه فإن حجم العينة يحتوي على 300 سكن.
- ✓ **تحليل البيانات:** واعتمدنا في عرض وتحليل البيانات على الأسلوب الكمي في عرضها من خلال الأرقام والنسب المئوية واستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية البسيطة مثل حساب المتوسط الحسابي، ثم نقوم بتحليلها من خلال الأسلوب الكيفي الذي يعتمد على القراءة السوسولوجيا للأرقام والنسب المجدولة.

1. تحليل معطيات الاستبيان

قمنا بتوزيع 300 استمارة استبيان على سكان أحياء المدينة الجديدة سيدي عبد الله، تم استرجاع 203 استمارة حيث أننا حققنا الهدف المسطر من قبل والمتمثل في استرجاع أكثر من 180 استمارة، وهذا بالاعتماد على المعايير الخاصة بالاستبيان.

احتساب حجم العينة حسب عدد السكان بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله

- حجم السكان 200000 نسمة

- مستوى الثقة 95 %

- حجم العينة 203

- هامش الخطأ 07%

2. عناصر الاستبيان:

- **البيانات العامة:** يركز هذا المحور على عرض الخصائص العامة، الشخصية التي تميز مجتمع البحث، حيث يعتبر الإطار المرجعي لأي دراسة ميدانية، فتقدم صورة واقعية عن مجتمع البحث، وهذا ما يساهم في تحليل وتفسير البيانات الميدانية وربطها بالإطار المفاهيمي للدراسة.
- **أنواع الصيغ السكنية وخصائصها:** يركز هذا المحور على عرض أنواع الصيغ السكنية التي تم الاستفاد منها والمتمثلة فيما يلي: سكن اجتماعي، سكن ترقوي، سكنات البيع بالإيجار، سكنات فردية بالإضافة الى تحديد عدد الغرف لكل مسكن (غرفتين، ثلاث غرف، أربع غرف، خمس غرف).
- **تقييم المرافق والخدمات العامة المختلفة المقدمة:** يركز هذا المحور على تقييم جودة الخدمات المقدمة من مختلف المرافق العمومية ومدى إمكانية تلبيتها لحاجيات السكان وهذا بالنسبة للصحة، التعليم، المحلات التجارية، الرياضة والترفيه، الأماكن المقدسة، الأمن، النقل، المراكز السياحية، مواقف السيارات، تسيير النفايات، الإنارة العمومية، الأترنت، التكوين المهني، اللافتات التوجيهية وشبكات الهاتف.

الفرع الثاني: التحقيق عن طريق المقابلات

أثناء مهمة تقييم المدينة الجديدة سيدي عبد الله قام الفريق الرقابي لمجلس المحاسبة الجزائري بتأسيس حوار وتبادل مع جميع الأطراف المعنية بالتقييم، ويشمل ذلك:

• وزارة السكن والعمران والمدينة؛

• المؤسسة العمومية لتهيئة المدينة الجديدة سيدي عبد الله (VNSA)؛

• الجماعات المحلية خاصة الولاية المنتدبة لسيدى عبد الله؛

• المجتمع المدني: جمعية مدينة سيدي عبد الله الجديدة؛

• الخبراء: الباحثون / الأكاديميون والمتخصصون في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

تلخص المصنوفة مختلف الهيئات والمؤسسات المعنية بعملية التقييم، ممثل الهيئة المعنية، موضوع اللقاء ومختلف المخرجات المتحصل عليها من هذا اللقاء ويمكن توضيح ذلك وفق ما يلي:

الجدول رقم 02: يوضح اللقاءات المنعقدة مع مختلف الأطراف الفاعلة

رقم	الهيئة أو المؤسسة	ممثل الهيئة	موضوع اللقاء	المخرجات
01	وزارة السكن والعمران والمدينة المديرية العامة للبناء ووسائل الإنجاز المديرية العامة للمدينة	السيد / بوعريوة المدير العام للبناء ووسائل الإنجاز	تم تقديم نبذة عن ظروف إنشاء المدينة الجديدة لسيد عبد الله والمعايير المعتمدة في إنجاز مختلف الصيغ السكنية	الأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة لاسيما الهدف 11 في إنجاز المدينة الجديدة
		السيدة موساوي المديرة العامة للمدينة بمشاركة السيدة لعلاوي المكلف	تم التطرق للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT وتعيينه والهدف 11 ومختلف البرامج السكنية والمساحات الخضراء المخصصة	مراجعة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT
02	الولاية المنتدبة لسيد عبد الله	السيد أنيس بن داود الوالي المنتدب لسيد عبد الله	تطرقنا لتطور المدينة الجديدة لسيد عبد الله ومختلف المعوقات وكيفية مساعدة المجتمع المدني في تقديم الحلول	التقسيم الإداري لمدينة سيد عبد الله الذي يشمل 05 بلديات
		. السيدة أيت محيوت رئيسة ديوان الوالي المنتدب لسيد عبد الله . المكلفة بمكتب الوساطة مع الجمعيات	مختلف المرافق العمومية المنجزة منظمات المجتمع المدني ومختلف الجمعيات الناشطة وكيفية الاتصال معها	
		السيد بوقري يزيد المدير المنتدب للتعوير	تطرقنا إلى مختلف الجمعيات الناشطة لاسيما جمعية الحي 10 ألاف مسكن	
03	المؤسسة العمومية لتهيئة المدينة الجديدة لسيد عبد الله	السيد / سداوي المدير العام لهيئة المدينة الجديدة لسيد عبد الله	تقديم المدينة الجديدة لسيد عبد الله والهيئة المكلفة بإنجازها	أهم العوائق المتعلقة بالشرط القانوني والمتمثل في تسيير المدينة الجديدة لسيد عبد الله
		السيدة بوريشة مديرة التعوير السيد زاوي نبيل مدير المالية والمحاسبة	تم مناقشة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كأول مرحلة ومهام الهيئة في تقديم الخدمة العمومية ومهامها كصاحب المشروع المنتدب	
04	منظمة المجتمع المدني جمعية المدينة الجديدة لسيد عبد الله	السيد كرشيش محفوظ ممثل عن الجمعية	مدى تدخل الجمعية بخصوص انشغالات المواطنين (المتطلبات والحاجيات) وشرح طريقة العمل والمساهمة في المهمة الرقابية	تم الاتفاق على طريقة العمل

المبحث الثالث: نتائج تقييم المدينة الجديدة سيدي عبد الله في إطار أهداف التنمية المستدامة

سنتناول في هذا المبحث تجربة مجلس المحاسبة الجزائري في تقييم سياسة إنشاء المدينة الجديدة "سيدي عبد الله"، ونستعرض أهم النتائج التي خرج بها المجلس. سنبحث في مدى توافق الخطط الحكومية مع احتياجات المواطنين، ومدى تحقيق الأهداف المرسومة في المخطط الوطني، مسلطين الضوء على الدور المحوري للمجلس في تعزيز الشفافية والمساءلة ودعم التنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: تقييم الحوكمة والقيادة

هذا الجزء مخصص لفهم الاساليب وأدوات المستخدمة في تسيير المدينة وتنفيذ مشاريعها، ونظام تسيير المدينة وإدارة المشروع، ووسائل التسيير، والامتثال القانوني والتنظيمي، وهي معايير تقييمية توضح أداء هذه المدينة. سنرى بالتالي إلى أي مدى تلعب الحوكمة والتوجيه الفعال للمشروع دورًا حاسمًا في إنشاء المدينة الجديدة.

الفرع الأول: تقييم الإطار القانوني والتنظيمي

المدينة في الجزائر بشكل عام والمدن الجديدة بشكل خاص شهدت العديد من التطورات في النصوص القانونية من بينها:

- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.
- القانون رقم 08-02 المؤرخ في 8 ماي 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها.
- القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة.
- قانون رقم 02-10 المؤرخ في 29 يونيو 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم.
- مرسوم تنفيذي رقم 04-275 المؤرخ في 5 سبتمبر 2004 يتضمن إنشاء المدينة الجديدة لسيدي عبد الله.
- مرسوم تنفيذي رقم 11-76 المؤرخ في 16 فبراير 2011 يحدد شروط وكيفيات وضع مخطط تهيئة المدينة الجديدة وإعداده واعتماده

فحص الإطار القانوني والتنظيمي الجزائري الخاص بالمدن عمومًا والمدن الجديدة بشكل خاص كشف العديد من النقائص والملاحظات الهامة:

الملاحظات:

- عدم تحديد الجهات المتدخلة بوضوح في مجال تنفيذ وتسيير المدن الجديدة وفقًا لأحكام قانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006.
- عدم مشاركة المجتمع المدني (المواطنين) بشكل كافٍ في وضع البرامج المتعلقة بتسيير بيئتهم، وكذلك المخططات الرئيسية المتعلقة بالمدينة الجديدة، بما يتناسب مع أحكام المادة 17، الفقرة 1¹، من القانون سابق الذكر والتي تنص على ضرورة مشاركة المواطنين في برامج تسيير بيئتهم.

النتائج:

- عدم مشاركة المجتمع المدني في عملية وضع البرامج المختلفة لمدينة سيدي عبد الله الجديدة.

الأثر:

- تداخل في تنفيذ المهام المتعلقة بتسيير المدن الجديدة.
- تأخر عملية نشر المراسيم التنفيذية.

الفرع الثاني: مراحل تنفيذ المشروع وفقًا لمخطط تهيئة المدينة الجديدة: (PAVN 2010)

وفقًا لمخطط تهيئة المدينة الجديدة (PAVN 2010)، كان من المقرر أن يتم تنفيذ مشروع المدينة الجديدة بسيدي عبد الله على أربع (04) مراحل على النحو التالي:

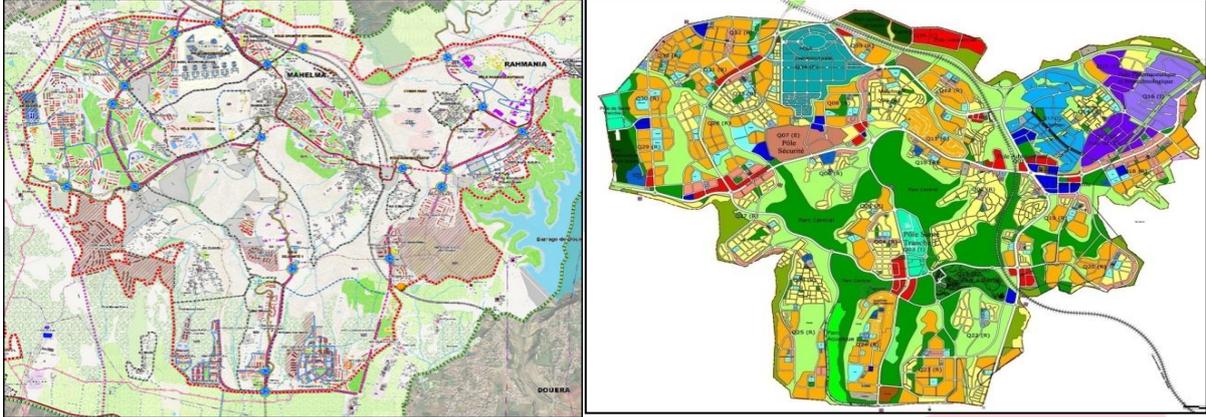
- **المرحلة الأولى: (2009-2012)** عدد السكان المستهدف 61,800 نسمة، بناء 12,300 وحدة سكنية وإنشاء أنشطة إدارية وتجارية وتقنية.
- **المرحلة الثانية: (2013-2015)** عدد السكان المستهدف 61,500 نسمة، بناء 12,300 وحدة سكنية، تطوير أنشطة جامعية وإنشاء مجمعات بحثية.
- **المرحلة الثالثة: (2016-2020)** عدد السكان المستهدف 77,300 نسمة، بناء 15,400 وحدة سكنية مع تكاملات وظيفية.
- **المرحلة الرابعة: (2021-2025)** تنفيذ مشاريع ترفيهية ورياضية وحدائق مركزية.

¹ القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

1. التعديلات على الخطة:

- زيادة عدد السكان المستهدف إلى 270,000 نسمة.
- زيادة عدد الوحدات السكنية إلى 54,000 وحدة.
- تعديل تقسيم النطاق الحضري.

2. المقارنة بين المشاريع المخطط لها والمشاريع المنجزة:



المخطط الحالي

المخطط المعتمد

ويعرض الجدول التالي بعض المشاريع المبرمجة في خطة التهيئة في مختلف المديرية والتي تم تعديل طبيعتها حالياً.

الحي	المخطط المعتمد	الوضعية الحالية
04	السكن الجماعي + السكن الفردي	السكن الجماعي فقط
15	قطب صيدلي + سكن فردي	قطب صيدلاني + سكن جماعي + سكن فردي
18	سكن جماعي + حديقة حضرية	السكن الجماعي فقط
20	السكن الجماعي + السكن الفردي (تقليل المساحة)	السكن الجماعي فقط
22	السكن الفردي فقط + منطقة خضراء عازلة	السكن الجماعي فقط
23	السكن الجماعي + السكن الفردي	السكن الجماعي فقط
24	مرافق عامة (ثانوية / مركز التدريب)	السكن الجماعي AADL
25	السكن الجماعي فقط	السكن الجماعي فقط
27	السكن الفردي فقط	السكن الفردي فقط
28	السكن الجماعي	السكن الفردي فقط
29	سكن جماعي + مدينة ترفيهية	السكن الجماعي فقط
30	قطب صحي + سكن جماعي	قطب صحي + سكن جماعي
33	الإقامة الفردية	السكن الجماعي
34	السكن شبه الجماعي	السكن الجماعي
35	حديقة	سكن AADL

الملاحظات:

- المخطط المعتمد الذي تمت الموافقة عليه في سنة 2016 كان فعال ومدروس جيدًا ولكن لم يتم تنفيذه كما كان مخطط له.
- تغيير الغرض الأساسي للمدينة الجديدة بدون رؤية حضرية واضحة.
- تجاوز التواريخ التقديرية لإتمام المراحل المختلفة.
- عدم تحديث الخطة السنوية المتعددة السنوات.
- تنفيذ غير متسق لبعض البرامج السكنية والمرافق.

النتائج:

- عدم الامتثال الكامل للجدول الزمني للمخطط.
- رؤية حضرية غير واضحة بشكل كافٍ.

الأثر:

- تأخيرات في تنفيذ المشاريع المختلفة للمدينة الجديدة.
- عدم استفادة السكان من جميع المزايا التكنولوجية المخطط لها.

الفرع الثاني: تقييم أعمال التهيئة والبناء

يُعدّ مخطط تهيئة المدن الجديدة أداة للتخطيط الحضري ومرجعًا لبرمجة وتطوير المشاريع. يعكس هذا المخطط بأمانة الأهداف المحددة في النصوص التنظيمية المتعلقة بإنشاء المدن الجديدة. وقد سمحت دراسة هذا البعد بتحديد النقاط التالية:

أ. فيما يخص أعمال التهيئة والبنية التحتية

تُعتبر أعمال التهيئة والبنية التحتية خطوة مهمة في عملية تنفيذ مشاريع المدن الجديدة؛ حيث تؤثر بشكل كبير على تدخل مختلف الفاعلين في هذه العملية، سواء كانوا من القطاع العام أو الخاص. وتتضمن الوضعية الحالية ما يلي:

- عدم استكمال أعمال الطرق الرئيسية والفرعية؛
- عدم اكتمال إنشاء مواقف السيارات في أحياء المدن.

ب. فيما يخص أعمال البناء (برنامج الإسكان والمرافق العامة)

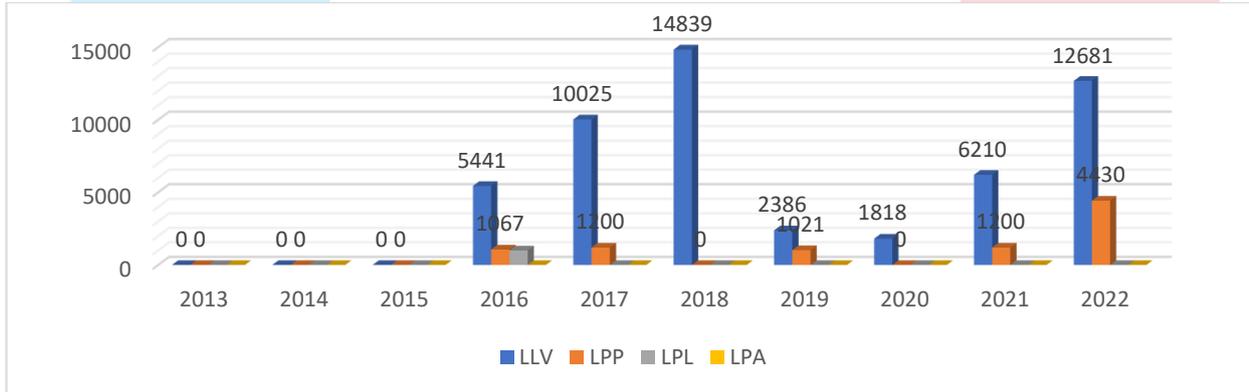
يشير الجدول التالي إلى عدد الإنجازات:

الجدول رقم 03: يوضح عدد برامج الإسكان المنجزة

البرنامج	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
LLV	0	0	0	5441	10025	14839	2386	1818	6210	12681	53400
LPP	0	0	0	1067	1200	0	1021	0	1200	4430	8918
LPL	0	0	0	1000	0	0	0	0	0	0	1000
LPA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	0	0	0	7508	11225	14839	3407	1818	7410	17111	63318

المصدر: VNSA

الشكل رقم 05: يوضح عدد برامج الإسكان المنجزة



المصدر: VNSA

الملاحظات:

- البرنامج الأولي للإسكان كان يهدف إلى توفير مساكن لـ 200,000 نسمة، ما يعادل 40,000 وحدة سكنية (حسب المعدل البالغ 5 أشخاص في كل سكن)، وقد تم تعديل هذا البرنامج مرتين: المرة الأولى في 2016 ليصل إلى 270,000 نسمة، ما يعادل 54,000 وحدة سكنية، والمرة الثانية في 2020 ليصل إلى 450,000 نسمة، ما يعادل 83,000 وحدة سكنية.
- تحتضن مدينة سيدي عبد الله الجديدة معظم أنواع السكن، باستثناء برنامج السكن الفردي الذي كانت نسبته منخفضة مقارنة بالبرامج الأخرى.

- ضعف مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ برامج الإسكان على مستوى المدينة باستثناء بعض البرامج.
- اقتصرت عملية تهيئة الاقليم الحضري القائم على بلديتين فقط، هما المعالمة والرحمانية، في حين لم يتم النظر في البلديات الثلاث الأخرى.

النتائج:

- زيادة عدد المستفيدين من برامج الإسكان في المدينة.
- غياب بعض المرافق العامة في المدينة ولم يتم أخذها بعين الاعتبار سواء في الدراسات أو في التنفيذ.
- لم تشمل عملية تهيئة الاقليم الحضري القائم جميع أنحاء المدينة الجديدة. مما يعني عدم الامتثال للمهمة (ج) في خطة تهيئة المدينة.
- كانت المدينة في البداية مخصصة للسكان ذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتوسط، مع كثافة سكانية مقبولة ومستوى اجتماعي متوسط، لكن في الواقع، شهدنا تغيراً كبيراً في هذا الصدد.
- أثر التغيير في مساحات البرنامج على سير العمل وتنفيذ البرامج الإسكانية المخطط لها، فمع تضاعف عدد الوحدات السكنية، كان من الأنسب اتمام البرنامج المحدد سابقاً ووضع برامج جديدة.

الأثر:

- زيادة عدد المستفيدين من برامج الإسكان في المدينة يسهم في تخفيف الضغط على الحكومة في توفير السكن.
- نظراً لغياب هذه المرافق العامة، تصبح المدينة غير جذابة، وعلى الصعيد الاقتصادي، يفقد السكان فرص عمل جديدة.
- عدم التوازن الاجتماعي يمكن ان يولد النزاعات، حيث لم يستفد سكان المدينة القداماء من نفس الامتيازات التي حصل عليها السكان الجدد.
- بعض سكان المدينة لا يستفيدون من مزايا ترقية النسيج الحضري القائم.
- إجراءات نزع الملكية التي استغرقت وقتاً طويلاً والتي أثرت سلباً على بدء المشروع، مما أدى إلى "المشاكل المرتبطة بملكية الأراضي".

المطلب الثاني: تقييم البعد البيئي الفرع الأول: المساحات الخضراء

تتمثل الغاية 11.7 من أهداف التنمية المستدامة فيما يلي:

" توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030 ".
تركز هذه الغاية على ضمان أن يكون لدى الجميع، وخاصة الفئات الأكثر ضعفاً، فرص متساوية للوصول إلى المساحات العامة التي تساهم في تحسين جودة الحياة والصحة العامة والرفاهية الاجتماعية.
تهدف المساحات الخضراء إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين وصحتهم، سواء كانت جسدية أو نفسية، والحفاظ على التوازن البيئي والمناخي. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن المعيار الملائم هو بين 10 و12 متر مربع لكل فرد.

لهذا الغرض، تم إصدار القانون رقم 06-07 المؤرخ في 13 ماي 2007، يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، المعدل والمتمم بالقانون رقم 17-22 المؤرخ في 20 يوليو 2022، من أجل تحسين جودة الحياة الحضرية، وصيانة وتحسين جودة المساحات الخضراء الحضرية القائمة.
المساحات الخضراء المنجزة على مستوى المدينة الجديدة سيدي عبد الله هي كالتالي:

عدد البلديات	نسبة الإنجاز (%)	المساحة المنجزة (هكتار)	المساحة المبرمجة (هكتار)	الفئة
04	12.30	110.03	894.52	المساحات الخضراء داخل محيط التوسع الحضري والحماية
-	41.26	31.99	77.53	التشجير على طول الطرق (كيلومتر)

المصدر: VNSA

✓ تحليل معدلات الإنجاز:

تحليل نسب الإنجاز بناءً على مقارنة مع تلك المتعلقة بالسكن، يُظهر أن إنجازات الأصناف المختلفة من المساحات الخضراء ضعيفة نوعاً ما أي بنسبة 12.30%. وهذا التأخير يعود إلى الأشغال المتعلقة بإنشاء المرافق العامة للمدينة الجديدة.

الملاحظات:

- غياب تصنيف المساحات الخضراء ما يخالف أحكام المادة 11 من القانون رقم 06-07 المذكور أعلاه.
- البطء في تنفيذ العمليتين (FNAT) و (FEDEP).
- لم تستعد الغابات من أي عملية تهيئة.
- نقص الوسائل والموظفين المؤهلين (مهندسون معماريون، مهندسو تنسيق الحدائق، فنيون وبستانيون) القادرين على تولي تسيير المساحات الخضراء وخاصة استخدام التكنولوجيا الحديثة في الري، الزراعة والصيانة.

النتائج:

- غياب تصنيف المساحات الخضراء، مما لا يضمن الحفاظ عليها. أو حتى تطبيق عقوبات على المخالفات التي تسجل على هذه المساحات.
- غياب خطط لتسيير المساحات الخضراء المنجزة على مستوى المدينة الجديدة سيدي عبد الله نتيجة لعدم تصنيفها.
- أظهرت التحليلات وجود فجوة كبيرة بين التوقعات المتعلقة بالمساحات الخضراء في المدينة الجديدة وبين الإنجازات الفعلية لهذه المساحات، حيث بلغت نسبة الإنجاز 12.30% فقط مقارنة بالتوقعات، في حين كانت نسبة التشجير على طول الطرقات 41.26%.

الأثر:

- إن التأخير في تصنيف المساحات الخضراء له تأثير سلبي على استدامة هذه المساحات الخضراء.
- من المتوقع أن يؤدي عدم التوازن بين برامج الإسكان والمساحات الخضراء إلى خلق بيئة حضرية غير مستدامة، حيث سيضطر السكان إلى التنقل إلى مناطق أخرى لتلبية احتياجاتهم من المساحات الخضراء، إذا لم تُنفذ هذه المشاريع بشكل متوازٍ ومتزامن.

الفرع الثاني: مشاركة المجتمع المدني

رغم الجهود المبذولة والوسائل المختلفة المستخدمة (مثل الإعلانات في الأماكن العامة، الاجتماعات، ووسائل التواصل الاجتماعي) لتعزيز مشاركة الجمعيات في إنشاء وتطوير وإدارة وصيانة المساحات الخضراء، لاحظ المجلس غياب برنامج فعال للعمل المشترك.

تظل هذه المشاركة محدودة وتقتصر في الغالب على المناسبات الوطنية والدولية مثل اليوم العالمي للمدينة في سنتي 2018 و2019. وقد أكدت نتائج استطلاع للرأي العام الذي أجري على عينة من سكان مدينة سيدي عبد الله هذا الوضع.

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 93.59% من المواطنين المقيمين في المدينة الجديدة سيدي عبد الله لم يتم استشارتهم في مراحل دراسة وتنفيذ المساحات الخضراء. كما يعتقد 80% منهم أن المساحات الخضراء المنجزة لا تلبي احتياجاتهم، بينما لاحظ أكثر من 50% منهم تدهوراً في هذه المساحات.

المطلب الثالث: تقييم البعد الاجتماعي والاقتصادي لإنشاء المدن الجديدة

تُعد الكفاءة الاقتصادية أحد مبادئ التنمية المستدامة، حيث تتمثل في القدرة على تحفيز التنمية والحفاظ عليها مع تحسين الإنفاق العام وتوفير الموارد الطبيعية.

الفرع الأول: تقييم البعد الاجتماعي

يُعد قطاع السكن من أولويات السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، حيث يتكامل بقوة مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية من خلال تبني برامج سكنية تُسهم في خلق الظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. تتناول هذه الدراسة السياسة الجديدة للسكن التي تنفذها الدولة لمساعدة الأسر على اقتناء مساكنها الخاصة بهدف تحسين الحياة الاجتماعية للمواطنين في المدينة الجديدة سيدي عبد الله.

✓ خيارات السكن المتوفرة ومدى استفادة شرائح المجتمع منها

أعطت الجزائر الأولوية لقطاع السكن نظراً لأهميته باعتباره أحد القطاعات الأساسية التي تركز عليها السيادة الوطنية. تسعى الدولة جاهدة لتوفير السكن لمختلف شرائح المجتمع ولكن في ظل الطلب المتزايد الناتج عن النمو السكاني، أدى هذا إلى ظهور أزمة سكنية. تهدف الدولة من خلال سياستها الإسكانية إلى ضمان السكن المناسب للمواطنين.

الملاحظات:

نلاحظ أن الدولة الجزائرية تقدم للمواطن عدة صيغ سكنية لتحقيق سياسة السكن، نذكر منها الصيغ التي تخص المدينة الجديدة سيدي عبد الله وهي:

• السكن العمومي الايجاري (LPL)

وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 08-142 المؤرخ في 11 مايو 2008¹، يتم تمويل هذا النوع من السكن من قبل الدولة أو السلطات المحلية، وهو مخصص للأشخاص المصنفين في الطبقة الاجتماعية الأكثر حرماناً أو الذين يعيشون في ظروف هشة وغير صحية.

• السكن الترقوي العمومي (LPP)

يستهدف هذا النوع من السكن المواطنين الذين يتراوح دخلهم الشهري بين ستة (06) واثني عشر (12) ضعف الحد الأدنى الوطني للأجور، أي بين 108,000 و216,000 دينار جزائري. يمكن للمستفيدين من هذا البرنامج الحصول على قرض بنكي مدعوم بنسبة 3%.

• سكنات البيع بالإيجار (LLV)

تستهدف هذه الصيغة الأفراد الذين لا يملكون مسكناً أو أرضاً للبناء ويتراوح دخلهم الشهري بين 24,000 دينار جزائري وستة (06) أضعاف الحد الأدنى الوطني المضمون للدخل.²

النتائج:

- وضعت الحكومة مجموعة من القوانين لتمكين مختلف شرائح المجتمع من الاستفادة من السكن مع تقديم دعم اجتماعي كبير لتسهيل الحصول على السكن.
- صممت الدولة برنامجاً عادلاً يسمح لأغلبية المواطنين، مهما كانت حالتهم، بالاستفادة من السكن.
- حاولت الدولة تعويض التأخر المسجل منذ سنة 2013 من خلال إطلاق برامج جديدة لسنة 2018 و2019، وبلغت نسبة إنجازها 88%.

الأثر:

- تتمتع مختلف شرائح المجتمع بمساكن ذات أسعار معقولة مع امتيازات كبيرة.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 08-142 المؤرخ في 11 مايو 2008، الذي يحدد قواعد منح السكن العمومي الإيجاري.

² المرسوم التنفيذي رقم 01-105 المؤرخ في أبريل 2001، الذي يحدد شروط شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية في إطار البيع بالإيجار وكيفيات ذلك.

الفرع الثاني: تقييم البعد الاقتصادي لإنشاء المدينة الجديدة:

1. التصميم والإطار العام

تتميز المدينة الجديدة بتصميم مبتكر يخصص مساحة واسعة للمساحات الخضراء، مع توزيع مناطق الأنشطة في الأطراف، مما يوفر بيئة عالية الجودة تجمع بين السكن والتعليم والترفيه ومختلف الوظائف. هذا التصميم يهدف إلى تحقيق تأثيرات إيجابية على جميع جوانب الحياة اليومية. كما تم التخطيط لتنفيذ مشاريع ذات طابع وطني تحمل طابع الهندسة المعمارية المتوسطة، واقتصاد مفتوح للمستثمرين الجزائريين والأجانب، مع تخصيص مساحات خاصة للمستثمرين العقاريين.



2. الأقطاب الاقتصادية للاستثمار

الجدول التالي يوضح حالة الاستثمار في المناطق التجارية والصناعية في المدينة الجديدة سيدي عبد الله

المشاريع التشغيلية	عدد المشاريع	عدد القطع	المساحة (هكتار)	قطب الاستثمار
11	43	103	106	قطب الصيدلة والتكنولوجيا الحيوية
1	4	26	25.3	قطب الصحة 01 والمركزية المحورية
0	2	7	19.7	قطب الصحة 02
1	3	75	50	قطب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
0	3	72	47	قطب مركز المدينة
0	2	2	26.7	قطب التنوع البيولوجي والرياضة والترفيه
0	0	4	36	قطب التجارة

المصدر: (VNSA)

الملاحظات:

1. توزيع الأقطاب: يتم عموماً إنشاء الأقطاب الاقتصادية على أطراف المدينة الجديدة (VNSA). تم تخصيص حوالي 310.7 هكتار لخلق الثروة والوظائف، عدد القطع المخصصة 289 قطعة بمتوسط مساحة قدرها 1.07 هكتار.

2. التحديات القانونية والإدارية: الطبيعة القانونية للأقطاب الاقتصادية لم تُنظم بالكامل، حيث تم تسجيل 61 مشروعاً فقط من أصل 289، أي بنسبة 20%. كما أن عدد المشاريع التشغيلية هو 13 فقط، مما يعكس ضعف العرض الوظيفي في المنطقة الاستثمارية.

3. السياسات والاستثمارات: رغم وجود الاستثمارات العامة والخاصة، لم تتحدد بعد سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل واضح في المدينة الجديدة.

4. الصعوبات والعوائق: يواجه تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية تحديات متعددة، أبرزها:

- التأخير في منح سندات الامتياز وتراخيص البناء.
- التأخر الملحوظ في إنشاء الأسواق لتطوير الأقطاب الاستثمارية.
- عدم وجود تقديرات واضحة لقدرات امتصاص الاستثمارات، وعدم استقرار السياق القانوني مما يعيق الاستثمار الخاص.

5. النشاط التجاري: يلاحظ أن تنفيذ برنامج الإسكان في المدينة الجديدة يصاحبه إنشاء عدد كبير من المتاجر القريبة، إلا أن عدداً كبيراً من المتاجر، أكثر من 80%، ظل مغلقاً. أما بالنسبة للمتاجر المفتوحة فهي لا تتوافق مع هدف المدينة الذكية، مما يؤدي إلى انخفاض جاذبية المدينة تجارياً.

النتائج:

- شهدت مشاريع الاستثمار تقدماً بطيئاً في عملية التنمية، سواء بالنسبة للمستثمرين من القطاعين العام والخاص، مقارنة بمشاريع الإسكان وبناء المرافق العامة.
- تعد جاذبية المدينة في المجال التجاري ضعيفة جداً، خاصة فيما يتعلق بالمتاجر المتخصصة بالجانب التكنولوجي.
- أدى البطء الملحوظ في تطوير الاستثمار إلى عدم تمكن سكان المدينة من الحصول على فرص العمل في الوقت المناسب، مما جعل المدينة غير جذابة اقتصادياً ويعرضها لخطر التحول إلى مدينة هامشية.

الآثار:

- يترتب على تأخر استفادة سكان المدينة من فرص العمل الملائمة تراجع جاذبيتها الاقتصادية بشكل ملحوظ.
- كما يواجه المشروع خطر تحول المدينة إلى منطقة هامشية، مما يفقدها القدرة على تحقيق الأهداف التنموية المسطرة.



الخاتمة

في ختام هذا البحث حول تقييم سياسة إنشاء مدن جديدة في الجزائر ضمن إطار الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، يتضح أن دور مجلس المحاسبة يعد مهماً وحيوياً.

كمؤسسة رقابية مستقلة، يسهم مجلس المحاسبة في متابعة وتقييم تنفيذ السياسات الحكومية لتعزيز الشفافية والمساءلة وضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بكفاءة.

يتيح المجلس للجهات المعنية من خلال توصياته فرصة تحسين الأداء وتصحيح المسار. إن دور المجلس لا يقتصر على الرقابة المالية فقط، بل يشمل التأكد من أن المدن الجديدة توفر بيئة معيشية مستدامة وشاملة، مما يعزز جودة الحياة للسكان.

من أبرز النتائج التي توصل إليها الجهاز الأعلى للرقابة في تقييمه لسياسة إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله في إطار الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة هي:

- عدم الامتثال الكامل للجدول الزمني للمخطط،
- تأثير التغييرات التي طرأت على سير العمل وتنفيذ البرامج الإسكانية المخطط لها. كان من الأجر إتمام البرنامج المحدد سابقاً قبل وضع برامج جديدة،
- عدم مشاركة المجتمع المدني في عملية وضع البرامج المختلفة لمدينة سيدي عبد الله الجديدة.
- التقدم البطيء لمشاريع الاستثمار في عملية التنمية، سواء بالنسبة للمستثمرين من القطاعين العام والخاص، مقارنة بمشاريع الإسكان وبناء المرافق العامة،
- أدى البطء الملحوظ في تطوير الاستثمار إلى عدم تمكن سكان المدينة من الحصول على فرص العمل في الوقت المناسب، مما جعل المدينة غير جذابة اقتصادياً ويعرضها لخطر التحول إلى مدينة هامشية.
- غياب تصنيف المساحات الخضراء، مما لا يضمن الحفاظ عليها أو تطبيق عقوبات على المخالفات المسجلة بحقها،
- وجود تباين كبير بين التوقعات المتعلقة بالمساحات الخضراء في المدينة الجديدة وبين الإنجازات الفعلية لهذه المساحات، حيث بلغت نسبة الإنجاز 12.30% فقط مقارنة بالتوقعات.

في ضوء الملاحظات والنتائج المسجلة، يقدم مجلس المحاسبة التوصيات التالية:

■ **على المستوى الاستراتيجي:**

- ضرورة تقديم مساعدة تقنية للبلديات لمساعدتها على دمج مشاريع المدن الجديدة ضمن سياستها المحلية وتسييرها بشكل فعال.
- العمل على إنشاء خلية تنسيق مشتركة بين القطاعات على مستوى المؤسسة العمومية لتهيئة المدينة الجديدة سيدي عبد الله (EPIC VNSA) لضمان التنسيق الفعال بين الجهات المختلفة.
- تحيين النصوص القانونية المتعلقة بإنشاء المدينة الجديدة لمعرفة حدود المناطق المستهدفة، وتجنب العوائق القانونية المتعلقة بمخطط شغل الأراضي وإصدار تصاريح البناء.
- تسريع عملية تهيئة الأراضي لإطلاق مشاريع البنية التحتية الأساسية في مناطق الاستثمار بسرعة وفعالية.

✓ **على المستوى العملي:**

- إنشاء إطار شامل للتشاور ومشاركة المواطن وفتح حوار اجتماعي مستمر مع السكان وممثليهم، بما في ذلك لجان الأحياء والجمعيات والمنتخبين والمسؤولين.
- تطوير مراكز تدريب متخصصة لدعم الأنشطة في مجال التكنولوجيا، بهدف توفير فرص عمل جديدة وتعزيز التنمية المحلية.
- إعطاء أهمية كبرى لتصنيف وإدارة المساحات الخضراء بشكل جيد لضمان حمايتها واستدامتها.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع المختلفة، بما في ذلك مشاريع الإسكان والاستثمار والسياحة، لتحقيق تنمية متكاملة ومستدامة.

وفي الأخير، يظهر البحث أن دور مجلس المحاسبة محوري في تحسين السياسات العمومية وضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن توصيات المجلس تُعد خارطة طريق لتعزيز الأداء الحكومي وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المدن الجديدة، مما يتطلب التزامًا وتنفيذًا فعالًا لهذه التوصيات من قبل جميع الجهات المعنية لتحقيق النتائج المرجوة.

قائمة المراجع

❖ القوانين

النصوص التشريعية:

- القانون رقم 02-08 المؤرخ في 8 ماي 2002 والمتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها.
- الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت 2010، المتضمن تنظيم مجلس المحاسبة الجزائري.
- القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

النصوص التنظيمية:

- المرسوم التنفيذي رقم 08-142 المؤرخ في 11 مايو 2008، الذي يحدد قواعد منح السكن العمومي الإجاري.
- المرسوم التنفيذي رقم 01-105 المؤرخ في أبريل 2001، الذي يحدد شروط شراء المساكن المنجزة بأموال عمومية في إطار البيع بالإيجار وكيفيات ذلك.

❖ الكتب

- خلف لله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
- مريم أحمد مصطفى وعبد لله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، 2001.
- عبد الهادي محمد والي (1983)، التخطيط الحضري، تحليل نظري وملاحظات واقعية، مصر: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- مهور باشا (2015)، التخطيط الحضري، مطبوعة الدعم البيداغوجي لطلبة سنة أولى ماستر علم اجتماع حضري، الجزائر: جامعة سطيف-2.
- السيد ياسين، السياسة العامة: القضايا النظرية والمنهجية، بحث ضمن كتاب: تحليل السياسة العامة، على الدين هلال، مصر، مكتبة النهضة المصرية، 1988 م.
- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، ط1، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، قطر، الدوحة، 1991.

- د. جيمس أندرسون، ترجمة: د. عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1991.

❖ بحوث ودراسات

- مدوري عبد الرزاق، 2012، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر.

- تقييم السياسات العمومية (GUID 9020)، لقاء تدريبي بتقنية التحاضر عن بعد من 14 الى 17 ديسمبر 2020، الجلسة الأولى.

- معاشو نبيلة. (2020). مفاهيم عامة حول تقييم السياسة العمومية. مداخلة في لقاء التدريبي حول موضوع "تقييم السياسات العمومية"، مجلس المحاسبة الجزائري بالتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أرابوساي)، باستخدام تقنية التحاضر المرئي عن بعد، 14-17 ديسمبر.

- خليلي فوزي، (2020)، مفاهيم عامة حول تقييم السياسة العمومية، مداخلة في لقاء تدريبي حول موضوع "تقييم السياسات العمومية"، مجلس المحاسبة، الغرفة الإقليمية لعنابة، الجزائر، 14-17 ديسمبر. اللقاء نظم باستخدام تقنية التحاضر المرئي عن بعد بالتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أرابوساي).

❖ المجلات

- د. النعمى السائح العالم، مفهوم صنع السياسة العامة، مجلة الأستاذ، جامعة طرابلس، ليبيا، العدد 11 (2016).

- مصطفى عوفي، رواجي سناء (2019)، المدن الجديدة حلم الأمس وأزمة المستقبل، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11(01) / 2019 الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

- سهام وناسي وريمة زنائرة، 2022، "سياسة المدن الجديدة في الجزائر ومشكلاتها"، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 07 العدد 03 (2022).

- د. السعيد رشدي و د. كريمة فلاح (2020)، المدن الجديدة وإشكالية الفعل التنموي في الجزائر حالة المدينة الجديدة على منجلي قسنطينة، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12(1)2010.

❖ مراجع أخرى

- دليل تقييم السياسات العمومية، مجلس المحاسبة الجزائري.
- الدليل الإرشادي لتطوير السياسة العامة، وزارة الاتصال وتقنية المعلومات، المملكة العربية السعودية،

❖ المواقع الإلكترونية

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2015)، التحول نحو التنمية المستدامة: أهداف التنمية المستدامة. تم الاسترجاع من: <https://www.undp.org/sustainable-development-goals>

❖ مصادر أجنبية

- Richard SANDUROOK, The politics of Basic Needs, urban aspects of assaulting poverty in Africa, Heinemann, London, 1982.

الملاحق

عرض استبيان: "مدى استفادة سكان مدينة سيدي عبد الله الجديدة من السكنات والمرافق العمومية بما فيها المساحات الخضراء"

❖ نتائج الاستبيان

المحور الأول: البيانات العامة

يركز هذا المحور على عرض الخصائص العامة، الشخصية التي تميز مجتمع البحث، حيث يعتبر الإطار المرجعي لأي دراسة ميدانية، فتقدم صورة واقعية عن مجتمع البحث، وهذا ما يساهم في تحليل وتفسير البيانات الميدانية وربطها بالإطار المفاهيمي للدراسة.

الجدول رقم 01: خاص بالجنس

الاحتمال	التكرار	النسبة
ذكر	116	57,14%
أنثى	87	42,86%
المجموع	203	100%

تؤكد المعطيات الكمية الواردة في الجدول رقم 01 أن نسبة مشاركة الذكور والتي قدرت بـ 116 مفردة، أي بنسبة 57% وهي أعلى من نسبة مشاركة الإناث والتي قدرت بنسبة 43% وهذا راجع إلى طبيعة الأسرة الجزائرية التي، فعندما يكون الزوج في البيت يكون التفاعل معه مباشرة.

الجدول رقم 02: خاص بالسن

الاحتمال	التكرار		النسبة		المجموع
	ذكور	إناث	المجموع	إناث	
أقل من 18 سنة	7	5	12	5,75%	5,91%
من 19 إلى 35 سنة	24	34	58	20,69%	28,57%
من 36 إلى 45 سنة	32	19	51	27,59%	25,12%
من 46 إلى 55 سنة	24	18	42	20,69%	20,69%
من 56 إلى 65 سنة	23	9	32	19,83%	15,76%
أكثر من 65 سنة	6	2	8	5,17%	3,94%
المجموع	116	87	203	1	100,00%

- ومن خلال حساب المتوسط الحسابي لأعمار أفراد العينة والذي قدر بـ 41 سنة، وهذا العمر يتسم بالصدق ودقة التعبير مما يجعل المعلومات والآراء دقيقة وموضوعية.
- من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم 02 تبين لنا أن الفئات العمرية غير متمحورة حول فئة معينة، حيث أن فئة الأعمار من 19 إلى 35 سنة ومن 36 إلى 45 سنة ومن 46 إلى 55 والتي قدرت بـ 58 مفردة، 52 مفردة و 42 مفردة، أي بنسبة 29%، 25% و 21% على التوالي.

الجدول رقم 03: خاص بالحالة العائلية

الاحتمال	التكرار		النسبة		المجموع
	ذكور	إناث	المجموع	إناث	
أعزب	27	28	55	23,28%	27,09%
متزوج	87	54	141	75,00%	69,46%

مطلق	2	3	5	1,72%	3,45%	2,46%
أرمل	0	2	2	0,00%	2,30%	0,99%
مجموع	116	87	203	100%	100%	100%

- يتبين من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم 03 أن فئة المتزوجين هي أعلى نسبة، حيث قدر بـ 69% ثم تليها فئة العزاب بـ 27%.
- وهذا ما يبين لنا طبيعة العائلة والتي تتكون من الأب والام والأولاد ومنه ارتفاع نسبة المتزوجين هو أمر طبيعي. أما بالنسبة لفئة العزاب والتي قدرت بنسبة 27% فهي تقطن في السكنات ذات صيغة البيع بالإيجار وذلك لتوفر شروط الاستفادة فيهم.
- هذا الاختلاف ناجم عن طبيعة العائلة الجزائرية من جهة ومن جهة أخرى راجع لشروط الاستفادة من مختلف الصيغ السكنية التي تعطي الأولوية إلى الفئة المتزوجة

الجدول رقم 04: خاص بالمستوى التعليمي

الاحتمال	التكرار		النسبة		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
أمي	0	0	0	0,00%	0,00%
ابتدائي	1	3	4	0,86%	3,45%
متوسط	27	15	42	23,28%	17,24%
ثانوي	40	23	63	34,48%	26,44%
جامعي	48	46	94	41,38%	52,87%
المجموع	116	87	203	100%	100%

- من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم 04، تبين أن نسبة المستوى الجامعي والتي تقدر بـ 64% تأتي بالدرجة الأولى، ثم تليها نسبة المستوى الثانوي بنسبة 31%، تليها نسبة المستوى المتوسط بـ 21%. وبالتالي فإن ارتفاع نسبة المستوى الجامعي تبين المستوى الثقافي و التعليمي العالي لأغلبية أفراد العينة و هذا خاص بالأشخاص الذين يقطنون سكنات البيع بالإيجار و الترقوي العمومي و هذا ما يدل أن معظم أفراد العينة ينتمون إلى الطبقة المتوسطة.

الجدول رقم 05: خاص بالمهنة

الاحتمال	التكرار		النسبة		المجموع
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	
طالب	10	15	25	8,62%	17,24%
عامل	27	11	38	23,28%	12,64%
موظف	54	37	91	46,55%	42,53%
متقاعد	20	4	24	17,24%	4,60%
بدون عمل	5	20	25	4,31%	22,99%
المجموع	116	87	203	100%	100%

- من خلال الجدول رقم 05 يتضح لنا أن نسبة العاملين تقدر بـ 64% والتي تشمل العاملين والموظفين وهذا يبين ارتفاع نسبة العمالة والتنوع والاختلاف الكبير في الوظائف والمهن الخاصة بأفراد العينة ونذكر منها: إداريون، موظفون بمختلف الإدارات العمومية من مدراء وأساتذة بالإضافة إلى الأعمال الحرة كالمحامين والتجار والحرفيين، هذه النسبة تعبر عن مستوى دخل الأسرة والذي يعتبر معيار للاستفادة من مختلف الصيغ السكنية.
- إن الوضعية المهنية تعبر على المستوى المعيشي للأسرة والاستهلاك، وبالتالي فإن معظم أفراد العينة ينتمون إلى شريحة اجتماعية متوسطة وفوق المتوسطة دون أن ننسى الاختلاف في نوع الوظيفة ومستوى الدخل. ثم تأتي فئة الطلبة التي لازالت تدرس في الطور الجامعي، تليها فئة البطالين بنسبة 12% والتي تشتكي من قلة مناصب الشغل في المدينة الجديدة، وهذا ما يؤثر سلبا على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية.
- وفي الأخير تأتي نسبة المتقاعدين والتي قدرت بـ 12% وهي خاصة في غالبية الأمر بأرباب الأسر الممتدة الذين حولوا من منازلهم إلى سكنات اجتماعية بالمدينة الجديدة.

الجدول رقم 06: خاص بمكان العمل

الاحتمال	التكرار		النسبة		المجموع
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	
داخل المدينة	33	24	57	28,45%	27,59%
خارج المدينة	83	63	146	71,55%	72,41%
المجموع	116	87	203	100%	100%

- من خلال الجدول رقم 06 تبين لنا أن أغلبية أفراد العينة يعملون خارج المدينة بنسبة 72% وهذا راجع إلى توظيفهم قبل استفادتهم من السكنات بالمدينة الجديدة، وراجع أيضا إلى قلة مناصب الشغل في المدينة الجديدة بالرغم من برمجة 20000 منصب شغل وإنشاء 1000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

الجدول رقم 07: خاص بعدد أفراد الأسرة

الاحتمال	التكرار		النسبة		المجموع
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	
من 2 إلى 4	64	43	107	55,17%	49,43%
من 5 إلى 7	50	41	91	43,10%	47,13%
أكثر من 8	2	3	5	1,72%	3,45%
المجموع	116	87	203	100%	100%

- من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم 07 يتبين أن فئة الأسر المكونة من 2 إلى 4 أفراد، تحتل المرتبة الأولى بنسبة 53% و هي خاصة بالأسر حديثة النشأة، و معظمهم لديهم مستوى جامعي و موظفين و يقطنون سكنات البيع بالإيجار و الترقوي العمومي، تليها فئة الأسر المكونة من 5 إلى 7 أفراد بنسبة 45%، و هي عبارة عن عائلات ممتدة في معظمها و التي حولت إلى السكن بالمدينة الجديدة و نجدها بنسبة عالية في السكنات الاجتماعية، و في الأخير نجد فئة الأسر المكونة من أكثر من 8 أفراد بنسبة 02 % و هي عبارة عن عائلات ممتدة تقطن في السكنات الفردية.

- بحساب المتوسط الحسابي لعدد أفراد الأسر نجد أن: المتوسط الحسابي = $\frac{\text{مج(ك×ص)}}{\text{مج ك}} \approx 4,47$

5

- ومنه فإن الأسر التي قدمت من الأحياء القديمة والشعبية لا تزال تفضل العائلات الكبيرة، على عكس الأسر حديثة النشأة و التي تتميز بمستوى تعليمي عالي و دخل مادي مقبول يمكنها من العيش في استقرار.

الجدول رقم 08: خاص بعدد أفراد الأسرة الذين يعملون

الاحتمال	التكرار		النسبة		المجموع
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	
من 1 إلى 2	107	80	187	92,24%	91,95%
من 3 إلى 4	9	7	16	7,76%	8,05%
أكثر من 5	0	0	0	0,00%	0,00%
المجموع	116	87	203	100%	100%

تؤكد معطيات الجدول رقم 08 أن فئة أفراد العينة الذين يعملون في الأسرة الواحدة من 1 إلى 2 تقدر بـ 92% (هذه النسبة تعكس لنا أن رب الأسرة هو المعيل الوحيد للعائلة و عدم وجود أشخاص آخرين من نفس العائلة لهم دخل مادي، و ذلك بسبب البطالة و عدم توفر مناصب الشغل في المدينة الجديدة) و هذا ما يؤكد نقص الدخل المادي للأسرة، كما يتبين لنا اختلاف مناصب العمل من فرد إلى آخر، تليها فئة من 3 إلى 4 أفراد بنسبة 8%، ثم فئة أكثر من 5 أفراد التي نجدها منعدمة، هذا ما يؤكد مستوى المعيشة الضعيف لأغلبية مفردات العينة.

المحور الثاني: أنواع الصيغ السكنية وخصائصها

الجدول رقم 09: خاص بنوع السكن الجديد

الاحتمال	التكرار	النسبة
----------	---------	--------

المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور		
						سكن اجتماعي	عمومي
5,42%	5,75%	5,17%	11	5	6	سكن اجتماعي	عمارة
4,43%	3,45%	5,17%	9	3	6	سكن ترقوي	عمومي
81,77%	83,91%	80,17%	166	73	93	سكن البيع بالإيجار	
8,37%	6,90%	9,49%	17	6	11	سكن فردي	
100%	100%	100%	203	87	116	المجموع	

- من خلال معطيات الجدول رقم 09 تبين لنا أن نمط العمارة أخذ النسبة الكبيرة حيث بلغت 92% لكنها تختلف باختلاف الصيغ السكنية الموجودة بالمدينة الجديدة، حيث أن نسبة سكنات البيع بالإيجار والتي قدرت بـ 82% تصدرت قائمة الأنواع الأخرى وهذا راجع إلى هدف إنشاء المدينة الجديدة والذي جاء لإنشاء صيغة سكنات البيع بالإيجار بالدرجة الأولى ثم يليها نمط السكن الاجتماعي والسكن الترقوي العمومي بنسبة 5% و 4% على التوالي.
- أما نمط السكن الفردي فقد سجل نسبة 8% وهي تمثل سكنات العائلات الأصلية الموجودة بمحيط المدينة الجديدة. واختلاف نمط السكن يبرر اختلاف نوع العمارة أو المسكن من عدة جوانب من حيث الشكل وعدد الطوابق... إلخ

الجدول رقم 10: خاص بعدد غرف المسكن

المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	الاحتمال	
						النسبة	التكرار
1%	1,1%	0,86%	2	1	1	غرفتين	
39,9%	39,1%	40,52%	81	34	47	ثلاث غرف	
53,2%	57,5%	50,00%	108	50	58	أربع غرف	
5,9%	2,3%	8,62%	12	2	10	خمس غرف	
100%	100%	100%	203	87	116	المجموع	

- من خلال معطيات الجدول رقم 10 تبين لنا أن نوعية المساكن من نوع F4 (أي 4 غرف) هي الأكثر تواجدا بالمدينة الجديدة وهذا بنسبة 53% ومعظمها خاص بسكنات البيع بالإيجار ثم تليها السكنات من نوع F3 (أي 3 غرف) وهذا النوع يشمل جزء من السكنات الاجتماعية والبيع بالإيجار. وتليها السكنات من نوع F5 (أي 5 غرف) وهذا النوع خاص بالسكن الترقوي العمومي. وفي الأخير السكنات من نوع F2 (أي غرفتين) وهذا خاص بالسكنات الاجتماعية فقط.

- ومنه فإن السكنات من نوع F3، F4 و F5 هي سكنات مناسبة لحجم الأسرة الجزائرية بالنظر لمتوسط عدد أفراد الأسرة 5 أفراد، عكس السكنات من نوع F2 والتي جلبت استياء السكان وهذا لعدم قدرتها على استيعاب حجم الأسرة (عدد أفراد الأسرة)

المحور الثالث: تقييم المرافق والخدمات العامة المختلفة المقدمة

الاحتمال	منعدمة		ضعيفة			حسنة			جيدة			المجموع		المجموع			
	ذكور	إناث	النسبة	المجموع	ذكور	إناث	النسبة	المجموع	ذكور	إناث	النسبة	المجموع	إناث			تكرور	
الصحة	0	0	0,00%	0	0	0	37,93%	77	53	24	62,07%	126	34	92	0	0	0
التعليم	0	0	0,00%	0	0	0	42,36%	86	35	51	14,29%	29	13	16	0	0	0
المحلات التجارية	0	0	0,00%	0	0	0	62,56%	127	53	74	8,37%	17	0	17	0	0	0
الرياضة و الترفيه	0	0	0,00%	0	0	0	46,80%	95	54	41	50,25%	102	33	69	0	0	0
المساجد	0	0	0,00%	0	0	0	0,00%	0	0	0	100,00%	203	87	116	0	0	0
الأمن	0	0	0,00%	0	0	0	39,90%	81	61	20	60,10%	122	26	96	0	0	0
النقل	0	0	0,00%	0	0	0	80,30%	163	79	84	12,32%	25	8	17	0	0	0
المراكز السياحية	73	72	71,43%	145	0	0	4,43%	9	0	9	24,14%	49	15	34	0	0	0
مواقف السيارات	0	0	0,00%	0	0	0	76,85%	156	80	76	17,24%	35	7	28	0	0	0
تسيير النفايات	0	0	0,00%	0	0	0	80,79%	164	77	87	16,26%	33	10	23	0	0	0
الإتارة العمومية	0	0	0,00%	0	0	0	58,13%	118	67	51	40,89%	83	20	63	0	0	0
الأنترنت	0	0	0,00%	0	0	0	22,66%	46	12	34	0,00%	0	0	0	0	0	0
الأسواق الجوارية	105	87	94,58%	192	0	0	0,49%	1	0	1	4,93%	10	0	10	0	0	0

203	87	116	0,00%	0	0	0	0,00%	0	0	0	0,00%	0	0	0	100,00%	203	87	116	التكوين المهني
203	87	116	0,00%	0	0	0	78,33%	159	75	84	14,29%	29	6	23	7,39%	15	6	9	اللافتات التوجيهية
203	87	116	19,21%	39	11	28	47,29%	96	57	39	33,50%	68	19	49	0,00%	0	0	0	شبيكات الهاتف

جدول رقم 14: خاص بوضعية المرافق والخدمات

- بالنسبة للصحة: فإن أغلبية أفراد العينة والمقدرة بـ 62% ترى أن الخدمات الصحية ضعيفة وهذا راجع حسب رأيهم إلى نقص المستشفيات والمراكز الصحية متعددة الخدمات، فأما بالنسبة للمستشفيات فنجد مستشفى زرالدة والذي يحتوي على كامل التخصصات الطبية والتحليل والأشعة لكن يعاني من اكتظاظ كبير، ثم تليها نسبة 38% والخاصة بالأفراد الذين يرون أن الخدمات الصحية حسنة، وهذا لقرب مقر سكنهم من المستشفى وكذلك بداية انتشار الأطباء الخواص في أحياء المدينة الجديدة.
- النسبة للتعليم: فإن نسبة كبيرة ترى أنها حسنة وجيدة بنسبة 42% و 43% على التوالي وهذا لتوفر المؤسسات التربوية بأطوارها الثلاث وأيضا لقربها من مقرات سكنهم وسهولة التنقل إليها، أما الفئة التي ترى أنها ضعيفة وذلك بنسبة 13%، فهذا راجع إلى بعدها عن المؤسسات التربوية نوعا ما والعدد الكبير للتلاميذ مقارنة بحجم الأقسام التربوية والذي أدى إلى الاكتظاظ مما يعرقل السير الحسن للمنظومة التعليمية.
- بالنسبة للمحلات التجارية: فأغلبية أفراد العينة ترى أنها حسنة و هذا بنسبة 63%، و هذا راجع لوجود عدد كبير من المحلات التجارية أغلبها خاص بالمواد الغذائية، في حين أن نسبة 29% ترى أنها جيدة علما أنها توفر لهم حاجياتهم الأساسية في أقل وقت و دون تنقل، أما الفئة التي ترى أنها ضعيفة بنسبة 8%، و هذا لعدم تنوع في المنتجات و عدم وجود أسواق شعبية التي تعرض منتوجاتها بأسعار في متناول الطبقة الاجتماعية خاصة الضعيفة منها.
- بالنسبة للرياضة والترفيه: فإن نسبة 50% ترى أنها ضعيفة و هذا لعدم وجود قاعات رياضية و أماكن للترفيه مثل حدائق تسلية و غيرها من الأماكن التي ترفه على أفراد الأسرة خاصة الأفراد. أما نسبة 46% فتري أنها حسنة خاصة مع وجود أماكن للرياضة و الترفيه لكنها في طريق التدهور بسبب عدم صيانتها دوريا، بالإضافة إلى انتظارهم إتمام إنجاز القاعة المتعددة الرياضات و المسبح المبرمجين.
- بالنسبة للأماكن المقدسة: فإن كل أفراد العينة يرونها ضعيفة بنسبة 100% و هذا راجع لعدم وجود مساجد و مدارس قرآنية كافية بالرغم من وجود مصليات لكنها قليلة، هذا ما يحتم

عليهم التنقل خارج المدينة الجديدة للقيام بالشعائر الدينية خاصة صلاة الجمعة بالرغم من قيام السلطات ببرمجة 06 مساجد و مدارس قرآنية على مستوى أحياء المدينة الجديدة لكن لم يتم إنجازها ما عدا المسجد الأخضر الذي هو في طور الإنجاز.

- بالنسبة للأمن: فقد أقرّ العديد من أفراد العينة أنها ضعيفة و هذا بنسبة 60%، مما يؤدي إلى انتشار حالة الخوف و اللأمن و بالتالي لا يستطيعون البقاء لأوقات متأخرة في الليل أو ترك منازلهم لفترة طويلة، و هذا راجع حسب رأيهم إلى قلة مراكز الأمن و الدوريات ووجود مركز أمن وحيد على مستوى المدينة الجديدة.

- أما نسبة 40% من أفراد العينة، فيرون أن الأمن متوفر و هم يمثلون ساكني الأحياء المجاورة للمركز الأمني الموجود على مستوى المدينة.

- بالنسبة للنقل: فإن نسبة 80% من أفراد العينة يرون أن ظروف النقل و المواصلات حسنة و هذا بتوفر الحافلات الخاصة و العمومية ذات الاتجاهات العديدة و أيضا توفر القطار الرابط بين زرالدة و الجزائر العاصمة مرورا بالمدينة الجديدة الذي يسمح لهم بالتنقل بسهولة، أما نسبة 12% فتري أنها ضعيفة و هذا راجع إلى الاكتظاظ مع تزايد سكان المدينة الجديدة من خلال التسليم للسكنات المنجزة، و أيضا راجع إلى عدم توفر سيارات الأجرة كحل بديل للتنقل مما يضطرون إلى استعمال سياراتهم الشخصية.

- في حين أن نسبة 7% يرون أن خدمات النقل جيدة و المواصلات متوفرة بمختلف أنواعها.

- بالنسبة للمراكز السياحية: فإن أغلبية أفراد العينة يرون أنها منعدمة و هذا بنسبة 71% و هذا راجع إلى عدم توفر مراكز سياحية تمكنهم من قضاء أوقات للراحة و الترفيه خاصة في نهاية الأسبوع.

- أما نسبة 24% فيرون أنها ضعيفة و هذا راجع إلى عدم توفر المراكز السياحية بالمدينة الجديدة بالرغم من وجود مركز سياحي تابع للخواص يحتوي على ألعاب الأطفال و التسلية و حديقة مائية، لكن للاستفادة من خدماته يتطلب مبالغ ليست في متناول الجميع خاصة الطبقة الاجتماعية الضعيفة و المتوسطة. في حين نسبة 4% يرون أنها حسنة و هذا لقدرتهم أحيانا على الاستفادة من خدمات المركز السياحي الوحيد.

- بالنسبة لمواقف السيارات: يرى أغلبية أفراد العينة أن توفر مواقف السيارات حسنة و هذا بنسبة 77% و هذا راجع حسب رأيهم إلى وجود فضاءات و أماكن للتوقف في وسط الأحياء السكنية، في حين يرى نسبة 17% أنها ضعيفة بسبب وجود عدد كبير من السيارات مقارنة بالمساحات المخصصة للتوقف، أما نسبة 6% فيرون أنها جيدة و هذا لوجود مساحات مخصصة للتوقف في أحيائهم.

- بالنسبة لتسيير النفايات: أغلبية أفراد العينة يرون أن تسيير النفايات حسنة وهذا بنسبة 81 %، وذلك راجع حسب رأيهم إلى عملية جمع النفايات يوميا. أما نسبة 16 % فيرون أنها ضعيفة وهذا راجع إلى عدم احترام اوقات جمع ونقل النفايات وعدم استعمال نظام الفرز مما يؤدي إلى انتشار الروائح الكريهة، أما نسبة 3 % فيرونها جيدة بالنظر إلى ثقافة ساكني بعض الأحياء واحترام أوقات إخراج النفايات ووضعها في حاويات المهملات حسب كل صنف مما يسهل عملية الفرز.
- بالنسبة للإنارة العمومية: أغلبية العينة يرون أن الإنارة العمومية مقبولة وذلك بنسبة 58,13 % وهذا راجع حسب رأيهم إلى تعميم الإنارة العمومية في الطرقات أمام العمارات ومداخلهم، أما بنسبة 40,89 % فيرون أنها ضعيفة وهذا راجع حسب رأيهم إلى تعطل الإنارة العمومية وعدم تصليحها دوريا في بعض الأحياء التي يسكنون فيها.
- الأنترنت: أغلبية أفراد العينة يرون أن الأنترنت جيدة وذلك بنسبة 77,34 % وهذا راجع إلى تعميم تقنية الألياف البصرية على مستوى جميع أحياء المدينة الجديدة وذلك بسرعة تدفق عالية إلى 100 ميغا اوكتي/ثا، أما نسبة 22% فيرونها حسنة حسب رأيهم.
- الاسواق الجوارية: أقر أغلبية أفراد العينة أن توفر الأسواق الجوارية يكاد يكون منعما وذلك بنسبة 94,58% وهذا راجع إلى عدم برمجة وإنجاز أسواق جوارية مما يتحتم عليهم الأمر بالتنقل خارج المدينة لاقتناء حاجياتهم سواء بالتنقل بسياراتهم الشخصية أو استعمال وسائل النقل المتوفرة على مستوى المدينة وبالتالي زيادة المصاريف وتكاليف إضافية على عائقهم.
- التكوين المهني: أقر أفراد العينة أم مراكز التكوين المهني منعدمة على مستوى المدينة الجديدة وهذا راجع إلى عدم قيام الهيئات المسؤولة على برمجة وإنجاز هاته المراكز. وبالتالي يتحتم عليهم الأمر للقيام بالتكوين في إحدى التخصصات، الالتحاق بالمراكز المجاورة والبعيدة نوعا ما للاستفادة من خدمات هاته المراكز خاصة أنه يوجد فئة كبيرة من الشباب بالمدينة الجديدة.
- الالفتات التوجيهية: أغلبية أفراد العينة يرون أن الالفتات التوجيهية على مستوى الطرقات حسنة وذلك بنسبة 78 % ولكن لا تكفي باعتبار تواجد هذه الالفتات على مستوى الطرق الرئيسية دون الطرق الثانوية ونسبة 14 % يرونها ضعيفة وغير متوفرة وهذا راجع حسب رأيهم إلى عدم قيام السلطات المعنية بوضع الالفتات التوجيهية مما ينعكس سلبا على الوافدين إلى المدينة الجديدة وأحيائها وعدم معرفة أماكن تواجدهم والأماكن المتوجه إليها مما يصعب عليه الالتحاق في الوقت المناسب وكذا تضييع الوقت في البحث عن المكان المقصود.

- **شبكات الهاتف:** يرى أغلبية أفراد العينة أن خدمات الهاتف النقال متوفرة حيث تتراوح بين حسنة وجيدة بنسبة 47 % و 33 % على التوالي. وهذا راجع حسب رأيهم إلى توفر أعمدة الشبكات بكل أنواعها (جيزي، أوريدو وموبيليس) غير مختلف أحياء المدينة الجديدة.
- أما نسبة 19 % فيرونها أنها ضعيفة وهذا راجع حسب رأيهم إلى عدم تغطية المتعاملين لجميع الأحياء التي يسكنونها.

الجدول رقم 15: خاص بمدى إمكانية تلبية المرافق الإدارية لحاجيات السكان

المجموع	لا			نعم	الاحتمال
	أخرى	غير مهياة	بعيدة		
203	35	107	45	16	التكرار
203	187			16	المجموع
%100	17,24%	52,71%	22,17%	7,88%	النسبة
203	92,12%			7,88%	النسبة

من خلال معطيات الجدول رقم 15 يتبين لنا مدى إمكانية تلبية المرافق الإدارية لحاجيات أفراد العينة، حيث أن نسبة 92% صرحوا بأن المرافق الإدارية الموجودة بالمدينة الجديدة (فرع بلدي، مركز بريد، المديرية التنفيذية... الخ)، لا تلبى حاجياتهم حيث أن نسبة 53% يرون أنها غير مهياة، ونسبة 22% يرونها بعيدة عن مقرات سكنهم مما يتحتم عليهم الرجوع إلى المدينة أو البلدية الأم. أما نسبة 17 % فيرون أنها غير متوفرة و غير كافية. أما نسبة 8% فيرون أن المرافق الإدارية تلبى حاجياتهم، و هي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسب الأخرى.

المحور الرابع: عملية التكيف مع السكن وكل ما يتعلق به

الجدول رقم 16: مدى الرضا عن المسكن الجديد للمدينة الجديدة

النسبة	التكرار	الإحتمال
%48	98	نعم
%52	105	لا

المجموع	203	%100
---------	-----	------

- يرى أفراد العينة أن رضا عن المسكن الجديد بالمدينة الجديدة يتراوح بين الرضا وعدم الرضا وذلك بنسبة 48 % و 52% على التوالي.
- فالذين يرون أن المسكن بالمدينة الجديدة مريح ومقبول راجع حسب رأيهم إلى توفر سكنات تشعرهم بالراحة النفسية والجسدية وهذا ينطبق مختلف الصيغ السكنية.
- أما الذين يرون أن المسكن بالمدينة الجديدة غير مريح فهذا راجع حسب رأيهم إلى ضيق المسكن وهو السبب الرئيسي في عدم الإحساس بالراحة وهذا لكثرة الضجيج وأيضا راجع إلى أن المخطط الداخلي للمسكن غير مناسب بسبب صغر حجم المطبخ والحمام كما أن عدم الرضى راجع أيضا إلى السكن بالعمارة في حد ذاته يشعرهم بالقلق وعدم الارتياح خاصة أن معظمهم كانوا يسكنون في أحياء قديمة لكنهم حسب رأيهم واسعة وتحتوي على مساحة في وسط المسكن تتجمع فيه العائلة سوءا للحديث أو القيام بالعديد من الأشغال.

